

الباقلاني وإعجاز القرآن

السيد أحمد صقر

دار المعارف بمصر

البإفلاّنى وإعجاز القرآن

بقلم

السيد أحمد صدقر

مراقب التراث بمؤسسة التأليف بوزارة الثقافة

دارالمعارف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

جرت سنة الله في ابتعاث رسله إلى خلقه ، لتبصيرهم بعظمته وجمعهم على عبادته ، أن يؤيدهم بأمور حسية تخالف السنن الكونية ، وتشذ عن النواميس الطبيعية ؛ وتكون من قبيل ما استحکم في زمانهم ، وغلب على خاصتهم ، وعظم في نفوس عامتهم ؛ لتكون معجزة الرسول المرسل إليهم مفحمة لأعجب الأمور في أنظارهم ، ومبظلة لأقوى الأشياء في حسابهم ؛ ولئلا يجد المبطلون متعلقاً يتشبثون به ، ولا سيلاً يتخذونه إلى اختداع الضعفاء .

فقد أيد الله جل جلاله موسى عليه السلام — وكان عصره عصر سحر — بفتح البحر ، وانقلاب العصا حية تسعى ، وانجاس الحجر الصلد بعيون الماء الرواء وأيد عيسى عليه السلام — وكان عهده عهد طب — بإبراء الأكمه والأبرص ، وخلق الطير من الطين ، وإحياء الموتى بإذنه .

ولما أرسل رسوله محمداً ، صلى الله عليه وسلم ، إلى الناس أجمعين ، وجعله خاتم النبيين — أيده بمعجزات حسية كمعجزات من سبقه من المرسلين ، وخصه بمعجزة عقلية خالدة ، وهي إنزال القرآن الكريم ، الذي لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لم يستطيعوا ولم يقاربوا ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً . وكان ذلك في زمن سما فيه شأن البيان ، وجلت مكانته في صدور أهله ، وعرفوا بالأسن والفصاحة ، وقوة العارضة في الإعراب عن خوالج النفوس ، والإبانة عن مشاعر القلوب . وظل رسول الله ، صلوات الله عليه ، يتحداهم بما كانوا يعتقدون في أنفسهم القدرة عليه ، والتمكن منه ؛ ولم يزل يقرعهم بعجزهم ، ويكشف عن نقصهم ؛ حتى استكانوا وذلوا وطبع عليهم الخزي بطابعه ، وصاروا حيال فصاحته في أمر مريب .

وقد أدهش القرآن العرب لما سمعوه ، وحيرَ ألبابهم وعقولهم بسحر بيانه ، وروعة معانيه ، ودقة ائتلاف ألفاظه ومبانيه ؛ فمنهم من آمن به ومنهم من كفر ، وافتقت كلمة الكافرين في وصفه ، وتباينت في نعته . فقال بعضهم : هو شعر ، وقال فريق : إنه سحر ، وزعمت طائفة أنه أساطير الأولين اكتبها محمد ، فهي تملئ عليه بكرة وأصيلا ، وذهب قوم إلى أنه إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون . وقال غير هؤلاء وهؤلاء : لو نشاء لقلنا مثل هذا . ولكنهم لم يقولوا هم ولا غيرهم ؛ لأن تأليف القرآن البديع ، ووصفه الغريب ، ونظمه العجيب ؛ قد أخذ عليهم منافذ البيان كلها ، وقطع أطماعهم في معارضته ؛ فظلوا مقموعين مدحورين ثلاثة وعشرين عاماً ، يتجرعون مرارة الإخفاق ، ويهبطون اقشوارع التبكيت ، ويُنْغِضُونَ رؤوسهم تحت مقارع التحدى والتعير ، مع أنفثهم وعزتهم ، واستكمال عدتهم ؛ وكثرة خطبائهم وشعرائهم ، وشيوع البلاغة فيهم ؛ والتهاب قلوبهم بنار عداوته ، وترادف الخوافز إلى مناهضته ؛ وعرفانهم أن معارضته بسورة واحدة أو آيات يسيرة أنقض لقوله ، وأفعل في إطفاء أمره ، وأنجع في تحطيم دعوته ، وتفريق الناس عنه — من مناجزته ، ونصبتهم الحرب له ؛ وإخطارهم بأرواحهم وأموالهم ، وخروجهم عن أوطانهم وديارهم .

وقد ندب الله المسلمين إلى تلاوة القرآن ، وقراءة ما تيسر منه ؛ وحضتهم على ادِّكار معانيه ، وتدبر أغراضه ومراميهِ ؛ ليهتدوا ببصائره وهداه ، وليستضيئوا بأنواره في الحياة ؛ حتى تكون كلمتهم فيها هي العليا ، وكلمة الذين كفروا السفلى . فأقبل عليه علماءهم يتدبرونه ويفسرونه ، ويُجسِّلون آياته على أعين الناس لعلمهم يشهدون ما فيها من المنافع لهم ، فيأتمروا حيث أمر ، وينتهوا حيث زجر . وأقبل عليه غيرهم ، من أعدائه وأعدائهم ، فاتبعوا ما تشابه من آيه ابتغاء الفتنة بتأويلها ، وتحريف كلمه عن مواضعها ؛ وخيَّلت لهم أفهامهم الكليلة ، وأذهانهم العليلة ؛ أن في نظمه فساداً ؛ وفي أسلوبه لحناً ، وفي معانيه تناقضاً ، وفي نقله اضطراباً ؛ فنفاوا عنه صفة الإعجاز ، وسدَّوا نحوه المطاعن ، وبثُّوا حوله الشكوك . وكان الناجمون الأولون منهم يخافتون بأقوالهم ، ويجمعون بآرائهم ، ويستخفون بمذاهبهم ؛

ويصطنعون الحذر والدهاء في كل ما يأتون وما يذرون ، خوفاً من بطش الخلفاء الراشدين ، ومن تلاهم من خلفاء الأمويين .

وخلف من بعد هؤلاء خلف كانوا أكثر ثقافة ، وأغزر علماً وأحسن بياناً ؛ فأصْحَرُوا بآرائهم ، وجاهرُوا بمعتقداتهم ، وبثوا شكوكهم في المجالس والأندية ، وسطَّروها في الكتب والرسائل التي أسرفوا في تحسينها وبالغوا في تزيينها ؛ وغالوا في انتقاء ورقها ومدادها واستجادة خطها ، ليحسن وقعها في الأنظار ، وتصبو إليها أنفُس القراء .

وقد ساعدتهم على جهرهم هذا ومكن لهم منه ، تبدل الزمان وتغير الحال ، بتسامح الخلفاء في غير ما يمس سلطانهم ويعرض لدولتهم ، وامتلاك غير العرب لزمام الأمور في الدولة ، وانتشار الكتب المترجمة ؛ وازدياد اتصال العرب بغيرهم من أهل المذاهب والنحل الأخرى ، وكثرة الجدل بين المذاهب الإسلامية ، واشتعال نار العداوة بين الفرق الكلامية .

ولما كثرت المطاعن في القرآن ، وأوشكت الشبهات أن تأخذ سبيلها إلى نفوس الأغرار والأحداث — : نهض فريق من العلماء يدرأون عنه ، وينافحون دونه ، ويرمون من ورائه بالحجج النيرة والأدلة الواقعة ؛ فشرعوا أقلامهم لتأليف الكتب والرسائل في الرد عليهم ، وتبيين مفترياتهم . وفي طليعة هؤلاء أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، فقد عمد إلى مطاعنهم فيه فجمعها ، ثم كر عليها بالنقض في كتابه الجليل : « تأويل مشكل القرآن » .

وكانت مسألة الإعجاز من أبرز المسائل التي تعاورها العلماء بالبحث أثناء تفسيرهم للقرآن ، وردهم على منكري النبوة ، وخوضهم في علم الكلام ؛ كعلي بن ربن كاتب المتوكل في كتاب : « الدين والدولة » وكأبي جعفر الطبري في تفسيره : « جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن » ؛ وكأبي الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » وأبي عثمان الجاحظ في كتاب : « الحجة في تثبيت النبوة » .

وكان علماء الاعتزال أكثر المثيرين للكلام في إعجاز القرآن ، فقد ذهب النظام — من بينهم — إلى أن القرآن نفسه غير معجز ، وإنما كان إعجازه بالصرقة ؛

وقال : « إن الله ما أنزل القرآن ليكون حجة على النبوة ، بل هو كسائر الكتب المنزلة لبيان الأحكام من الحلال والحرام . والعرب إنما لم يعارضوه ، لأن الله تعالى صرفهم عن ذلك ، وسلب علومهم به » .

وذهب هشام الفوطي ، وعباد بن سليمان إلى أن القرآن لم يُجعل عِلْماً للنبي ، وهو عرض من الأعراض ، والأعراض لا يدل شيء منها على الله ولا على نبوة النبي . وكان ذلك وغيره من أقوال أئمتهم ، منبعاً غزيراً للقول في إعجاز القرآن .

وقد انبرى كثير منهم للرد على من أنكر إعجازه جملة ، كأبي الحسين الخياط وأبي علي الجبائي ، اللذين نقضا على « ابن الرواندي » كتابه : « الدامغ » ، الذي طعن فيه على نظم القرآن وما يحتويه من المعاني ؛ وقال : إن فيه سفهاً وكذباً .

وكذلك رد كثير منهم على من خالف عن قول جماعتهم : بأن تأليف القرآن ونظمه معجز ، وأنه علم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كالجاحظ الذي رد على النظام رأيَه في الصرفة ، في كتاب : « نظم القرآن » .

ألف الجاحظ كتابه في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه ، وبديع تركيبه ؛ على حد قوله في مقدمة كتاب الحيوان . وهو من كتبه الضائعة . وقد أشار إليه الباقلاني في إعجاز القرآن ؛ إذ يقول ص ٧ : « وقد صنف الجاحظ في نظم القرآن كتاباً لم يزد فيه على ما قاله المتكلمون قبله ، ولم يكشف عما يلتبس في أكثر هذا المعنى » .

وأخشى أن يكون الباقلاني قد حاف في حكمه على نظم القرآن ، وحملته العصبية المذهبية على تنقصه . فقد وصف الجاحظ نظم القرآن في كتابه « حجج النبوة » حيث يقول في صفحة ١٤٧ مخاطباً من كتب له الكتاب : « وفهمت - حفظك الله - كتابك الأول ، وما حثت عليه من تبادل العلم ، والتعاون على البحث ، والتحاب في الدين ، والنصيحة لجميع المسلمين . وقلت : اكتب إلى كتاباً تقصد فيه إلى حاجات النفوس ، وإلى صلاح القلوب ، وإلى معتلجات الشكوك ، وخواطر الشبهات ؛ دون الذي عليه أكثر المتكلمين من التطويل ، ومن التعمق والتعقيد ، ومن تكلف ما لا يجب ، وإضاعة ما يجب . وقلت : كن كالمعلم

الرفيق ، والمعالج الشفيق ؛ الذى يعرف الداء وسببه ، والدواء وموقعه ؛ ويصبر على طول العلاج ، ولا يسأم كثرة الترداد . وقلت : اجعل تجارتك التى إياها تؤمل ، وصناعتك التى إياها تعتمد - إصلاح الفاسد ، وردّ الشارد . وقلت : ولا بد من استجماع الأصول ، ومن استيفاء القروع ، ومن حسم كل خاطر ، وقمع كل ناجم ، وصرف كل هاجس ، ودفع كل شاغل ؛ حتى تتمكن من الحجة ، وتنهأ بالنعمة ، وتجدر رائحة الكفاية ؛ وتثلج ببرد اليقين ، وتفضى إلى حقيقة الأمر . وقلت : ابدأ بالأخف فالأخف ، وبكل ما كان آتق فى السمع وأحلى فى الصدر ؛ وبالباب الذى منه يؤتى الرئىض المتكلف ، والجسور المتعجرف ؛ وبكل ما كان أكثر علماً ، وأنفذ كيداً . . . فكتبت لك كتاباً أجهدت فيه نفسى ، وبلغت منه أقصى ما يمكن مثلى فى الاحتجاج للقرآن ، والرد على كل طعان ؛ فلم أدع فيه مسألة لرافضى ، ولا لحدیثى ، ولا لحشوى ؛ ولا لكافر مُبْسَد ، ولا لمنافق مقموع ؛ ولا لأصحاب « النظام » ، ولبن نجم بعد « النظام » ممن يزعم : أن القرآن حق وليس تأليفه بحجة ، وأنه تنزيل وليس ببرهان ولا دلالة ؛ فلما ظننت أنى قد بلغت أقصى محبتك ، وأتيت على معنى صفتك - أثنى كتابك تذكراً أنك لم ترد الاحتجاج لنظم القرآن ، وإنما أردت الاحتجاج لخلق القرآن . وكانت مسألتك مبهمة ؛ فكتبت لك أشق الكتابين وأثقلهما ، وأغمضهما معنى ، وأطولهما طولا

ولست أعرف نقلاً عن كتاب : « نظم القرآن » ؛ ولا حديثاً عنه ، ولا وصفاً له غير وصف الجاحظ هذا ؛ وأحسبه فيه من الصادقين .

وقد قلد الجاحظ فى هذه التسمية أبو بكر عبد الله بن أبى داود السجستانى ، المتوفى سنة ٣١٦ ؛ فى كتابه : « نظم القرآن » .

وأبو زيد البلخى : أحمد بن سليمان ، المتوفى سنة ٣٢٢ هـ ؛ قال أبو حيان فى كتاب « البصائر والذخائر » : قال أبو حامد القاضى : لم أر كتاباً فى القرآن مثل كتاب لأبى زيد البلخى ، وكان فاضلاً يذهب فى رأى الفلاسفة ، لكنه تكلم فى القرآن بكلام لطيف دقيق فى مواضع ، وأخرج سرائره ، وسماه : « نظم القرآن » ولم يأت على جميع المعانى فيه .

وكذلك أبو بكر : أحمد بن علي ، المعروف بابن الإخشيد ، المعتزلي ، المتوفى سنة ٣٢٦ هـ ؛ فإنه قد ألف كتاباً أسماه : « نظم القرآن » .
 وأول كتاب علمناه ، يشتمل عنوانه على كلمة الإعجاز ؛ هو كتاب : « إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه » لأبي عبد الله محمد بن يزيد الواسطي ، المعتزلي ، المتوفى سنة ٣٠٦ هـ . وهو من الكتب التي لا نعرف عنها غير أسمائها المجردة .
 وقد بقي من الكتب المؤلفة في القرن الرابع عن إعجاز القرآن ، ثلاثة كتب .
 أولها كتاب الرمانى ، وثانيها كتاب الخطابي ، وثالثها كتاب الباقلاني . وهي التي نعرض لها بالبيان والتحليل ، فيما يلي :

إعجاز القرآن للرمانى :

ولد أبو الحسن : علي بن عيسى الرمانى المعتزلي في سنة ٢٧٦ ، ومات سنة ٣٨٤ وكان يعرف أيضاً بالإخشيدي ، نسبة إلى أستاذه ابن الإخشيد ، وبالوراق ؛ لأنه كان يحترف الوراقة . وقال عنه ياقوت في معجم الأدباء ١٤/٧٤ : « كان إماماً في علم العربية علامة في الأدب ، في طبقة أبي علي الفارسي ، وأبي سعيد السيرافي . وله تصانيف في جميع العلوم : من النحو واللغة والنجوم والفقه والكلام ، على رأى المعتزلة . وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق ؛ حتى قال أبو علي الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء ، وإن كان ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء » . وقال عنه أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة ١/١٣٣ : « وأما علي بن عيسى فعلى الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق ؛ وعيب به ، لأنه لم يسلك طريق واضح المنطق ، بل أفرد صناعة ، وأظهر براعة وقد عمل في القرآن كتاباً نفيساً . هذا مع الدين الثخين ، والعقل الرصين » . وقال عنه في تقرّيط الجاحظ ، كما قال ياقوت ، في معجم الأدباء ١٤/٧٦ - : « لم ير مثله قط . . . علماً بالنحو ، وغزارة في الكلام ، وبصراً بالمقالات ، واستخراجاً للعويص ، وإيضاحاً للمشكل ؛ مع تأله وتتره ، ودين ويقين ، وفصاحة وفقاهة ، وعفافة ونظافة » .

والكتاب النفيس الذى أشار التوحيدى إليه ، هو كتاب : « الجامع لعلم القرآن » وقد ذكره الرماني في إعجاز القرآن .

بدأ الرماني كتابه ببيان وجوه إعجاز القرآن ، فقال : إنها تظهر من سبع جهات وهي : ترك المعارضة ، مع توفر الدواعى وشدة الحاجة ، والتحدى للكافة ، والصرفة ، والبلاغة ، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلية ، ونقض العادة ، وقياسه بكل معجزة .

ثم قسم البلاغة إلى ثلاث طبقات ، وقال : إن ما كان في أعلاها معجز ، وهو بلاغة القرآن . ثم عرف البلاغة بأنها إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ ؛ وأعلاها طبقة في الحسن بلاغة القرآن . ثم قسم البلاغة إلى عشرة أقسام ، وهي : الإيجاز ، والتشبيه ، والاستعارة ، والتلاؤم ، والفواصل ، والتجانس والتصريف ، والتضمين ، والمبالغة ، وحسن البيان .

ثم فسرهما باباً باباً على ترتيبها تفسيراً وافياً شافياً . فهو — مثلاً — عندما عرض لباب الاستعارة عرفها ، وفرق بينها وبين التشبيه . ثم بين أركانها ، وقال : إن كل استعارة حسنة توجب بلاغة بيان لا تنوب منابه الحقيقة ، وذلك أنه لو كان يقوم مقامه كانت الحقيقة أولى به ، ولم تجز الاستعارة . ثم ذكر ما جاء في القرآن من الاستعارة على جهة البلاغة ، وبدأ بقول الله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ ؛ فقال : « حقيقة ” قدمنا “ هنا : عمدنا . و ” قدمنا “ أبلغ منه ؛ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفر ، لأنه من أجل إمهاله لهم كمعاملة الغائب عنهم . ثم قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم . وفي هذا تحذير من الاغترار بالإمهال . والمعنى الذى يجمعهما العدل ؛ لأن العمد إلى إبطال الفاسد عدل ، والقدوم أبلغ لما بينا » .

وجملة الآيات التى ذكرها في هذا الباب على ذلك النحو العظيم — أربع وأربعون آية .

وبعد أن فرغ الرماني من تفسير أبواب البلاغة العشر ، عاد إلى البيان عن الوجوه السبعة التى ذكرها في أول الكتاب ، وقال : إنها مظاهر إعجاز القرآن .

فأبان عن أوجه دلالتها على الإعجاز . ويعيننا أن نذكر هنا ما قاله عن توفر الدواعي ، و « الصرفة » لما للأولى من دلالة خاصة ، ولأهمية الثانية . قال : « وأما توفر الدواعي فتوجب الفعل مع الإمكان لا محالة ، في واحد كان أو في جماعة . والدليل على ذلك أن إنساناً لو توفرت دواعيه إلى شرب الماء بحضرته ، من جهة عطشه واستحسانه لشربه ، وكل داع يدعو إلى مثله ، وهو مع ذلك ممكن له ؛ فلا يجوز أن لا يقع شربه منه حتى يموت عطشاً لتوفر الدواعي على ما بينا . فإن لم يشربه مع توفر الدواعي له دل ذلك على عجزه عنه ، فكذلك توفر الدواعي إلى المعارضة على القرآن لما لم تقع المعارضة دل ذلك على العجز عنها » . وقال عن الصرفة : « وأما الصرفة فهي صرف الهمم عن المعارضة . وعلى ذلك يعتمد بعض أهل العلم في أن القرآن معجز من جهة صرف الهمم عن معارضته ، وذلك خارج عن العادة كخروج سائر المعجزات التي دلت على النبوة . وهذا عندنا أحد وجوه الإعجاز التي تظهر منها للعقول » .

وختم كتابه بالإجابة على سؤال أورده ، فقال : « فإن قيل : فلم اعتمدتم على الاحتجاج بعجز العرب دون المولدين ، وهو عندكم معجز للجميع ، مع أنه يوجد للمولدين من الكلام البليغ شيء كثير ؟ قيل له : لأن العرب كانت تقيم الأوزان والإعراب بالطباع ، وليس في المولدين من يقيم الإعراب بالطباع كما يقيم الأوزان بالطباع ؛ والعرب على البلاغة أقدر لما بينا من فطنتهم لما لا يفطن له المولدون من إقامة الإعراب بالطباع . فإذا عجزوا عن ذلك فالمولدون عنه أعجز » .

وقد ذهب الرماني إلى نفي السجع من القرآن ، وتسمية ما فيه من ذلك فواصل ، لأن الأسجاع عيب ، والواصل بلاغة ؛ لأن الفواصل تابعة للمعاني ، وأما الأسجاع فالمعاني تابعة لها ، وهو قلب ما توجيه الحكمة في الدلالة .

* * *

إعجاز القرآن للخطابي :

ولد أبو سليمان : حمّـد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُسْتِي سنة ٣١٩ وتوفي سنة ٣٨٨ هـ . وهو من أعلام الفكر الإسلامي في القرن الرابع الذين امتازت كتبهم

بغزارة المادة ، وعمق الفكرة ؛ ودقة الاستنباط وروعة البيان ؛ وظهرت فيها شخصيتهم واضحة المعالم ، بينة القسمات . ومن كتب الخطابي الجليلة : كتاب « غريب الحديث » و « معالم السنن في شرح سنن أبي داود » و « أعلام السنن في شرح البخاري » و « إعجاز القرآن » وهو أصغرهما حجماً . بدأ الخطابي كتابه بقوله : « قد أكثر الناس الكلام في هذا الباب قديماً وحديثاً ، وذهبوا فيه كل مذهب من القول ؛ وما وجدناهم — بعد — صَدَرُوا عن رِيٍّ ؛ وذلك لتعذر معرفة وجه الإعجاز في القرآن ، ومعرفة الأمر في الوقوف على كَيْفِيَّتِهِ » .

ثم عرض للأقوال التي قيلت قبله في وجوه الإعجاز ، وبدأ برأي القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، قد تحدى العرب قاطبة بأن يأتوا بسورة من مثله فَعَجَزُوا عنه ، وانقطعوا دونه . وعقب عليه بقوله : « وهذا — من وجوه ما قيل فيه — أيُّهَا دَلَالَةٌ ، وأيسرها مؤونة ؛ وهو مقنع لمن لم تنازعه نفسه مطالعة كَيْفِيَّة وجه الإعجاز فيه » .

ثم ثنى برأي القائلين بأن العلة في إعجازه الصرفة ، أي صرف الهمم عن المعارضة ، وإن كانت مقدوراً عليها ، غير معجوز عنها ؛ إلا أن العائق من حيث كان أمراً خارجاً عن مجاري العادات — صار كسائر المعجزات . وعلق عليه بقوله : « وهذا أيضاً وجه قريب ، إلا أن دلالة الآية تشهد بخلافه ، وهي قوله سبحانه : ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ . فأشار في ذلك إلى أمرٍ طريقته التكلُّف والاجتهاد ، وسيله التأهب والاحتشاد ؛ والمعنى في الصرفة التي وصفوها لا يلائم هذه الصفة فدل على أن المراد غيرها » .

ثم ذكر رأى الطائفة التي زعمت أن إعجازه إنما هو فيما تضمنه من الأخبار عن الكوائن في مستقبل الزمان ، وصدقت أقوالها مواقعُ أكوانها . ثم نقده بقوله : « ولا يشك في أن هذا وما أشبهه من أخباره ، نوع من أنواع إعجازه ؛ ولكنه ليس بالأمر العام الموجود في كل سورة من سور القرآن . وقد جعل سبحانه في صفة كل سورة أن تكون معجزة بنفسها ، لا يقدر أحد من الخلق أن يأتي بمثلها ،

فقال : ﴿ فأتوا بسورة من مثله ، وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾ ، من غير تعيين . فدلّ على أن المعنى فيه غير ما ذهبوا إليه .

ثم ذكر الرأى الرابع الذى ذهب إليه الأكثرون من علماء أهل النظر ، وهو أن إعجازه من جهة البلاغة ، وقال : « وجدت عامة أهل هذه المقالة ، قد جروا فى تسليم هذه الصفة للقرآن على نوع من التقليد ، وضرب من غلبة الظن ؛ دون التحقيق له ، وإحاطة العلم به . ولذلك صاروا إذا سئلوا عن تحديد هذه البلاغة التى اختص بها القرآن ، وعن المعنى الذى يتميز به عن سائر أنواع الكلام الموصوف بالبلاغة - قالوا : لا يمكننا تصويره ، ولا تحديده بأمر ظاهر نعلم به مباينة القرآن غيره من الكلام : وإنما يعرفه العالمون به عند سماعه ضرباً من المعرفة ، لا يمكن تحديده . وأحالوا على سائر أجناس الكلام الذى يقع فيه التفاضل ، فتقع فى نفوس العلماء به - عند سماعه - معرفة ذلك ، ويتميز فى أفهامهم قبيل الفاضل من المفضول منه . وقد ينحى سببه عند البحث ، ويظهر أثره فى النفس ، حتى لا يلتبس على ذوى العلم والمعرفة به . وقد توجد لبعض الكلام عدوية فى السمع ، وهشاشة فى النفس ، لا يوجد مثلها لغيره ؛ والكلامان معاً فصيحان ، ثم لا يوقف لشيء من ذلك على علّة »

ثم عقب الخطابى على ذلك بقوله : « وهذا لا يقنع فى مثل هذا العلم ، ولا يشفى من داء الجهل به ؛ وإنما هو إشكال أحيل به على إيهام » .

ثم ذكر أن دقيق النظر ، وشاهد العبر ؛ قد دلّاه على ما يباين به القرآن سائر الكلام ؛ وأن العلة فى ذلك : « أن أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها فى نسبة التبيان متفاوتة ، ودرجاتها فى البلاغة متباينة غير متساوية . فمنها البليغ الرصين الجزل ، ومنها الفصيح القريب السهل ، ومنها الجائر المطلق الرسل . وهذه أقسام الكلام الفاضل . فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه ، والقسم الثانى أوسطه وأقصده ، والقسم الثالث أدناه وأقربه . فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة ، وأخذت من كل نوع من أنواعها شعبة ؛ فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتى الفخامة والعنوبة . وهما على الانفراد فى نوعتهما

كالمتضادين ؛ لأن العذوبة نتاج السهولة ، وبالحزالة والمتانة في الكلام تعالجان نوعاً من الوعورة . فكان اجتماع الأمرين في نظمه — مع نُبُوّ كل واحد منهما عن الآخر — فضيلة خصّ بها القرآن .

ثم قال : « وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله ، لأمر :
منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية ، وبأوضاعها التي هي ظروف المعاني ، والحوامل لها . ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ ، ولا تكمل معرفتهم لاستيفاء جميع وجوه النظوم التي بها يكون اثتلافها وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها ، إلى أن يأتوا بكلام مثله . وإنما يقوم بالكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى قائم به ، ورباط لهما ناظم . وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة ، حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ؛ ولا ترى نظاماً أحسن تأليفاً وأشدّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه . وأما المعاني فلا خفاء على ذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها ، والترقي إلى أعلى درجات الفضل من نعوتها وصفاتها . وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام ؛ فأما أن توجد مجموعة في نوع واحد منه ، فلم توجد إلا في كلام العليم القدير ، الذي أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً . فتفهم الآن ، واعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ ، في أحسن نظوم التأليف ، مضمناً أصبح المعاني : من توحيد له — عزّت قدرته — وتنزيه له في صفاته ، ودعاء إلى طاعته ، وبيان بمنهاج عبادته : من تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وعظ وتقويم ، وأمر بمعروف ونهي عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجر عن مساوئها . واضحاً كل شيء منها موضعه الذي لا يرى شيء أولى منه ، ولا يرى في صورة العقل أمر أليق منه ؛ مودعاً أخبار القرون الماضية ، وما نزل من مشكلات الله بمن عصى وعاند منهم ؛ منبئاً عن الكوائن المستقبلية في الأعصار الباقية من الزمان ؛ جامعاً في ذلك بين الحجة والمحتج له ، والدليل والمدلول عليه ؛ ليكون ذلك أكيداً للزوم ما دعا إليه ، وإنباءً عن وجوب

ما أمر به ونهى عنه . ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور ، وإلجم بين أشتاتها حتى تنتظم وتتسق - أمر تعجز عنه قوى البشر ، ولا تبلغه قُدرُهم : فانقطع الخلق دونه ، وعجزوا عن معارضته بمثله ، أو مناقضته في شكله .

وأننى لهم ذلك وأمر معاناة المعانى التى تحملها الألفاظ ، شديد بالغ الشدة لأنها نتائج العقول ، ولولائد الأفهام ، وبنات الأفكار .

وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والخلق فيها أكثر ؛ لأنها لجام الألفاظ وزمام المعانى ، وبه يتصل أخذ الكلام ، ويلتزم بعضه ببعض ؛ فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان .

ثم ذكر أقوال المعاندين للقرآن ، لما عجزوا عن معارضته ؛ وقال : « إن عمود هذه البلاغة التى تجتمع لها هذه الصفات ، هو وضع كل نوع من الألفاظ التى تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأنخص الأشكل به ، الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه : إما تبدل المعنى الذى يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهاب الرونق الذى يكون معه سقوط البلاغة . ذلك أن فى الكلام ألفاظاً متقاربة فى المعانى يحسب أكثر الناس أنها متساوية فى إفادة بيان مراد الخطاب ؛ كالعلم والمعرفة والحمد والشكر . . . والأمر فيها وفى ترتيبها عند علماء اللغة بخلاف ذلك ؛ لأن لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبها فى بعض معانيها ، وإن كانا قد يشتركان فى بعضها » . ثم مضى يبين الفروق بين معانى الكلمات التى ذكرها ، وأتبعها بطائفة الاعتراضات التى وجهت إلى القرآن ، أو التى يمكن أن توجه إليه ؛ كتأليف معظم كلامه من ألفاظ مبتذلة فى مخاطبات العرب ، مستعملة فى محاوراتهم ؛ وقلة حظه من الغريب المشكل ، بالإضافة إلى واضحته الكثير ؛ وقلة عدد الفقر والغرر من ألفاظه ، بالقياس إلى مبادئه ومراسيله . والقول بأن كثيراً من العبارات الواقعة فى القرآن ، لم تقع فى أفصح وجوه البيان وأحسنها ، وأنه قد عرِض فيه سوء التأليف من نسق الكلام على ما ينبو عنه ولا يليق به ، وإدخاله بين الكلامين ما ليس من جنسهما ، مع ما فيه من الحذف والاختصار ، ومضاعفة التكرار ؛ وغير ذلك مما يشكل معه الكلام ، ويستغلق معناه ، ويخرج به عن حد الفصاحة العالية والبلاغة السامية .

ثم كر على تلك الاعتراضات فنقضها ، وفصل القول في تأويل الآيات الكثيرة التي أوردوها . وبين أسرار بلاغتها تبييناً ترتاح إليه القلوب ، وتطمئن له العقول . ثم قال : « وفي إعجاز القرآن وجه آخر ، ذهب عنه الناس ، فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ من آحادهم . وذلك صنيعة بالقلوب وتأثيره في النفوس ، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا مثوراً ، إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال ، ومن الروعة والمهابة في أخرى — ما يخلص منه إليه . تستبشر به النفوس ، وتنشرح له الصدور ، حتى إذا أخذت حظها منه عادت مرتاعة قد عراها من الوجيب والقلق ، وتغشاها من الخوف والفرق ما تقشعر منه الجلود ، وتترعج له القلوب . يحول بين النفس وبين مضمراتها وعقائدها الراسخة فيها . فكم من عدو للرسول ، صلى الله عليه وسلم ، من رجال العرب وفتاكها ، أقبلوا يريدون اغتياله وقتله ، فسمعوا آيات من القرآن ، فلم يلبثوا حين وقعت في مسامعهم أن يتحولوا عن رأيهم الأول ، وأن يركنوا إلى مسالته ويدخلوا في دينه ؛ وصارت عداوتهم موالاة وكفرهم إيماناً » . ثم أورد من المثل التاريخية ، والآيات القرآنية ؛ ما هو مصداق لما وصفه من أمر القرآن . وكان ذلك خاتمة الكتاب . ثم ألف بعد الرمانى والخطابى معاصريهما أبو بكر الباقلانى ، كتابه إعجاز القرآن .

* * *

الباقلانى وإعجاز القرآن :

هو أبو بكر : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، المعروف بالباقلانى ، أو ابن الباقلانى .

ولد بالبصرة ، ولم يعين أحد من المؤرخين عام ولادته ؛ وقد تلقى العلم على أعلامها ، ثم رحل إلى بغداد فأخذ عن علمائها ، ثم اتخذها داراً لإقامته ، حتى قضى نحبه فيها . ولم يذكر أحد كذلك متى رحل إليها أول ما رحل ؛ ولا متى اتخذها مستقراً ؟

وقد أتيح للباقلانى أن يتلمذ لطائفة من العلماء الذين جمعوا بين العلم والعمل ،

وشهروا بالورع والتقوى . ونحن نشير إلى من وقفنا عليه منهم ، فيما يلي :

(١) فمنهم أبو بكر الأبهري : محمد بن عبد الله (٢٨٩ - ٣٧٥ هـ) شيخ المالكية في عصره ؛ وقد أخذ عنه الباقلاني الفقه ، وصحبه فأطال صحبته . وما يؤثر عن الأبهري أنه أخرج في آخر حياته ثلاثة آلاف مقال ، وفرقها على تلاميذه ، وكانوا جماعة وافرة ، وآثر الباقلاني فأعطاه منها مائة مقال .

(٢) أبو بكر : أحمد بن جعفر بن مالك القطيعي راوي مسند الإمام أحمد (٢٧٤ - ٣٦٨) ؛ وقد أخذ عنه الحديث .

(٣) أبو محمد : عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي (٢٧٤ - ٣٦٩) .

(٤) أبو عبد الله : محمد بن خفيف الشيرازي المتوفى سنة ٣٧١ . وقد أخذ عنه الباقلاني علم الأصول .

(٥) ابن بهته : محمد بن عمر ، البزاز ، المتوفى سنة ٣٧٤ .

(٦) أبو أحمد : الحسين بن علي النيسابوري ، (٢٩٣ - ٣٧٥) .

(٧) أبو أحمد : الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (٢٩٣ - ٣٨٢) .

(٨) أبو محمد : عبد الله أبي زيد القيرواني ، المتوفى سنة ٣٨٦ عن ست

وسبعين سنة .

(٩) أبو عبد الله الطائي : محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد ، البصري ، صاحب أبي الحسن الأشعري . وقد درس عليه الباقلاني الأصول والكلام ، وكان من أخص تلاميذه .

(١٠) أبو الحسن الباهلي البصري صاحب أبي الحسن الأشعري ؛ قال الباقلاني : « كنت أنا وأبو إسحاق الإسفراييني ، وابن فورك معاً في درس الشيخ الباهلي ، وكان يدرس لنا في كل جمعة مرة واحدة ، وكان منا في حجاب ، يرخي الست بيننا وبينه كي لا نراه . وكان من شدة اشتغاله بالله مثل والده أو مجنون ، لم يكن يعرف مبلغ درسنا حتى نذكره ذلك » . ولم يكن الباهلي يحتجب عن هؤلاء الثلاثة فقط ، بل كان يحتجب عن كل الناس ، حتى عن الجارية التي كانت تخدمه . وقد سأله تلاميذه في أول عهدهم به عن سبب إرساله الحجاب بينه وبينهم

فقال : « إنكم ترون السوق ، وهم أهل الغفلة ، فتروني بالعين التي ترون أولئك بها » ١ وذكر ابن شاکر في « عیون التوارخ » أن الباهلی مات سنة ٣٧٠ .
وكان الباهلی وابن مجاهد ، أعرف العلماء بمذهب الأشعری ، وأشدّهم فقهاً له ، وأقواهم حجة في الدفاع عنه ؛ لأنهما كانا من أقرب تلاميذه إليه . وقد سجل المؤرخون للأشعری : أن أخص تلاميذه به أربعة : أبو بكر بن مجاهد ، وأبو الحسن الباهلی ، وأبو الحسن الطبري ، وخادمه بندار بن الحسين الشيرازي المتوفى سنة ٣٥٣ هـ .
وقد تلقى الباقلاني عليهما أصول المذهب ، فتعشقه واندفع في نصرته ، بما عرف عنه من قوة الحجة ، وبراعة المحاور ، وسرعة البديهة ، وطلاقة اللسان ، وغزارة البيان . فطار صيته في الآفاق ، وهو ما زال بعد في ريعان الصبا وفتاء الشباب ؛ حتى وصل إلى أعلام المعتزلة بشيراز .

وكانت شیراز في ذلك الوقت حاضرة ملك أبي شجاع فسناخسرو بن ركن الدولة البويهی . الذي آل إليه ملك فارس بعد وفاة عمه عماد الدولة في سنة ٣٣٨ ، فتلقب بعضد الدولة .

وكان عضد الدولة أميراً عظيم الهيبة ، غزير العقل ، شديد التيقظ ، كثير الفضل ، واسع الثقافة ، مشاركاً في العلوم ، قد تعلم على أحسن المعلمين . فكان يقدر العلم والعلماء ، ويحب الأدب والأدباء ، ويؤثر مجالستهم على مجالسة الأمراء ؛ ويجري الجرايات على الفقهاء والمحدثين ، والنحاة والمفسرين ، والشعراء والمتكلمين ، والأطباء والمهندسين .

وكانت له خزانة كتب عظيمة ، عني بها عناية فائقة ، يدل عليها وصف المقدسي لها بأنها « حجرة على حدة ، عليها وكيل وخازن ومشرف . ولم يبق كتاب صنف إلى وقت عضد الدولة من أنواع العلوم إلا وحصله فيها . وهي أزج طويل في صفة كبيرة ، فيه خزائن من كل وجه ، وقد ألصق إلى جميع حيطان الأزج والخزائن بيوتاً طولها قامة في عرض ثلاثة أذرع من الخشب المزوق ، عليها أبواب تنحدر من فوق ! والدفاتر منضدة على الرفوف ، لكل نوع بيوت وفهرستات فيها أسامي الكتب ، ولا يدخلها إلا كل وجيه » .

وكان يقرض الشعر ويتمثل به ، ويحكم على معانيه بعد التقرير له ؛ فقصده العلماء من كل فج ، وصنفوا له الكتب ؛ كأبي على الفارسي الذي ألف له كتاب « الإيضاح » ، وكتاب « التكملة » في النحو . وارتحل إليه الشعراء كأبي الطيب المتنبي الذي ورد عليه بشيراز في جمادى الأولى سنة ٣٥٤ ، وأنشده قصيدته الهائية التي يقول فيها :

وقد رأيتُ الملوكَ قاطبةً وسرتُ حتى رأيتُ مولاها
ومن منايهمُ براحتهُ يأمرها فيهمُ وينهاها
أبا سُجاعٍ بفارسٍ عضدَ الدِّ دَوْلَة فَنَّا خُسْرَوُ شَهَنشَاهَا
أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةُ ذِكْرِنَاهَا

وقد أفرد عضد الدولة في داره لأهل الخصوص والحكماء والفلاسفة ، موضعاً يقترب من مجلسه ؛ فكانوا يجتمعون فيه للمفاوضة والمذاكرة ، آمنين من السفهاء ورعاع العامة . وكان مجلسه هذا يحتوي على شياطين المعتزلة ، كأبي سعد بشر بن الحسين قاضي قضاة شيراز ، المتوفى سنة ٣٨٠ ، والأحدب رئيس المعتزلة ببغداد ، وأبي إسحق النصيبيني رئيسهم بالبصرة ، وأبي الحسن : محمد بن شجاع .

وقد لاحظ عضد الدولة خلو مجلسه من أهل السنة ، فقال : هذا مجلس عامر بالعلماء ، إلا أنني لا أرى فيه واحداً من أهل الإثبات والحديث ؛ أما هؤلاء المشبهة من ناصر ؟ فقال القاضي بشر بن الحسين : ليس لهم ناصر ، وإنما هم عامة ، أصحاب تقليد ورواية ، يروون الخبر وضده ويعتقدونهما جميعاً ، لا يعرفون النظر ؛ والمعتزلة هم فرسان الجدل والمناظرة . فقال عضد الدولة : محال أن يخلو مذهب طبق الأرض من ناصر ! فانظر إلى موضع فيه مناظر يكتب فيه فيجلب . فلما تبين القاضي العزم في حديثه ، قال : سمعت أن بالبصرة شيخاً وشاباً ، الشيخ يعرف بأبي الحسن الباهلي ، والشاب يعرف بابن الباقلاني . فكتب عضد الدولة يومئذ إلى عامله بالبصرة لبيعتهما إليه ، وأرسل إليهما خمسة آلاف درهم من الفضة . فلما وصل الكتاب إليهما قال الشيخ : هؤلاء الديلم قوم كفره فسقة روافض ، لا يحل

لنا أن نطأ بساطهم ؛ وليس غرض الملك من هذا إلا أن يقال : إن مجلسه مشتمل على أصحاب المحابر كلهم ؛ ولو كان ذلك خالصاً لله لنهضت . وشايعه على ذلك بعض أصحابه . ولكن الباقلاني لم يعجبه رأى شيخه فقال له : كذا قال ابن كلاب والحارث بن أسد المحاسبي ومن في عصرهم : إن المأمون فاسق ظالم لا نحضر مجلسه ، حتى ساق أحمد بن حنبل ؛ وجرى عليه بعد مما عُرِف ؛ ولو ناظروه لكفتوه عن هذا الأمر ، وتبين له ما هم عليه بالحجة . وأنت أيضاً - أيها الشيخ - تسلك سبيلهم حتى يجرى على الفقهاء ما جرى على أحمد ، ويقولوا : بخلق القرآن ونفى الرؤية . وها أنا خارج إن لم تخرج . فقال الشيخ . أما إذا شرح الله صدرك لذلك فافعل . قال الباقلاني : فخرجت إلى شيراز ، فلما دخلت المدينة استقبلني ابن خفيف في جماعة من الصوفية وأهل السنة ؛ فلما جلسنا في موضع كان ابن خفيف يسأل أرس فيه أصحابه « اللّمع » للشيخ أبي الحسن الأشعري ، فقلت له : تسمّاد على التدريس كما كنت ؛ فقال لي : أصلحك الله ، إنما أنا بمنزلة المتيمم عند عدم الماء ، فإذا وُجد الماء فلا حاجة إلى التيمم . فقلت له : جزاك الله خيراً ، وما أنت بمتيمم ، بل لك حظ وافر من هذا العلم ، وأنت على الحق ، والله ينصرك . ثم قلت : متى الدخول إلى فسّانْخُسْرو؟ فقالوا لي : يوم الجمعة لا يحجب عنه صاحب طيلسان . فدخلت والناس قد اجتمعوا ، والملك قاعد على سرير ملكه ، والناس صفوف على يسار الملك ، وفوق الكل قاضي القضاة بشر بن الحسين ، وكان يدخل مع الوزراء في وزارتهم ، ويصغي الملك إلى رأيه في أمر الدولة ، فلما رأيت ذلك كرهت أن أتقدم على الناس وأتخطى رقابهم ، من غير أن أرفع ؛ ولم تدعني نفسي أن أقعد في أخريات الناس . وكان عن يمين الملك المجلس خالياً ، ولا يقعد هناك إلا وزير وملك عظيم . فضيت وقعدت عن يمينه ، بجذاء قاضي القضاة ، فوجدوا من ذلك ، وفزعوا واضطربوا ؛ لأنه كان عندهم من الجنائيات العظام ؛ ونظر الملك لقاضي القضاة نظراً منكراً ، وما في المجلس من يعرفني إلا رجل واحد . فقال للقاضي : هذا هو الرجل الذي طلبه الملك من البصرة ، فأعلم الملك بذلك ، فقال قاضي القضاة : أطل الله بقاء مولانا ، هذا هو الرجل

الذى كتبت فيه ، وهو لسان المثبتة . فنظر الملك إلى الغلمان والحجّاب فطاروا من بين يديه ، ثم قال : اذكروا له مسألة ، وكان في المجلس رئيس البغداديين من المعتزلة ، وهو الأحدب ، وكان أفصح من عندهم وأعلمهم ، وعدد كثير من معتزلة البصرة ، أقدمهم أبو إسحاق النصيبيني ؛ فقال الأحدب لبعض تلاميذه : سله ، هل لله أن يكلف الخلق ما لا يطيقون ؛ أو ليس له ذلك ؟ — وكان غرضه تقييح صورتنا عند الملك — فقلت له : إن أردتم بالتكليف القول المجرد فقد وجد ذلك ، لأن الله تعالى قال : ﴿ قل : كونوا حجارة أو حديداً ﴾ ؛ ونحن لا نقدر أن نكون حجارة ولا حديداً . وقال تعالى : ﴿ أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ﴾ ، قالوا : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ، إنك أنت العليم الحكيم ﴾ ؛ فطالبهم بما لا يعلمون ؛ وقال تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴾ . وهذا كله أمر بما لا يقدر عليه الخلق . وإن أردتم بالتكليف الذى نعرفه ، وهو ما يصح فعله وتركه ، فالكلام متناقض ، وسؤالك فاسد ؛ فلا تستحق جواباً ؛ لأنك قلت : تكليف ، والتكليف : اقتضاء فعل ما فيه مشقة على المكلف ؛ وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغير مشقة . فسكت السائل ، وأخذ الكلام الأحدب فقال : أيها الرجل ، أنت سئلت عن كلام مفهوم فطرحته في الاحتمالات ، وليس ذلك بجواب ؛ وجوابه إذا سئلت أن تقول : نعم أو لا . فأحفظنى كلامه لما لم يوقرنى توقير الشيوخ ولم يخاطبني بما يليق . وقلت له : يا هذا أنت نائم ورجلاك في الماء : إنما طرحت السؤال في الاحتمالات ، وقد بينت لك الوجوه المحتملة ؛ فإن كان معك في المسألة كلام فهاته ، وإلا تكلم في غيرها . فقال الملك للأحدب : أيها الشيخ ، قد بينت الاحتمال ؛ وليس لك أن تعيد عليه ، ولا أن تغالطه ؛ ثم إنى ما جمعتكم إلا للفائدة لا للمهاجرة ، ولما لا يليق بالعلماء . ثم التفت إلى وقال لى : تكلم على المسألة . فقلت : ما لا يطاق على ضربين : أحدهما لا يطاق للعجز عنه ، والآخر لا يطاق للاشتغال عنه بضده ؛ كما يقال : فلان لا يطيق التصرف لاشتغاله بالكتابة وما أشبه ذلك ، وهذا سبيل الكافر : أنه لا يطبق الإيمان ؛ لا لأنه عاجز عن الإيمان ، لكنه لا يطيقه لاشتغاله بضده الذى

هو الكفر ؛ فهذا يجوز تكليفه بما لا يطاق . وأما العاجز فما ورد في الشريعة تكليفه ، ولو ورد لكان جائزاً وصواباً ؛ وقد أثني الله تعالى على من سأله ألا يكلفه ما لا يطيق ، فقال عز وجل : ﴿ وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ ؛ لأن الله تعالى له أن يفعل في ملكه ما يريد . ثم تجاوز الأحذب الكلام إلى غيره ، ومال الملك إلى قولي .

ثم سألت النصيبيني عن مسألة الرؤية : هل يرى الباري سبحانه بالعين ؟ وهل تجوز الرؤية عليه أو استحيل ؟ وقال : كل شيء يُرى بالعين ، فيجب أن يكون في مقابلة العين . فالتفت الملك إلى وقال : تكلم أيها الشيخ في المسألة . فقلت : لو كان الشيء يرى بالعين لوجب أن يكون في مقابلة العين على ما قال ، ولكن لا يرى الله بالعين . فتعجب الملك من قولي ، والتفت إلى قاضي القضاة ، فقال : إذا لم ير الشيء بالعين ، فبأي شيء يرى ؟ فقال : يسأله الملك . فقال : أيها الشيخ فبأي شيء يُرى إذا لم ير بالعين ؟ فقلت : يرى بالإدراك الذي في العين ؛ ولو كان الشيء يرى بالعين لكان يجب أن تُرى كل عين قائمة ؛ وقد علمنا أن الأجهر عينه قائمة ولا يرى شيئاً . فزاد الملك تعجباً ، وقال للنصيبيني : تكلم . فقال : إني لم أعلم أنه يقول هذا ، ولا بنيت إلا على ما نعرف ؛ وظننت أنه يسلم أن الشيء يرى بالعين ! فغضب الملك وقال : ما أنت مثل الرجل ؛ لأنك بنيت المسألة على الظن . ثم التفت إلى وقال لي : تكلم أنت . فقلت : العين لا ترى ، وإنما تُرى الأشياءُ بالإدراك الذي يحدّثه الله تعالى فيها ، وهو البصر ؛ ألا ترى أن المحتضر يرى الملائكة ونحن لا نراهم ؟ وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، يرى جبريل عليه السلام ، ولا يراه من يحضره ؟ والملائكة يرى بعضهم بعضاً ولا نراهم نحن ؟ والدليل على جواز رؤية الباري تعالى أنه ليس فيها قلب للحقائق ، ولا إفساد للأدلة ، ولا إلحاق صفة نقص بالقديم تعالى ؛ فوجب أن يكون كسائر الموجودات ؛ لأنه تعالى موجود ، والشيء إنما يرى لأنه موجود ، لأن المرئي لم يكن مرئياً لأنه جنس ؛ لأننا نرى سائر الأجناس المختلفة ؛ ولا لقيام معنى بالمرئي ؛ لأننا نرى الأعراض التي لا تحمل المعاني ؛ وقد ثبت بالنص وجوب رؤية الحق سبحانه في الدار الآخرة . ثم جرى

فى المجلس كلام كثير ، وقال الملك على إثره لقاضى القضاة : ألم أقل لك : إن مذهباً طبّق الأرض لابد له من ناصر . ولما انتضى المجلس صحبى بعض الحجاب إلى منزل هبىّلى فيه جميع ما أحتاج إليه ، فسكنته .

ولما خرج الباقلانى قال الملك لقاضيه : فكرت بأى قتلة أقتله لجلوسه حيث جلس بغير أمرى ؛ وأما الآن فقد علمت أنه أحق بمكانى منى .

ثم دفع إليه ابنه صمصام الدولة ، ليعلمه مذهب أهل السنة ؛ فعلمه وألف له كتاب « التمهيد » .

ولم يزل الباقلانى مع عضد الدولة ، إلى أن قدم بغداد . وكان دخوله إياها فى سنة ٣٦٧ ؛ وظل الباقلانى أثيراً لديه ، حتى إنه جعله رئيس البعثة التى أوفدها فى سنة ٣٧١ إلى ملك الروم .

وقد قال الأستاذ « محمود محمد الحضرى » والدكتور « محمد عبد الهادى أبو ريدة » فى مقدمتهما لكتاب التمهيد : « إن هذه المناظرة جرت فى مجلس الإمبراطور باسيليوس الثانى ، الذى حكم من سنة ٣٦٥ إلى سنة ٤١٦ هـ ؛ ثم قالوا : « ومهما يكن أمر سفارة الباقلانى بين عضد الدولة وبين ملك الروم ، فنحن لا نعرف ظروفها التاريخية ، وربما كان ملك الروم قد أراد من يبين له أمر الإسلام أو يجيب عن أسئلة النصارى بشأن ما يعتقدونه المسلمون . ويتبين من تفصيل المناقشات أن مهمة الباقلانى كانت مدنية علمية ، هى أشبه ببعثة تبادل الآراء ومعرفة وجهات النظر الدينية ، لا سيما وأنه ليس عندنا فى التاريخ ما يدل على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعياً لبعثات سياسية أو حربية أو ما أشبه ذلك ، وأن المؤرخين يشيرون إلى هذه السفارة باختصار ، أو هم يذكرون ما يدل على صبغتها الفكرية الدينية الخالصة . على أنه من الجائز أن يكون ظهور شأن السلطان الفاتح عضد الدولة ، بعد حروب دامت طويلاً بين البيزنطيين والمسلمين وبعده تمرد أحد قواد الروم على الإمبراطور فى الشرق ، كان مما دعا الإمبراطور البيزنطى إلى عقد صلات التعارف مع عضد الدولة » . ثم قالوا : « إن الغرض الذى رعى إليه عضد الدولة من بعثة الباقلانى إلى بيزنطة هو إرضاء شعور

المسلمين بالسعى في تحرير أسراهم المعذبين لدى الروم .

وكان خليفاً بالأستاذين الفاضلين ألا يكتب هذا الكلام البيزنطى بعد نقلهما لقول ابن الأثير : إن عضد الدولة أرسل الباقلانى إلى ملك الروم في جواب رسالة وردت منه . وكان حسبهما أن يسجلا على أنفسهما عدم « معرفة ظروفها التاريخية » فإن ذلك كان أسلم لهما ، وكان يمنعهما من أن يتورطا فيما تورطا فيه .

فليس صحيحاً ما قالاه من أنه « ليس في التاريخ ما يدل على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعياً لبعثات سياسية أو حربية .. »

وليس صحيحاً كذلك أن المؤرخين أشاروا إلى هذه السفارة باختصار ، ودلّوا على صبغتها الدينية الخالصة . وليس صحيحاً مرة ثالثة أن عضد الدولة قد قصد من بعثة الباقلانى إرضاء شعور المسلمين بالسعى في تحرير أسراهم .

أجل إن هذه الأقوال كلها ليست من الصحة والصواب في شيء ، فقد بين المؤرخون لتلك الفترة من الزمان الاتصال الوثيق بين عضد الدولة وملك الروم ، وأن البعثات السياسية قد تبودلت بينهما عدة مرات منذ سنة ٣٦٩ حتى وفاة عضد الدولة في شوال سنة ٣٧٢ ، وأن وفد الروم الثالث أدرك وفاة عضد الدولة وحضر مجلس صمصام الدولة وتسلم منه الهدايا وتم عقد المعاهدة . ومجمل ما فصله المؤرخون في ذلك : أنه لما توفي أرمانوس ملك الروم وقام بعده ابنه باسيل وقسطنطين ، افرقت كلمة الروم ، وطمع كبار القواد في الاستئثار بالملك . وكان ممن طمع في ذلك السقلاروس المعروف بورد الرومى ؛ فجمع الجموع واستجاش بالمسلمين من الثغور ، وكاتب أبا تغلب بن حمدان وواصله وصاهره ، وأخرج إليه الملكان عسكرياً بعد عسكر فكسرهم ، وجرت بين الفريقين معارك طاحنة ، انتهت في يوم الأحد لثمان بقين من شعبان سنة ٣٦٨ هـ بانهزام السقلاروس ؛ وقد توجه بعد هزيمته إلى ديار بكر ، ونزل بظاهر ميفارقين ، وأنفذ أخاه قسطنطين إلى عضد الدولة يستنصره على ملكى الروم ، و يعده ببذل الطاعة وحمل الخراج إذا انتصر ؛ فأحسن عضد الدولة استقباله ، ووثق إليه بخطه ، ووعده بمجمل إنجاده ؛ وتناول مقام قسطنطين لدى عضد الدولة ، وانتهى خبره إلى الملكين الأخوين بقسطنطينية ؛ فأنفذا إلى عضد

الدولة كاتباً لهما وجيهاً أريباً ، يسمى تقفور ، ويعرف بالأورانوس ، ليفسد ما شرع فيه مع السقلاروس ؛ واجتمع الرسولان على بساط عضد الدولة يتنافسان في التقرب إليه ، ويستبقان إلى التماس اللّمام منه ، ولم ينصرفا إلى أن انسلخت سنة تسع وستين وثلاثمائة . وذلك أمر لم يكن مثله قط ، ويعده المؤرخون من مآثر عضد الدولة . وكان طلب الأورانوس ينحصر في تسليم السقلاروس ولو بابتياحه ، والوعد بتأمينه ومن معه ، وإخراج كل أسير للمسلمين في بلاد الروم . فقال عضد الدولة إلى ذلك ، واحتال حتى حمل إليه عامله على ديار بكر السقلاروس مقبوضاً عليه ، فأكرمه بعد أن احتاط عليه ، ووعد به بإطلاقه وتجرّيد عساكر معه لنصرته ، ثم وعد الأورانوس خيراً ، وأخرج معه الباقلاني بجواب الرسالة ، وعاد الباقلاني بمشروع معاهدة ، ومعه رسول يعرف بابن قونس ليأخذ إمضاء عضد الدولة عليها ، ولكن عضد الدولة بدا له أن يظفر في المعاهدة باسترجاع بعض الحصون ، فأعاد ابن قونس وأرسل معه أبا إسحاق بن شهرام ، ورجع ابن شهرام بمشروع المعاهدة الأخير ، ومعه رسول يعرف بنقفور الكانكلي ، ولكن وصولهما صادف اشتداد العلة على عضد الدولة وموته في الثامن من شوال . ووقع المعاهدة صمصام الدولة على شرطين : أولهما عقد الهدنة لمدة عشر سنوات ، وتسليم الحصون التي اشترط ابن شهرام استرجاعها ؛ وثانيهما إطلاق تقفور بعد أخذ خط ملك الروم بتأمينه ، وإرجاعه إلى مرتبته .

ذلك مجمل ما كان من أمر الصلة بين عضد الدولة وبين ملك الروم ، والبعثات العديدة التي كانت بينهما ، والتي قال الأستاذ الخضيرى والدكتور أبو ريّدة : إنه ليس في التاريخ ما يدل عليها . ورتبنا على ذلك مارتبا من شتى الفروض والاحتمالات . ولو قد فطنا لقول ابن الأثير في حوادث سنة ٧٠ : « إن عضد الدولة أرسل الباقلاني إلى ملك الروم في جواب رسالة » وقدرا قوله هذا حق قدره ، ورجعا إلى كلامه في حوادث سنة ٦٩ — لألفياه يفصل القول في السبب الذي دعا ملك الروم إلى مراسلة عضد الدولة ومفاوضته ، وطلب عقد الهدنة معه ٢٥٥/٨ — ٢٥٦ .

* * *

وعندما تهيأ الباقلاني للخروج إلى القسطنطينية ، قال له أبو القاسم المطهر بن عبد الله ، وزير عضد الدولة : الطالع خروجك . فسأله عن معنى هذا الكلام ، فلما فسر له مراده ، قال الباقلاني : لا أقول بهذا ؛ لأن السعد والنحس كله والشر والخير بيد الله عز وجل ، وليس للكواكب ها هنا مثقال ذرة من القدرة ؛ وإنما وضعت كتب المنجمين ليتعيش بها الجاهلون من العامة ، ولا حقيقة لها . فقال الوزير : أحضروا إلى أبا سليمان المنطقي ، فليست المناظرة من شأني ، ولا أنا قائم بها ؛ وإنما أنا أحفظ علم النجوم وأقول : إذا كان من النجوم كذا كان كذا ، وأما تعليقه فهو من علم المنطق . فأحضر وأمر بمكالمة الباقلاني ، فقال أبو سليمان للوزير : هذا القاضي يقول : إن الباري - سبحانه - قادر على أن يركب عشرة أنفس في ذلك المركب الذي في دجلة ، فإذا وصلوا الجانب الآخر يكون الله قد زاد فيهم آخر فيكونون أحد عشر ، ويكون الحادي عشر قد خلقه الله في ذلك الوقت . ولو قلت أنا : لا يقدر على ذلك ، أو هو محال ؛ قطعوا لساني وقتلوني ، وإن أحسنوا إلى كتفوني ورموني في الدجلة . وإذا كان الأمر كما ذكرت لم يكن لمناظرتي معه معنى ! فالتفت الوزير إلى الباقلاني وقال : ما تقول أيها القاضي ؟ فقال : ليس كلامنا ها هنا في قدرة الباري تعالى ، والباري قادر على كل شيء ، وإن جحدته هذا الجاهل ؛ وإنما كلامنا في تأثيرات هذه الكواكب ؛ فانتقل إلى ما ذكر لعجزه وقلة معرفته ؛ وإلا فأى تعلق للكلام في قدرة الباري عز وجل في مسألتنا ؟ وأنا وإن قلت : إن القديم ، تعالى ، قادر على ذلك ؛ ما أقول : إنه يخرق العادة ويفعل هذا ؛ لأنه لا يجوز عندنا أن يخلق اليوم إنساناً من غير أبوين ؛ فإذا كان كذلك ، فقد علم الوزير أن هذا فرار من الزحف . فقال الوزير : هو كما ذكرت . وقال أبو سليمان المنطقي : المناظرات دُرْبَة وتجربة ، وأنا لا أعرف مناظرات هؤلاء القوم ، وهم لا يعرفون مؤاضعتنا وعباراتنا ، ولا تجمل المناظرة بين قوم هذا حالهم . فقال له الوزير : قبلنا اعتذارك ، والحق أبلغ . ثم مال إلى الباقلاني بوجهه ، وقال له : سر في رعاية الله . قال الباقلاني : « فخرجت فدخلنا بلاد الروم حتى وصلنا إلى ملك الروم بالقسطنطينية ؛ وأخبر الملك بمقدمنا ،

فأرسل إلينا من يلقانا ، وقال : لا تدخلوا على الملك بعمائمكم حتى تنزعوها ، إلا أن تكون مناديل لطافاً ؛ وحتى تنزعوا أخفافكم . فقلت ؛ لا أفعل ، ولا أدخل إلا بما أنا عليه من الزّيّ واللباس ؛ فإن رضيتم ، وإلا فخذوا الكتب تقرأونها ، وأرسلوا بجوابها ، وأعود بها . فأخبر بذلك الملك ، فقال : أريد معرفة سبب هذا ، وامتناعه عما مضى عليه رسمى مع الرسل ؟ فسئلت عن ذلك ، فقلت : أنا رجل من علماء المسلمين ، وما تحبونه منا ذلّ وصغار ؛ والله تعالى قد رفعنا بالإسلام ، وأعزّنا بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وأيضاً فإن من شأن الملوك إذا بعثوا رسلهم إلى ملك آخر رفع أقدارهم ، لا إذلالهم ؛ سيما إذا كان الرسول من أهل العلم ؛ ووضع قدره أمام جانبه عند الله تعالى ، وعند المسلمين . فعرف الترجمان الملك بذلك ، فقال : دعوه يدخل ومن معه كما يشاءون . فدخل الباقلاني ومن معه كما أرادوا ، وسأله الملك عن السبب في امتناعه عن اتباع ما جرى به رسمه مع الرسل من قبل ؛ فشرح وجهة نظره ؛ وذكره : أن رسوله قد دخل بملابسه على أمير المؤمنين الطائع ، وأدخل بها على السلطان عضد الدولة ؛ ثم قال : « فما تنكرون علىّ هذا ؛ وأنا رجل من علماء المسلمين ؟ فإن دخلت بغير هيئتي ، ورجعت إلى حكمك أهنت العلم ونفسي ، وذهب عند المسلمين جاهي . فقال الملك لترجمانه : قل له : قد قبلنا عذرَكَ ، ورفعنا منزلتك ؛ وليس محلك عندنا محل سائر الرسل ، وإنما محلك عندنا محل الأبرار الأخيار ؛ وقد أخبرنا صاحبكم في كتابه أنك لسان المسلمين ، والمناظر عنهم ؛ وأنا أشتهي أن أعرف ذلك منك ، كما ذكروه عنك . فقلت : إذا أذن الملك . فقال : انزلوا حيث أعددت لكم ، ويكون بعد هذا الاجتماع . فنهضنا إلى موضع أعدّ لنا . فلما كان يوم الأحد بعث الملك في طلبي ، وقال لي من بعثه : من شأن الرسول حضور مائدة الملك ؛ فيجب أن تجيب إلى طعامنا ، ولا تنقض كل رسومنا . فقلت له : أنا من علماء المسلمين ، ولست كالرسل من الجند وغيرهم الذين يُعرفون ما يجري في هذا الموطن عليهم ؛ والمالك يعلم أن العلماء لا يقدرّون أن يدخلوا في هذه الأشياء وهم يعلمون ؛ وأنخشي أن يكون على مائدته من لحوم الخنازير ، وما حرّمه الله تعالى ، على رسوله وعلى المؤمنين . فذهب الترجمان وعاد

على ، وقال : يقول لك الملك : ليس على مائدتي ، ولا في شيء من طعامي شيء
تكرهه ، وقد استحسنيت ما أتيت به ؛ وما أنت عندنا كسائر الرسل ، بل أعظم ؛
وما كرهت من لحوم الخنازير إنما هو خارج من حضرتي ؛ بيني وبينه حجاب .
فنهضت على كل حال ، وجلست وقدّم الطعام ، ومددت يدي وأوهمت الأكل ؛
ولم آكل منه شيئاً ، مع أني لم أر على مائدته ما يكره .

فلما فرغ من الطعام بخر المجلس وعطّره ، ثم قال :
هذا الذي تدّعون في معجزات نبيكم : من انشقاق القمر ؛ كيف هو عندكم ؟
فقلت : هو صحيح عندنا ؛ انشق القمر على عهد رسول الله حتى رأى الناس
ذلك ؛ وإنما رآه الحضور ومن اتفق نظره إليه في تلك الحال .

فقال الملك : وكيف : ولم يره جميع الناس ؟
قلت : لأن الناس لم يكونوا على أهبة ووعده لشقوقه وحضوره .
فقال : وهذا القمر بينكم وبينه نسبة وقربة ؟ ! لأى شيء لم تعرفه الروم وغيرها
من سائر الناس ؛ وإنما رأيتموه أنتم خاصة ؟
قلت : فهذه المائة بينكم وبينها نسبة ؟ وأنتم رأيتموها دون اليهود والمجوس
والبراهمة وأهل الإلحاد ، وخاصة يونان جيرانكم ؛ فإنهم كلهم منكرون لهذا الشأن ،
وأنتم رأيتموها دون غيركم ؟ .

فتحيّر الملك ، وقال بكلامه : سبحان الله . وأمر بإحضار فلان القسيس
ليكلمني ، وقال : نحن لا نطيعه ؛ لأن صاحبه قال : ما في مملكتي مثله ، ولا
للمسلمين في عصره مثله . فلم أشعر إذ جاء برجل كالذئب ، أشقر الشعر ؛
فقعد ، وحكيت عليه المسألة ؛ فقال : الذي قاله المسلم لازم ، وهو الحق ؛
لا أعرف له جواباً إلا ما ذكره .

فقلت له : أتقول : إن الحسوف إذا كان يراه جميع أهل الأرض ؟ أم يراه
أهل الإقليم الذي بمحاذاته ؟ .

قال : لا يراه إلا من كان في محاذاته .

فقلت : فما أنكرت من انشقاق القمر إذا كان في ناحية أن لا يراه أهل تلك

الناحية ومن تأهّب للنظر له ؛ فأما من أعرض عنه ، أو كان في الأمكنة التي لا يرى القمر منها فلا يراه .

فقال : كما قلت لا يدفعك عنه دافع ؛ وإنما الكلام في الرواة الذين نقلوه ؛ فأما الطعن في غير هذا الوجه فليس بصحيح .
فقال الملك : وكيف يطعن في النقلة ؟ .

فقال القسيس : شبه هذا من الآيات — إذا صح وجب أن ينقله الجسم الغفير حتى يتصل بنا العلم الضروري به ؛ ولما لم نعلم ذلك بالضرورة ، دلّ على أن الخبر مفتعل باطل .

فالتفت الملك إلى ، وقال : الجواب ؟

قلت : يلزمه في نزول المائدة ، ما يلزم في انشقاق القمر ؛ ويقال : لو كان نزول المائدة صحيحاً لوجب أن ينقله العدد الكثير ؛ فلا يبقى يهودي ولا نصراني ولا وثني إلا ويعلم هذا بالضرورة ؛ ولما لم يعلموا ذلك بالضرورة دلّ أن الخبر مكذوب .

فبهت القسيس والملك ومن ضمّه المجلس ؛ وانفصل المجلس على هذا .

* * *

قال الباقلاني : ثم سألت الملك في مجلس ثان ، فقال : ما تقولون في المسيح عيسى بن مريم ؟

قلت : روح الله وكلمته وعبده ، ونبيه ورسوله ؛ كمثل آدم خلقه من تراب ، ثم قال له : كن . فيكون ، وتلوت عليه النص .

فقال : يا مسلم ؛ تقولون : المسيح عبد ؟

فقلت : نعم ؛ كذا تقول ، وبه ندين .

قال : ولا تقولون : إنه ابن الله ؟

قلت : معاذ الله ؛ ﴿ ما اتخذ الله من ولد ، وما كان معه من إله ﴾ ؛ إنكم لتقولون قولاً عظيماً ؛ فإذا جعلتم المسيح ابن الله فمن أبوه وأخوه وجمده وعمه ونخاله ؟ — وعددت عليه الأقارب — فتحير ، وقال :

يا مسلم : العبد يخلق ويحيى ويميت ، ويبرئ الأكمه والأبرص ؟ .
فقلت : لا يقدر العبد على ذلك ؛ وإنما ذلك كله من فعل البارئ عز وجل .
قال : وكيف يكون المسيح عبداً لله وخلقاً من خلقه ؛ وقد أتى بهذه الآيات ،
وفعل ذلك كله ؟ .

قلت : معاذ الله ؛ ما أحيا المسيح الموتى ، ولا أبرأ الأكمه والأبرص .
فتحير وقل صبره ، وقال يا مسلم : تنكر هذا مع اشتهاه في الخلق ، وأخذ
الناس له بالقبول ؟ .

فقلت : ما قال أحد من أهل الفقه والمعرفة : إن الأنبياء — عليهم السلام —
يفعلون المعجزات من ذاتهم ؛ وإنما هو شيء يفعل الله تعالى على أيديهم تصديقاً
لهم ؛ يجرى مجرى الشهادة .

فقال : قد حضر عندي جماعة من أولاد نبيكم ، وأهل دينكم ، المشهورين
فيكم ، وقالوا : إن ذلك في كتابكم .

فقلت : أيها الملك ؛ في كتابنا أن ذلك كله بإذن الله تعالى . وتلوت عليه
قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ ؛ اذْكَرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ ،
إِذْ أَبَدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ ، تَكَلَّمْتُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ؛ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ
وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ؛ وَإِذْ تَخَلَّقْنَا مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي ، فَتَنفَخُ فِيهَا
فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي ، وَتَبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي ؛ وَإِذْ أَخْرَجَ الْمُوتَىٰ بِإِذْنِي ﴾ .
وقلت : إنما يفعل ذلك كله بالله وحده لا شريك له ، لا من ذات المسيح ؛ ولو كان
المسيح يحيى الموتى ، ويبرئ الأكمه والأبرص من ذاته ، لحاز أن يقال : إن موسى
فَلَقَّ الْبَحْرَ ، وأخرج يده بيضاء من غير سوء من ذاته ؛ وليس معجزات الأنبياء ، عليهم
السلام ، من ذاتهم وأفعالهم دون إرادة الخالق ؛ فلما لم يجوز هذا : لم يجوز أن تسند
المعجزات التي ظهرت على يد المسيح إليه .

فقال الملك : وسائر الأنبياء كلهم ، من آدم إلى من بعده — كانوا يتضرعون
للمسيح حتى يفعل ما يطلبون !!

قلت : أوفى لسان اليهود عظم ، لا يقبلون أن يقولوا : إن المسيح كان

يتضرّع إلى موسى ؟ وكل صاحب نبي يقول : إن المسيح كان يتضرّع إلى نبيه ؟ !
فلا فرق بين الموضعين في الدعوى . وانفصل المجلس على هذا .

* * *

قال الباقلاني : وفي تكلمنا في مجلس ثالث ، قلت : لم اتّحد اللاّهوت
بالتّاسوت ؟

فقال : أراد أن ينجي الناس من الهلاك .

فقلت : وهل درى بأنه يقتل ويصلب ويفعل به كذا ، ولم يأمن من اليهود ؟
فإن قلت : إنه لم يدرك ما أراد اليهود ؛ بطل أن يكون إلهاً : وإذا بطل أن يكون إلهاً
بطل أن يكون ابناً . وإن قلت : قد درى ودخل في هذا الأمر على بصيرة ، فليس
بحكيم ؛ لأن الحكمة تمنع من التعرض للبلاء .
فبُهِت ؛ وكان آخر مجلس لي معه .

* * *

ومما جرى في تلك المجالس : أن الباقلاني قال لبعض المطارنة : كيف أنت ؟
وكيف الأهل والأولاد ؟

فقال له الملك وقد عجب من قوله : ذكر من أرسلك في كتاب الرسالة أنك
لسان الأمة ، ومتقدم على علماء الملة ! أما علمت أننا ننزه هؤلاء عن الأهل والولد ؟ .
فقال الباقلاني : أنتم لا تنزهون الله ، سبحانه وتعالى ، عن الأهل والأولاد ،
وتنزهونهم ؟ ! فكأن هؤلاء عندكم أقدس وأجل وأعلى من الله ، سبحانه وتعالى ! !
فسقط في أيديهم ، ولم يردوا جواباً .

ثم قال له الملك : أخبرني عن قصة عائشة زوج نبيكم ، وما قيل فيها ؟
فقال : هما اثنتان ، قيل فيهما ما قيل : زوج نبينا ، ومريم ابنة عمران ؛ فأما
زوج نبينا : فلم تلد ؛ وأما مريم فجاءت بولد تحمله على كتفها ؛ وكل قد برأها الله
مما رميت به . فانقطع الملك ولم يجر جواباً .

ويروى القاضي عياض : أن الملك قال للبطررك : ما ترى في أمر هذا الشيطان ؟
فقال : تقضى حاجته ، وتلاطف صاحبه ، وتبعث بالهدايا إليه ؛ وتخرج هذا عن

بلدك من يملك إن قدرت ؛ وإلا لم آمن الفتنة به على النصرانية . ففعل الملك ذلك ، وأحسن جواب عضد الدولة وهداياه ؛ وعجلت تسريحه ، ومعه عدة من أسارى المسلمين والمصاحف ؛ ووكّل بالباقلاني من جنده من يحفظه حتى يصل إلى مأمنه .

ويروى الخطيب البغدادي بسنده : أن الباقلاني لما ورد على ملك الروم مدينته ، وعُرف خبره ، وُيّن له محله من العلم - : « أفكر في أمره ، وعلم أنه لا يكفر له إذا دخل عليه ؛ كما جرى رسم الرعية ، أن تقبل الأرض بين يدي الملك . ثم نتجت له الفكرة أن يضع سريره الذي يجلس عليه ، وراء باب لطيف لا يمكن أحد أن يدخل منه إلا راکعاً ؛ ليدخل القاضي منه على تلك الحال ، فيكون عوضاً من تكفيره بين يديه . فلما وضع سريره في ذلك الموضع أمر بإدخال القاضي من الباب ؛ فسار حتى وصل إلى المكان ؛ فلما رآه تفكر فيه ؛ ثم فطن بالقصة ، فأدار ظهره ، وحنا رأسه راکعاً ، ودخل من الباب وهو يمشي إلى خلفه ، قد استقبل الملك بآدبه ، حتى صار بين يديه ، ثم رفع رأسه ، ونصب ظهره ، وأدار وجهه حينئذ إلى الملك . فعجب من فطنته ، ووقعت له الهيبة في نفسه » .

ولست أشك في أن هذه الرواية أسطورة من الأساطير التي نسجت خيوطها حول رحلة الباقلاني إلى القسطنطينية . وفيما قصه الباقلاني ، من امتناعه من خلع عمامته ونزع خفّه ؛ ونهاه يده بعدم الدخول على الملك ؛ ونزول الملك على رأيه ، وقوله : دعوه يدخل ومن معه كما يشاءون - : ما يجعل هذه الفكرة الساذجة ، بعيدة الوقوع . ولو قد وقعت لتحدث بها الباقلاني ، فيما حدث به من أخبار رحلته .

* * *

وعاد الباقلاني إلى بغداد ، وظل مع عضد الدولة حتى مات في شوال سنة ٣٧٢ ، وتولى بعده ابنه صمصام الدولة .

ولسنا نعرف متى تولى الباقلاني وظيفة القضاء بالشعر ؟ ولا من الذي ولاه ؟ وقد جاء في ترجمة أبي حامد أحمد بن أحمد الأستوائي (٣٥٨ - ٤٣٤) الشافعي الأشعري : أنه « ولي القضاء بعكبرا من قبل أبي بكر بن الطيب الباقلاني » .

* * *

وقد وقف الباقلاني حياته على أمرين ، ملكا عليه أقطار نفسه ، وشغفاه حباً ، وهما التدريس ، والتأليف .

أما التدريس ، فقد اجتمعت له كل أدواته ، ولم يصرفه عنه صارف ؛ حتى إنه أثناء مقامه مع عضد الدولة بشيراز ، وتدرسه لابنه الأمير أبي كاليجار المرزبان ؛ لم يمتنع عنه ، بل عقد دروساً عامة لأهل السنة . ومن الكتب التي درسها لهم كتاب « اللمع » لأبي الحسن الأشعري .

وقد تتلمذ عليه كثيرون في البصرة وبغداد وغيرها ؛ ونحن نشير إلى بعضهم فيما يلي :

(١) القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر ، البغدادى المالكي (٣٦٢ - ٤٢٢) . قيل له : مع من تفقّهت ؟ قال : صحبت الأبهري ، وتفقّهت مع أبي الحسن بن القصّار ، وأبي القاسم بن الجلاب ؛ والذي فتح أفواهنا ، وجعلنا نتكلم أبو بكر بن الطيب .

(٢) أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي حجاج الغفّجّومي ، وقد أثبت سماعه من الباقلاني إملاءً في رمضان سنة ٤٠٢ ؛ وقال : رحلت إلى بغداد ، وكنت قد تفقّهت بالمغرب والأندلس عند أبي الحسن القابسي ، وأبي محمد الأصيلي ، وكانا عالمين بالأصول . فلما حضرت مجلس القاضي أبي بكر ، ورأيت كلامه في الأصول والفقه مع المؤلف والمخالف ، حقرت نفسي ، وقلت : لا أعلم من العلم شيئاً ؛ ورجعت عنده كالمبتدئ . وقال عنه حاتم بن محمد : كان أبو عمران من أحفظ الناس وأعلمهم ، لم ألق أحداً أوسع منه علماً ، ولا أكثر رواية . وذكر أن الباقلاني كان يعجبه حفظه ، ويقول له : لو اجتمعت في « مدرستي » أنت وعبد الوهاب - وكان إذ ذاك بالموصل - لاجتمع علم مالك ؛ أنت تحفظه ، وهو ينظره . وتوفي أبو عمران سنة ٤٣٠ عن خمس وستين سنة . وكانت رحلته إلى بغداد في سنة ٣٩٩ .

(٣) أبو ذرّ الهروي عبد بن أحمد (٣٥٥ - ٤٣٤) المالكي الأشعري . قال له بعض الشيوخ : أنت من هـرّاة ، فمن أين تملّهبت لمالك والأشعري ؟ فقال :

سبب ذلك أنى قدمت بغداد لطلب الحديث ، فلزمت الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥) ؛ وكنت مرة ماشياً معه ، فمر بنا شاب ، فأقبل الشيخ عليه وعظمه ، وأكرمه ودعا له ؛ فلما فارقه قلت : أيها الشيخ الإمام ؛ من هذا الذي أظهرت من إكرامه ما رأيت ؟ فقال : أو ما تعرفه ؟ قلت : لا . فقال : هذا أبو بكر بن الطيب الأشعري ، ناصر السنة ، وقامع المعتزلة . ثم أفاض في الثناء عليه . فكان ذلك سبب اختلافي إليه ، وأخذني عنه .

(٤) أبو الحسن السكري على بن عيسى ، الشاعر الذي استفرغ شعره في مدح الصحابة ، والرد على الرافضة ، والنقض على شعرائهم . وقد صحب الباقلاني ؛ ودرس عليه الكلام ؛ ومدحه بقصيدة طويلة ، أوردها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٥ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، وابن عساكر في تبين كذب المفترى ص ٢٤٤ - ٢٢٦ . وهي من أشعار العلماء ؛ وفيها يقول :

اليعرُبيُّ فصاحةً وبلاغةً والأشعري إذا عتَزى للمذهبِ
قاض إذا التبس القضاء على الحجى كشفت له الآراء كل مغيب
وإذا الكلام تطاردت فرسانه وتحامت الأقران كل مجرب
ألفيته من لبه وجنانه ولسانه وبيانه في مقنَّب

(٥) أبو الحسن الحرابي على بن محمد المالكي (٣٥٦ - ٤٣٧) .

(٦) القاضي أبو جعفر محمد بن أحمد السمتاني ، الحنفي (٣٦١ - ٤٤٤) .

(٧) أبو الحسن البغدادي رافع بن نصر ، المتوفى سنة ٤٤٧ .

(٨) أبو طاهر الواعظ محمد بن علي ، المعروف بابن الأنباري (٣٧٥ - ٤٤٨) .

(٩) أبو عبد الله الحسين بن حاتم الأزدي ، المتوفى غريباً بالقيروان . وهو

أحد الذين رووا عن الباقلاني وصفه لمناظراته في مجلس ملك الروم . وقد جاء في تبين كذب المفترى ص ٢١٦ : أن أبا الحسن بن داود الأشعري ، المتوفى سنة ٤٠٢ « لما كان يصلي في جامع دمشق ، تكلم فيه بعض الحشوية ؛ فكتب إلى القاضي أبي بكر محمد بن الطيب ابن الباقلاني يعرفه ذلك ، ويسأله أن يرسل إلى

دمشق من أصحابه. من يوضح لهم الحق بالحجة . فبعث القاضي تلميذه أبا عبد الله الحسين بن حاتم الأزدي ؛ فعقد مجلس التذكير في جامع دمشق ، في حلقة أبي الحسن بن داود ؛ وذكر التوحيد ، ونزه المعبود ، ونفى عنه التشبيه والتحديد . فخرج أهل دمشق من مجلسه يقولون : أحد أحد . وأقام أبو عبد الله الأزدي بدمشق مدة ، ثم توجه إلى المغرب ، فنشر العلم بتلك الناحية ، واستوطن القيروان إلى أن مات بها رحمه الله .

وليه وإلى أبي طاهر الواعظ ، يرجع الفضل في انتشار مذهب الباقلاني في المغرب .

(١٠) أبو عبد الرحمن السلمى محمد بن الحسين الصوفى (٣٣٠ - ٤١٢) . وقد أخذ عن الباقلاني أثناء إقامته مع عضد الدولة بشيراز ، وقرأ عليه كتاب « النعم » لأبي الحسن الأشعري .

(١١) أبو محمد بن أبي نصر . قال القاضي عياض : « وتفقه عند القاضي : أبو محمد بن [أبي] نصر ؛ وعلّق عنه ، وحكى في كتبه ما شاهد من مناظرته في الفقه - بين يدي ولي العهد ببغداد - للمخالفين » .

(١٢) أبو حاتم محمود بن الحسن الطبري ، المعروف بالقزويني ؛ المتوفى بمدينة « آمل » التي ولد فيها ؛ وكان قد قدم بغداد ، ودرس على الباقلاني أصول الفقه .

(١٣) القاضي أبو محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني ، المعروف بابن اللبان . وقد صحب الباقلاني ودرس عليه كتاب : « المقدمات في أصول الديانات » وكتاب : « أصول الفقه » .

(١٤) أبو بكر بن الحسين الإسكافي . وهو الذي روى عن الباقلاني ، خبر رحلة ابن خفيف الصوفى من شيراز إلى البصرة ، لسماع أبي الحسن الأشعري ؛ كما في تبين كذب المقتري ص ٩٥ .

(١٥) أبو علي الحسن بن شاذان (٣٣٩ - ٤٢٦) .

(١٦) أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الصيرفي (٣٥٥ - ٤٣٥) .

(١٧) أبو الفضل عبيد الله بن أحمد المقرئ (٣٧٠ - ٤٥١) .
وقد تتلمذ له جماعة كثيرة غير هؤلاء ، وكان أكثرهم من العراق وخراسان .

* * *

أما التأليف ، فقد أسهم فيه الباقلاني بنصيب موفور . وكان من عادته أنه إذا صلى العشاء ، وقضى وِرْدَه ، وضع دواته بين يديه ، وكتب خمساً وثلاثين ورقة ؛ فإذا صلى الفجر دفع إلى بعض أصحابه ما صنفه ليلته ، وأمره بقراءته عليه ؛ وأملى عليه من الزيادات ما يلوح له فيه .

وقد تسنى له أن يؤلف نيلاً وخمسين كتاباً ؛ لم يصل إلينا منها إلا عدد يسير .
ونحن نشير إلى ما عرفناه منها ، وما علمناه من حديثها ، فيما يلي :

(١) كتاب : « إعجاز القرآن » ، ويأتى الحديث عنه فيما بعد .
(٢) كتاب : « التمهيد » . وقد ألفه - أثناء مقامه بشيراز - للأمير أبي كاليبجار المرزبان ، ابن عضد الدولة ، وولى عهده . وهو من أهم الكتب الكلامية ، التى تعلق بها أهل السنة تعلقاً شديداً ؛ لأنه أجمع كتاب يبصرهم بمسائل الخلاف بينهم وبين مخالفيهم فى الرأى والعقيدة ؛ ويرشدهم إلى أقوى الأدلة الجدلوية ، وأحكم البراهين العقلية ؛ التى تعضد مذهبهم ، وتظهر مناعته ورجاحته على المذاهب الأخرى ، إسلامية كانت أو غير إسلامية .

ونخير ما يعرف بهذا الكتاب ويدل على قيمته ، قول مؤلفه فى مقدمته :
« أما بعد ؛ فقد عرفت إيثار سيدنا الأمير . . . لعمل كتاب جامع مختصر ، مشتمل على ما يحتاج إليه فى الكشف عن معنى العلم وأقسامه ، وطرقه ومراتبه ؛ وضروب المعلومات ، وحقائق الموجودات ؛ وذكر الأدلة على حداث العالم ، وإثبات مُخْدَثِهِ ، وأنه مخالف لخلقهِ ؛ وعلى ما يجب كونه عليه ، من وحدانيته ، وكونه حياً عالماً قادراً فى أزله ؛ وما جرى مجرى ذلك من صفات ذاته ، وأنه عادل حكيم فيما أنشأه من مخترعاته ؛ من غير حاجة منه إليها ، ولا محرك وداعٍ وخاطر وعِلَلٍ دعتُهُ إلى إيجادها ؛ تعالى عن ذلك . وجواز إرساله رسلاً إلى خلقه ، وسفراء بينه وبين عباده ؛ وأنه قد فعل ذلك ، وقطع العذر فى إيجاب تصديقهم ؛ بما أبانهم

به من الآيات ؛ ودل به على صدقهم من المعجزات . وجمل من الكلام على سائر أهل الملل المخالفين لملة الإسلام ، من اليهود ، والنصارى ، والمجوس ، وأهل التثنية ، وأصحاب الطبائع ، والمنجمين . ونعقب ذلك بذكر أبواب الخلاف بين أهل الحق ، وأهل التجسيم والتشبيه ، وأهل القدر والاعتزال ، والرافضة ، والخوارج ؛ وذكر جمل من مناقب الصحابة ، وفضائل الأئمة الأربعة ؛ وإثبات إمامتهم ، ووجه التأويل فيما شجر بينهم ، ووجوب موالاتهم . ولن آلو جهداً فيما يميل إليه سيدنا الأمير - حرس الله مهجته ، وأعلى كعبه - من الاختصار ، وتحرير المعاني والأدلة والألفاظ ؛ وسلوك طريق العون على تأمل ما أودعهُ هذا الكتاب ، وإزالة الشكوك فيه والارتياح . وأنا - بحول الله وقوته - أسارع إلى امتثال ما رسمه ، وأقف عنده ؛ وإلى الله - جل ذكره - أرغب في حسن التوفيق ، والإمداد بالتأييد والتسديد .

وقد أشار الباقلاني إلى « التمهيد » ، في كتاب « هداية المسترشدين » ؛ حيث يقول : « وقد تكلّمنا في ” التمهيد “ بجمل على اليهود والنصارى والمجوس ؛ تغني الناظر فيها » . كما أشار إليه أبو المظفر الإسفرايني في « التبصير » ص ١١٩ ، وابن قيم الجوزية في كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية » ص ١١٩ ، ١٢٠ .

وقد طبع كتاب « التمهيد » في سنة ١٣٦٦ هـ بتحقيق الأستاذين محمود محمد الحضيرى ، ومحمد عبد الهادى أبو ريدة . وقد تسرعا في نشره عن نسخة واحدة في مكتبة باريس ؛ وهى نسخة تنقص فصولا كثيرة من الكتاب ، يزيد عددها على عشرين باباً ؛ كبابى « التعديل والتجوير » ، و « القول فى الإمامة » اللذين نص الباقلاني على أنه قد عقدهما فى كتابه ! فهو يقول فى ص ٩٧ : « وستكلم على هذا الباب وما يتصل به ، فى باب التعديل والتجوير من كتابنا هذا ؛ إن شاء الله » ؛ ويقول فى ص ١٤٠ : « وسنقول فى تفصيل الأخبار . . . وغير ذلك من أحكام الأخبار ؛ فى باب القول فى الإمامة ؛ إن شاء الله » .

(٣) كتاب : « هداية المسترشدين ، والمقنع فى معرفة أصول الدين » . يقول

القاضي عياض عنه : إنه كتاب كبير . ويشير إليه أبو المظفر الإسفراييني ، في « التبصير » ص ١١٩ ؛ وابن تيمية في « رسالة الفرقان بين الحق والباطل » ص ١٣٠ ، وفي الرسالة التسعينية من فتاويه ٥ / ٢٤١ .

وقد بقي من هذا الكتاب مجلد ، في مكتبة الأزهر ، يحتوي على ٢٤٨ ورقة ؛ كتبه محمد بن عبد الله العدوي بمدينة صور في سنة ٤٥٩ . ولكن يد البلي قد عاثت فيه ، وأتلفت كثيراً من أوراقه ، وقد تركز إفسادها في أوراق متتالية (٨٦ - ١٠٥) فخرقت أوساطها ، وجعلتها في حكم الأوراق المفقودة . ويشتمل هذا المجلد على أحد عشر جزءاً من تجزئة المؤلف ، تبتدئ بأول الجزء السادس ، وتنتهي بانتهاء الجزء السابع عشر . وهذه الأجزاء كلها مقصورة على القول في النبوات . وأهم ما فيها وأروعها ، تلك الأبحاث الجليلة الطويلة ، التي أدار الباقلاني الكلام فيها على « إعجاز القرآن » وملأ بها ستاً وخمسين ومائة ورقة (٦١ - ٢١٧) ؛ وهي أكبر حجماً من كتاب « إعجاز القرآن » ، وأغزر مادة ، وأكثر تفصيلاً ، وأعمق بحثاً ، وأدق بياناً .

وكنيت على نية إفرادها ونشرها مستقلة ؛ لولا أن بعض أصدقائي المغاربة أشار عليّ بالتريث حتى يحضر لي صورة من نسخة ناقصة ، قال : إنه رأها في بعض المكاتب هناك . فامتثلت لإشارته ، رجاء أن يكون في تلك النسخة ما يصلح مواطن الفساد في نسخة الأزهر .

(٤) كتاب : « الانتصار لصحة نقل القرآن » ، والرد على من نحله الفساد بزيادة أو نقصان . وقد قال في مقدمته : « أما بعد فقد وقفت - تولى الله عصمتكم ، وأحسن هدايتكم وتوفيقكم - على ما ذكرتموه من شدة حاجتكم إلى الكلام في نقل القرآن ، وإقامة البرهان على استفاضة أمره ، وإحاطة السلف بعلمه ، وانقطاع العذر في نقله ، وقيام الحجة على الخلق به ، وإبطال ما يدعيه أهل الضلال من تحريفه وتغييره ، ودخول الخلل فيه ، وذهاب شيء كثير منه ، وزيادة أمور فيه . وما يدعيه أهل الإلحاد وشيعتهم من متحلي الإسلام - من تناقض كثير منه ، وخلو بعضه من الفائدة ، وكونه غير متناسب . وما ذكره

من فساد النظم ، ودخول اللحن فيه ، وركاكة التكرار ، وقلة البيان ، وتأخير المقدم ، وتقديم المؤخر ؛ إلى غير ذلك من وجوه مطاعنهم . وذكر جمل مما روى من الحروف الزائدة ، والقراءات المخالفة لمصحف الجماعة ، والإبانة عن وهاء نقل ذلك وضعفه ، وأن الحجة لم تقم بشيء منه . وعرفت ما وصفتهم من كثرة استضرار الضعفاء بتمويههم ، وعظم موقع الاستبصار والانتفاع بنقض شبههم . ونحن بحول الله وعونه نأتى فى ذلك بجمل تزيل الريب والشبهة ، وتوقف على الواضحة .

ونبدأ بالكلام فى نقل القراءات ، وقيام الحجة به ، ووصف توفر همم الأمة على نقله وحياطته ؛ ثم نذكر ابتداء أبى بكر ، رضى الله عنه ، لجمعه على ما أنزل عليه ، بعد تفرقه فى المواضع التى كتب فيها ، وفى صدور خلق حفظوا جميعه ، وخلق لم يحيطوا بحفظ جميعه ، واتباع عمر رضى الله عنه والجماعة له على ذلك ، وصوابه فيما صنعه ، وسبقه إلى الفضيلة به ، والسبب الموجب لذلك .

ثم نذكر جمع عثمان رضى الله عنه — الناس على مصحف واحد ، وحرف زيد بن ثابت ، ونبين أنه لم يقصد فى ذلك قصد أبى بكر فى جمع القرآن فى صحيفة واحدة على ترتيب ما أوحى به ؛ إذ كان ذلك أمراً قد استقر وفرغ منه قبل أيامه . ونبين صواب عثمان رضى الله عنه فى جمع الناس على حرف ، وحظره ومنعه لما عداه من القراءات ، وأن الواجب على كافة الناس اتباعه ، وحرام عليهم بعد قراءة القرآن بالأحرف والقراءات التى حظرها عثمان ومنع منها ، وأن له أخذ المصاحف المخالفة لمصحفه ، ومطالبة الناس بها ، ومنعهم من نشرها والنظر فيها .

ونذكر ما يتعلق به من ادعاء نقصان القرآن ، وتغيير نظمه وتحريفه — من الروايات الشاذة الباطلة ، عن عمر وعثمان وعلى وأبى وعبد الله بن مسعود ، وما يرويه قوم من الرافضة فى ذلك عن أهل البيت خاصة . ونكشف عن تكذيب هذه الروايات ، ونبين أيضاً ما خالف فيه عبد الله بن مسعود عثمان والجماعة ، وهل كان ذلك على جهة الحيلة ، ونسبته إياهم إلى زيادة فيه أو نقصان منه ، أو تغيير لنظمه وما أنزل عليه ؟ أو التصويب لما فعلوه ، وإن استجاز مع ذلك قراءته والتمسك بحرفه . ونذكر ما شجر بينه وبين عثمان رضى الله عنه ، ونصف رجوعه إلى مذهب الجماعة ،

وخنوعه لعمان ، وقدر ما تقمه من أمر زيد بن ثابت وعيب عليه وعلى الجماعة لأجله . ثم نبين أن القرآن معجزة للرسول ، صلى الله عليه وسلم ، ودلالة على صدقه ، وشاهد لنبوته . ثم نبين أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف ، ونوضح ما هذه السبعة أحرف ، والروايات الواردة فيها ، وجنس اختلافها ، ونذكر خلاف الناس في تأويلها ، ونفسد من ذلك ما ليس بصواب ، وندل على صحة ما نرغب فيه ونجتبيه ، ونذكر حال قراءة القراء : وهل قراءتهم هي السبعة الأحرف التي أنزل القرآن بها ، أو بعضها ؟ وهل هم بأسرهم متبعون لمصحف عثمان وحرف زيد ، أو يختلفون في ذلك وقارئون أو بعضهم بغير قراءة الجماعة ؟

ونصف جملاً من مطاعن الملحدين وأتباعهم من الرافضة في كتاب الله عز وجل . ونكشف عن تمويه الفريقين بما يوضح الحق . ونذكر في كل فصل من هذه الفصول بمشيئة الله وتوفيقه — ما فيه بلاغ للمهتدين ، وشفاء وتبصرة للمسترشدين ، توحياً لطاعة الله جل وعز ، ورغبة في جزيل ثوابه . وما توفيقنا إلا بالله ، وهو المستعان .

وقد ذكره في « هداية المسترشدين » ؛ حيث يقول (ورقة ١٤١ - ١) : « وقد ذكرنا في كتاب " الانتصار لصحة نقل القرآن " جميع مطاعن الملحدة وكل من خالف عن الملة — على القرآن ؛ وكشفنا عن فساد توهمهم وتمويههم ، ودعواهم لتناقض آيات منه واختلافها ؛ وما طعنوا به من كثرة التكرار ؛ وما قالوه : من أنه قد ذكر فيه أشياء لا يعرفها أهل اللغة ؛ من نحو قوله : ﴿ وفاكهة وأباً ﴾ . وقولهم : إن فيه ما ليس من لغة العرب . وقولهم : إن فيه كلمات ملحونة لا تجوز في الإعراب . وأبطلنا أيضاً قلدحهم فيه بكونه مثبتاً على غير تاريخ نزوله ، وأنه قد قدم منه ما يجب تأخيره ، وأخر ما يجب تقديمه . وأفسدنا أيضاً قلدحهم فيه بإنزال بعضه متشابهاً ، مع الإخبار بإلحاد قوم فيه واتباع المتشابه منه . وأبطلنا أيضاً قول من قال : إن فيه تحريفاً وتغييراً وتبديلاً ، وزيادة ونقصاناً ؛ وإنه إنما أثبتته السلف بأخبار الآحاد ، وشهادة الاثنين ، ومن جرى مجراهما ؛ وإن الدآجن والغنم آ كلا كثيراً منه فضاع ودثر . وأبطلنا أيضاً قول من قال : إنه ليس فيه

ما يدل على شيء بظاهرة ؛ وإن علم ذلك يجب أخذه عن الرسول والإمام ، ولا يسوغ أن يفسره سواهما ، وما تقوله الباطنية وتهذى به وتموه في هذا الباب . واعترضنا أيضاً على قول من زعم أن القرآن يجب الإيمان به ، والتسليم بصحته ؛ دون معرفة معناه وتأويله . وأبطلنا أيضاً طعنهم على القرآن باختلاف خطوط المصاحف ، واختلاف القراءات ، وذكر الشواذ . وبيننا ما ثبت من ذلك ، وما يجب إبطاله . وذكرنا قدحهم فيه بما روى من قوله عليه السلام : ” تلك الغرائق العلا ، وإن شفاعتهم لترتجى “ . إلى غير ذلك من وجوه اعتراضاتهم على صحة القرآن . وأوردناه في ذلك الكتاب ، وطرفاً منه في ” أصول الفقه “ ؛ بما يغني يسيره الناظر فيه ، إن شاء الله .

وتوجد نسخة من الجزء الأول من هذا الكتاب في مكتبة « قرا مصطفى باشا » بإستنبول .

وقد نقل منه ابن حزم في الفصل ٤ / ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ نقولاً رماه من أجلها بالكفر ، والكيد للدين ، وتكذيب الله ، وغير ذلك مما رماه به . كما نقل منه السيوطي في الإتيقان ١ / ٤٨ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ٤٢ / ٢ .

(٥) كتاب : « الفرق بين معجزات النبيين ، وكرامات الصالحين » . ذكره في « هداية المسترشدين » مرتين ؛ قال في أولاهما : « وقد بينا في كتاب : الفرق بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين ؛ معنى وصف النبي أنه نبي ، وأن من الناس من قال : إنه مشتق ومأخوذ من الإنبياء عن الأشياء ، والإخبار عن الله عز وجل » . ومن هذا الكتاب قسم في مكتبة « تينجن » بألمانيا .

(٦) كتاب : « مناقب الأئمة ، ونقض المطاعن على سلف الأمة » . أشار إليه في « التمهيد » ص ٢٢٩ ؛ وفي الحزاة الظاهرية بدمشق ، نسخة من الجزء الثاني ، كتب تحت عنوانها : « تأليف القاضي أبي بكر بن الطيب » . وقد علق على هذه العبارة الدكتور يوسف العش — في فهرس مخطوطات الظاهرية ص ٨٤ — بقوله : « ولا شك أنه أحمد بن علي الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ هـ » . وقد أخطأ

الدكتور في اسم الباقلاني واسم أبيه ؛ فهو : « محمد بن الطيب » ؛ لا « أحمد ابن علي » .

(٧) كتاب : « إكفار المتأولين » . أشار إليه في كتاب التمهيد في باب ذكر ما يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته ؛ ص ١٨٦ ؛ حيث يقول : « وقد ذكرنا ما في هذا الباب ، في كتاب إكفار المتأولين ؛ وذكرنا ما روى في معارضتها ؛ وقلنا في تأويلها بما يغني الناظر فيه » .

(٨) كتاب : « الإمامة الكبير » . وقد أشار إليه في « هداية المسترشدين » ، في آخر حديثه عن آية انشقاق القمر ؛ إذ يقول : « وقد تفحصنا القول في ذلك — في كتاب الإمامة — بما يغني متأمليه » . وقد ذكره ابن حزم في الفصل ٤ / ٢٢٥ ، ونقل منه في ص ١٦٦ .

(٩) كتاب : « الأصول الكبير في الفقه » . أشار إليه أبو المظفر الإسفراييني في كتاب التبصير ص ١١٩ ؛ وقال : إنه يشتمل على عشرة آلاف ورقة . وذكره الباقلاني في كتابي : « التمهيد » و « هداية المسترشدين » .

(١٠) كتاب « كيفية الاستشهاد » ، في الرد على أهل الجحد والعناد . أشار إليه في كتاب « التمهيد » ص ٤٠ .

(١١) كتاب : « نقض النقص » . ذكره أبو المظفر الإسفراييني في التبصير ص ١١٩ .

(١٢) كتاب : « كشف الأسرار ، وهتك الأستار » ؛ في الرد على الباطنية . ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ١١ / ٣٤٦ ؛ فقال : « وقد صنف القاضي الباقلاني كتاباً في الرد على هؤلاء ؛ وسماه كشف الأسرار ، وهتك الأستار ؛ بين فيه فضائحتهم وقبائحهم ، ووضح أمرهم لكل أحد . . . وقد كان الباقلاني يقول في عبارته عنهم : هم قوم يظهرون الرفض ، ويبطنون الكفر المحض » .

وقد نقل منه ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة ٤ / ٧٥ ؛ في كلامه عن نسب المعز وآبائه ؛ فقال : « وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني : القداح ، جد عبيد الله ، كان مجوسياً ، ودخل عبيد الله المغرب ، وادعى أنه علوي ؛ ولم يعرفه

أحد من علماء النسب ؛ وكان باطنياً خبيثاً ، حريصاً على إزالة ملّة الإسلام :
أعدم الفقه والعلم ، ليتمكن من إغراء الخلق ؛ وجاء أولادُه أسلوبه ، وأباحوا الخمر
والفروج ؛ وأشاعوا الرفض ، وبثوا دعاة فآفسدوا عقائد جبال الشام ، كالنصيرية
والدروزية . وكان القداح كاذباً محترفاً ؛ وهو أصل دعاة القرامطة .

وقد أشار إلى هذا الكتاب السيوطي ، في حسن المحاضرة ٢ / ٢٨ ؛ والسبكي
في طبقات الشافعية ٤ / ١٩٢ ؛ أثناء ترجمته لنجم الدين الحبوشاني ، المتوفى سنة
٥٨٧ ؛ والذي كان على يده خراب بيت العبيدين الرافضة ، الذين يزعمون أنهم
فاطيون .

(١٣) كتاب : « الإيجاز » . ذكره أبو عذبة في كتاب « الروضة البهية » ،
فيما بين الأشاعرة والماتريدية ؛ ثلاث مرات ، قال في أولها ص ١٨ : إن القاضي
أبا بكر ذكر في كتاب الإيجاز أن المحبة والإرادة ، والمشية والإشاعة ، والرضى
والاختيار ؛ كلها بمعنى واحد ؛ كما أن العلم والمعرفة شيء واحد . وقال في الثانية
ص ٣٥ : إنه يقول في هذا الكتاب : إن أحكام الدين على ثلاثة أضرب : ضرب
لا يعلم إلا بالدليل العقلي : كحدوث العالم وإثبات محدثه ؛ وما هو عليه من صفاته
المتوقف عليها الفعل ، كقدرته تعالى وإرادته ، وعلمه وحياته ، ونبوة رسله . وضرب
لا يعلم إلا من جهة الشرع ؛ وهو الأحكام المشروعة ، من الواجب والحرام
والمباح . وضرب يصح أن يعلم تارة بدليل العقل ، وتارة بالسمع ؛ نحو الصفات
التي لا تتوقف على العقل ، كالسمع له تعالى والبصر والكلام ، والعلم بجواز رؤيته
تعالى ، وجواز الغفران للمذنبين ، وما أشبه ذلك . وقال في الثالثة ص ٥٨ : إن
القاضي أبا بكر ذكر في كتاب الإيجاز أن نبينا صلى الله عليه وسلم معصوم
فيما يؤديه عن الله تعالى ؛ وكذا سائر الأنبياء ؛ وأن الصغيرة تجوز على الأنبياء
بعد الوحي مطلقاً ؛ لا على سبيل السهو وحده .

(١٤) كتاب : « الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة » . وقد
نقل منه ابن تيمية : في « رسالة الفتوى الحموية الكبرى » ص ٧٦ ، ٧٧ ؛ وابن قيم
الجوزية في كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غزو المعطلة والجهمية » ص ١٢٠ .

(١٥) كتاب : « دقائق الكلام والرد على من خالف الحق من الأوائل ومنتحلي الإسلام » . ذكره في « هداية المسترشدين » . وأشار إليه ابن تيمية ، في كتاب « بيان موافقة صريح المعقول ، لصحيح المنقول » ٨٨/١ ؛ أثناء كلامه على كثرة الاختلاف بين طوائف الفلاسفة ؛ إذ يقول : « واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية ؛ كما نقله الأشعري في كتابه : في مقالات غير الإسلاميين ؛ وما ذكره القاضي أبو بكر عنهم ، في كتابه في الدقائق . فإن في ذلك من الخلاف عنهم - أضعاف أضعاف ما ذكره الشهرستاني وأمثاله ممن يحكى مقالاتهم » . وقد ذكر ابن كثير في البداية والنهاية ١١ / ٣٥٠ أن للباقلاني كتاباً اسمه : « دقائق الحقائق » . ولا أدري أهو اسم لهذا الكتاب أم اسم لكتاب آخر ؟

(١٦) كتاب : « رسالة الحرّة » . ومبلغ علم الباحثين عنه أنه من كتب الباقلاني المفقودة ، التي لا يعرفون موضوعها ، ولا يفقهون معنى تسميتها . ومن أعجب العجب أن الكتاب موجود بين أيديهم ، مطبوع يقرءون فيه ! لكنه يحمل اسماً آخر لم يضعه له الباقلاني ؛ وهو : « الإنصاف » ، الذي طبع بالقاهرة في سنة ١٣٦٩ ؛ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري .

وإني لأقطع بأن كتاب « الإنصاف » هذا ، إنما هو في حقيقة الأمر كتاب « رسالة الحرّة » ؛ وأن ذلك الاسم الذي طبع به ، اسم دخيل عليه ، قد وضع على نسخته المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية .

والذي دفعني إلى ذلك القطع ، قول الباقلاني في أول مقدمته : « أما بعد ؛ فقد وقفت على ما التمسته "الحرّة" الفاضلة الديانة - أحسن الله توفيقها - لما تتوخاه من طلب الحق ونصرتة ، وتنكّب الباطل وتجنبته ؛ واعتماد القربة باعتقاد المفروض في أحكام الدين ، واتباع السلف الصالح من المؤمنين ؛ من ذكر جمل ما يجب على المكلفين اعتقاده ، ولا يسع الجهل به ؛ وما إذا تدبّر به المرء صار إلى التزام الحق المفروض ، والسلامة من البدع والباطل المرفوض . وإني - بحول الله تعالى وعونه ، ومشيتته وطوئله - أذكر " لها " جملاً مختصرة ، تأتي على البغية من ذلك ؛

ويستغنى بالوقوف عليها عن الطلب ، واشتغال المهمة بما سواه . فنقول وبالله التوفيق :
إن الواجب على المكلف » .

وقول الباقلاني هذا ، يدل دلالة قاطعة على أنه يقدم لرسالة الحرّة ، لا لكتاب الإنصاف . ولست أدري كيف مرّ محقق الكتاب على هذا الكلام ، دون أن ينتبه لدلالته الناطقة باسمه ؛ مع علمه بأن القاضي عياضاً قد ذكر « رسالة الحرّة » ضمن مؤلفات الباقلاني ، ولم يذكر « الإنصاف » . ! ! .

ولست أدري كيف فاتته مع ذلك أن ينتبه إلى النصين الدخيلين على كلام الباقلاني في هذا الكتاب — في ص ٥٨ ، ٦٤ — والمصدرين بقول كاتبهما : « قال الشيخ الأجل الإمام جمال الإسلام : ووقع لي أنا دليل . . . » . و « قال الشريف الأجل جمال الإسلام : ووقع لي جواب أنحصر من هذا وأجود . . . » ١٩ ولا مرأى في أن هذين النصين من تعليق بعض قراء النسخة على هامشها ، فأدخلهما ناسخها أو طابعها في صلب الكتاب .

وقد نقل ابن حزم — في الفصل ٤ / ٢١٦ — قولاً زعم أن الأشاعرة قالوه في كتبهم ؛ وهو : « أن الروح تنتقل عند خروجها من الجسم إلى جسم آخر » ؛ وعقب عليه بقوله : « هكذا نص الباقلاني في أحد كتبه ؛ وأظنه الرسالة ، المعروفة بالحرّة . وهذا مذهب التناسخ بلا كلفة » . ولقد كذب على ابن حزم ظنه ، فليس في رسالة الحرّة ما يشير إلى هذا القول المزعوم من قريب أو بعيد ، ولم يرد في رسالة الحرّة — من حديث الروح — : إلا قوله ص ٤٥ : « ويجب أن يعلم أن كل ما ورد به الشرع من عذاب القبر ، وسؤال منكر ونكير ، وردّ الروح إلى الميت عند السؤال ، ونصب الصراط والميزان ، والحوض ، والشفاعة للعصاة من المؤمنين — : كل ذلك حق وصدق ، يجب الإيمان والقطع به ؛ لأن جميع ذلك غير مستحيل في العقل » .

ولقد نقل ابن قيم الجوزية في كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غزو المعطلة والجهمية » أقوالاً من كتب الباقلاني في صفات الله ؛ ختمها بقوله ص ١٢٠ : « ذكر قوله في رسالة الحرّة . قال في كلام ذكره في الصفات : إن له

وجهاً ويدين ، وإنه ينزل إلى سماء الدنيا . ثم قال : وإنه استوى على عرشه ، فاستوى على خلقه . ففرق بين الاستواء الخاص ، والاستيلاء العام .

وما أشار إليه ابن قيم الجوزية من قول الباقلاني في الوجه واليدين ، والاستواء على العرش المذكور في رسالة الحرة المسماة بالإنصاف ؛ ص ٢١ ، ٢٢ . ونص عبارته في ذلك : « . . . وأخبر الله أنه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات . . واليدين اللتين نطق بإثباتهما القرآن . . . وأنها ليستا جارحتين ، ولا ذوى صورة وهيئة . وأن الله جل ثناؤه مستو على العرش ، ومستول على جميع خلقه ، كما قال تعالى : « الرحمن على العرش استوى » . . . بغير مماسة وكيفيّة ، ولا مجاورة ؛ وأنه في السماء إله وفي الأرض إله ، كما أخبر بذلك » .

وهذا دليل آخر يؤيد ما ذهبت إليه من أن كتاب « الإنصاف » إنما هو رسالة الحرة .

- (١٧) كتاب : « التقريب والإرشاد » في أصول الفقه . قال القاضي عياض : إنه كتاب كبير . وذكره أبو المظفر الإسفراييني في كتاب التبصير ص ١١٩ ؛ وأشار إليه السيوطي في الإيتقان ١ / ٤٨ .
- (١٨) كتاب : « التبصرة » . ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ١١ / ٣٥٠ .
- (١٩) كتاب : « البيان عن فرائض الدين وشرائع الإسلام ، ووصف ما يلزم من جرت عليه الأقلام ، من معرفة الأحكام » .
- (٢٠) كتاب : « الحدود » في الرد على أبي طاهر محمد بن عبد الله بن القاسم .
- (٢١) كتاب : « تصرف العباد ، والفرق بين الخلق والاكتساب » .
- (٢٢) كتاب : « الرد على المعتزلة ، فيما اشتبه عليهم من تأويل القرآن » .
- (٢٣) كتاب : « الدماء التي جرت بين الصحابة » .
- (٢٤) كتاب : « المقدمات في أصول الديانات » .
- (٢٥) كتاب : « المقنع في أصول الفقه » .
- (٢٦) كتاب : « الأصول الصغير » .
- (٢٧) كتاب : « مسائل الأصول » .

- (٢٨) كتاب : « مختصر التقريب والإرشاد الصغير » .
- (٢٩) كتاب : « مختصر التقريب والإرشاد الأوسط » .
- (٣٠) كتاب : « المسائل التي سأل عنها ابن عبد المؤمن » .
- (٣١) كتاب : « رسالة الأمير » .
- (٣٢) كتاب : « المسائل القسطنطينية » .
- (٣٣) بجواب أهل فلسطين .
- (٣٤) البغداديات .
- (٣٥) الأصبهانيات .
- (٣٦) النيسابوريات .
- (٣٧) الجرجانيات .
- (٣٨) كتاب : « الكرامات » .
- (٣٩) كتاب : « الأحكام والعلل » .
- (٤٠) كتاب : « إمامة بني العباس » . ذكره القاضي عياض .
- (٤١) كتاب : « نقض النقض على الهمداني » . ذكره في « هداية المسترشدين » .
- (٤٢) كتاب : « الإمامة الصغير » .
- (٤٣) كتاب : « التعديل والتجوير » .
- (٤٤) شرح اللمع لأبي الحسن الأشعري .
- (٤٥) كتاب : « شرح أدب الجليل » .
- (٤٦) كتاب : « أمالي إجماع أهل المدينة » .
- (٤٧) كتاب : « في أن المعدوم ليس بشيء » .
- (٤٨) كتاب : « فضل الجهاد » .
- (٤٩) كتاب : « المسائل والمجالات المثورة » .
- (٥٠) كتاب : « الرد على المتناسخين » .
- (٥١) نقض الفنون للجاحظ .
- (٥٢) كتاب : « الكسب » . ذكره أبو المظفر الإسفراني في التبصير ص ١١٩ .

(٥٣) كتاب : « في الإيمان » أشار إليه ابن تيمية ، في رسالته « الفرقان بين الحق والباطل » ؛ أثناء حديثه عن الإيمان ؛ حيث يقول ص ٤٣ : « وكلام الناس في هذا الاسم ومسماه كثير ، وقد رأيت لابن الهيثم فيه مصنفاً في : أنه قول اللسان فقط . ورأيت لابن الباقلاني فيه مصنفاً : أنه تصديق القلب فقط . وكلاهما في عصر واحد ؛ وكلاهما يرد على المعتزلة والرافضة » .

(٥٤) كتاب : « النقض الكبير » . ومنه هذا النص الذي أورده إمام الحرمين في الشامل : « قال أبو بكر الباقلاني في النقض الكبير : من زعم أن السين من بسم الله بعد الباء ، والميم بعد السين الواقعة بعد الباء ؛ لا أول له : — فقد خرج عن المعقول : وجحد الضرورة ، وأنكر البديهة . فإن اعترف بوقوع شيء بعد شيء ، فقد اعترف بأوليته ؛ فإن ادعى أنه لا أول له ، فقد سقطت حاجته ، وتعين لحوقه بالسفسطة . وكيف يرجى أن يرشد بالدليل من يتوآقح في جحد الضروري ؟ ! » .

(٥٥) كتاب : « الرد على الرافضة والمعتزلة ، والحوارج والجهمية » . ذكره الصلاح الصفدي في « الوافي بالوفيات » ٣ / ١٧٧ .

آراء العلماء في الباقلاني :

(١) روى ابن عساكر في تبين كذب المفتري — عن أبي علقمة ، عن أبي هريرة — : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يبعث لهذه الأمة ، على رأس كل مائة سنة ، من يجد لها دينها » ؛ ثم قال ص ٥٣ : « وسمعت الشيخ الإمام أبا الحسن علي بن المسلم — على كرسيه بجامع دمشق — يقول وذكر حديث أبي علقمة هذا : « كان على رأس المائة الأولى : عمر بن عبد العزيز ؛ وكان على رأس المائة الثانية : محمد بن إدريس الشافعي ؛ وكان على رأس المائة الثالثة ؛ الأشعري ؛ وكان على رأس المائة الرابعة : ابن الباقلاني » .

(٢) قال الصاحب ابن عباد في وصفه ووصف زميله — : أبي بكر بن فورك المتوفى سنة ٤٠٦ ، وأبي إسحاق الإسفراييني ، المتوفى سنة ٤١٨ — : وابن

الباقلاني ببحر مغرق ، وابن فُورَك صِلٌ مُطَرِّقٌ ، والإسفرائيلي نار تحرق . وقد علق ابن عساكر على هذا القول في تبين كذب المقتري ص ٢٤٤ - فقال : « وكان روح القدس نفث في رُوعه : حيث أخبر عن حال هؤلاء الثلاثة ، بما هو حقيقة الحال فيهم » .

(٣) قال الخطيب البغدادي ٣٧٩/٥ : « كان الباقلاني ثقة . وأما الكلام فكان أعرف الناس به ، وأحسنهم خاطراً ، وأجودهم لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأصحهم عبارة » .
(٤) قال القاضي عياض في « ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك ، لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك » : « ومن أهل العراق والمشرق : أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد ، القاضي المعروف بابن الباقلاني ؛ الملقب بشيخ السنة ، ولسان الأمة ؛ المتكلم على مذهب الثمّنبته وأهل الحديث ، وطريقة أبي الحسن الأشعري . قال الخطيب . . . وقال أبو الحسن بن جهضم الهمداني : كان شيخ المالكيين في وقته ، وعالم عصره المرجوع إليه فيما أشكل على غيره . قال غيره : وإليه انتهت رئاسة المالكيين في وقته ؛ وكان حسن الفقه ، عظيم الجدل ؛ وكانت له ببغداد حلقة عظيمة ، وكان يتزل الكرخ . ذكر أبو عبد الله بن سعدون الفقيه : أن سائر الفرق رضيت بالقاضي أبي بكر في الحكم بين المتناظرين » .

(٥) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء : « ابن الباقلاني الإمام العلامة . أوجد المتكلمين ، مقدّم الأصوليين ، صاحب التصانيف ، كان يضرب المثل بفهمه . . . وكان بحق إماماً بارعاً ، صنف في الرد على المعتزلة والرافضة ، والحوارج والجهمية والكرامية . وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري ، وقد يخالفه في مضايق ؛ فإنه من نظرائه ، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه . . . » .

(٦) قال ابن العماد في شذرات الذهب ١٦٨ / ٣ : « القاضي أبو بكر ابن الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ، البصري ، المالكي الأصولي المتكلم ، صاحب المصنفات ، وأوجد وقته في فنه . . . وكانت له بجامع المنصور حلقة عظيمة . . . وقال ابن الأهدل : سيف السنة القاضي أبو بكر بن الباقلاني الأصولي الأشعري المالكي ، مجلد الدين على رأس المائة الرابعة . . . » .

(٧) قال ابن تيمية في رسالة الفتوى الحموية الكبرى ص ٧٦ : « وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم - وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري ، ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده - قال في كتاب الإبانة » .

(٨) قال ابن خلكان ٣ / ٤٠٠ : « القاضي أبو بكر محمد بن الطيب ابن محمد بن جعفر بن القاسم ، المعروف بالباقلاني ، البصري ، المتكلم المشهور ؛ كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ومؤيداً اعتقاده ، وناصباً طريقته . وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره ، وكان أوحده زمانه ، وانتهت إليه الرياسة في مذهبه : وكان موصوفاً بجودة الاستنباط ، وسرعة الجواب ؛ وسمع الحديث . وكان كثير التطويل في المناظرة ، مشهوراً بذلك عند الجماعة » .

(٩) قال الصفدي في الوافي بالوفيات ٣ / ١٧٧ : « أبو بكر الباقلاني البصري ، صاحب التصانيف في علم الكلام . وكان ثقة عارفاً بالكلام ، صنف الرد على الرافضة والمعتزلة ، والخوارج والجهمية . . جرى بينه وبين أبي سعيد الهاروني مناظرة ، فأكثر الباقلاني الكلام فيها ، ووسع العبارة ، وزاد في الإسهاب ؛ ثم التفت إلى الحاضرين ، وقال : اشهدوا عليّ أنه إن أعاد ما قلت لم أطالبه بالجواب ؛ فقال الهاروني : اشهدوا عليّ أنه إن أعاد كلام نفسه سلّمت له ما قال » .

وذكره الصفدي أيضاً في ترجمة أبي الحسن المتكلم محمد بن شجاع المعتزلي ؛ حيث يقول ٣ / ١٤٧ : « حضر مجلس عضد الدولة ، وكلم أبا بكر الباقلاني الأشعري في مسألة كلامية ، فطرد في بعض نوبه ؛ فلما أخذ أبو الحسن الكلام في نوبته ، قال له القاضي أبو بكر : قد أخللت بالجواب عن فصل يا شيخ . وأخذ الباقلاني الكلام على نوبته فزاد في الطول ؛ فقال له أبو الحسن : علاوتك أثقل من حملك . فضحك عضد الدولة من ذلك » .

(١٠) قال ابن عمار الميؤرق : « كان ابن الطيب مالكيّاً فاضلاً متورّعاً ، ممن لم تحفظ عليه زلة قط ، ولا نسبت إليه نقيصة . وكان يلقب بشيخ السنة ، ولسان الأمة ؛ وكان فارس هذا العلم ، مباركاً على هذه الأمة . وكان حصناً من حصون المسلمين ، وما سرّ أهل البدع بشيء كسرورهم بموته » .

(١١) قال أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهّمان النحوي ، المتوفى سنة ٤٥٦ : « من سمع مناظرة القاضي أبي بكر ، لم يستلذ بعدها بسماع كلام أحد من المتكلمين والفقهاء والخطباء والمسترسلين ؛ ولا الأغاني أيضاً ؛ من طيب كلامه وفصاحته ، وحسن نظامه وإشارته » .

(١٢) قال أبو عمران القاسي (٣٦٨ - ٤٣٠) : « القاضي أبو بكر سيف أهل السنة في زمانه ، وإمام متكلمي أهل الحق في وقتنا » . . .

(١٣) قال أبو عبد الله الصيرفي ؛ « كان صلاح القاضي أكثر من علمه ؛ وما نفع الله هذه الأمة بكتبه ، وبها فيهم إلا بحسن نيته واحتسابه بذلك . وكان يدرس نهاره وأكثر ليله » .

(١٤) قال أبو حاتم الطبري محمود بن الحسن القزويني : « إن ما كان يضمّره القاضي الإمام أبو بكر الأشعري رضي الله عنه ، من الورع والديانة ، والزهد والضيّانة ، أضعاف ما كان يظهره ؛ فقليل له في ذلك ؟ فقال : إنما أظهر ما أظهره غيظاً لليهود والنصارى ، والمعتزلة والرافضة والمخالفين ؛ لئلا يستحقروا علماء الحق والدين ، فأضمير ما أضميره ؛ فإنني رأيت آدم - مع جلالته - نودي عليه بذوّقة ، وداود بنظرة ، ويوسف بهمة ، ومحمداً بخطرة ؛ عليهم السلام » .

(١٥) قال أبو الفرج محمد بن عمران الخلال : « وكان ورد القاضي أبي بكر محمد بن الطيب ، في كل ليلة ، عشرين ترويقة ؛ ما يتركها في حضر ولا سفر » .
(١٦) قال أبو بكر الخوارزمي محمد بن العباس ، المتوفى سنة ٣٨٣ - : « كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه ؛ سوى القاضي أبي بكر ، فإن صدره يحوى علمه وعلم الناس » .

(١٧) قال أبو محمد الباقي : « لو أوصى رجل بثلاث ماله أن يُدفع إلى أفصح الناس ، لوجب أن يُدفع لأبي بكر الأشعري » .

(١٨) قال علي بن محمد بن الحسن الحرّبي ، المالكي : « كان القاضي أبو بكر الأشعري ، يهيم بأن يختصر ما يصنّفه ، فلا يقار على ذلك ؛ لسعة علمه ، وكثرة حفظه . وما صنّف أحد خيلاً إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين ؛ غير القاضي

أبي بكر ، فإن جميع ما كان يذكر خلاف الناس فيه ، صنفته من حفظه .
 (١٩) روى الإمام أبو عبد الله الحسين بن أحمد الدامغانى ؛ قال : لما قدم
 القاضى الإمام أبو بكر الأشعرى بغداد ، دعاه الشيخ أبو الحسن التميمى الحنبلى
 (٣٧١) إمام عصره فى مذهبه ، وشيخ مصره فى رهطه ؛ وحضر الشيخ أبو عبد الله
 ابن مجاهد (٣٧٠) ، والشيخ أبو الحسين محمد بن أحمد بن سمعون (٣٨٧) ،
 وأبو الحسن الفقيه ، فجرت مسألة الاجتهاد - بين القاضى أبي بكر ، وبين أبي
 عبد الله بن مجاهد ، وتعلق الكلام بينهما إلى أن انفجر عمود الصبح ، وظهر كلام
 القاضى عليه . وكان أبو الحسن التميمى الحنبلى يقول لأصحابه : تمسكوا بهذا الرجل ،
 فليس للسنة عنه غنى أبداً .

(٢٠) أما أبو حامد الإسفرايينى (٣٤٤ - ٤٠٦) فقد كان شديداً الإنكار
 على أصحاب الكلام عامة ، وعلى الأشاعرة والباقلانى خاصة ؛ حتى لهم روى أن
 الباقلانى كان يخرج إلى الحمام متبرقعا خوفاً منه . وقد نقل ابن تيمية فى فتاويه
 ٥ / ٢٣٩ : أن أبا الحسن الكرخى قال فى كتابه « الفصول فى الأصول » :
 « سمعت شيخى الإمام أبا منصور ، الفقيه الأصبهاني ، يقول : سمعت شيخنا
 الإمام أبا بكر الزاذقاني ، يقول : كنت فى درس الشيخ أبي حامد الإسفرايينى ،
 وكان ينهى أصحابه عن الكلام ، وعن الدخول على الباقلانى . فبلغه أن نقرأ من
 أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام ، فظن أنى معهم ومنهم ؛ وذكر قصة
 قال فى آخرها : إن الشيخ أبا حامد قال لى : يا بنى ، بلغنى أنك تدخل على هذا
 الرجل - يعنى الباقلانى - فأياك وإياه ، فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة
 وإلا فلا تحضر مجلسى ، فقلت : أنا عائد بالله مما قيل ! وتائب إليه ! واشهدوا
 على أنى لا أدخل عليه ! » .

وأعجب مما سبق قوله أيضاً : « كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر
 الإسفرايينى - إمام الأئمة الذى طبق الأرض علماً وأصحاباً - إذا سعى إلى الجمعة
 من قطيعة الكرخ إلى جامع المنصور ، يدخل الرباط المعروف بالروزي المحاذى
 للجامع ، ويقبل على من حضر ويقول : اشهدوا على أن القرآن كلام الله غير

مخلوق كما قاله أحمد بن حنبل ، لا كما يقوله الباقلاني ؛ وتكرر ذلك منه في جماعات ؛ فقليل له في ذلك ؛ فقال : حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح ، ويشيع الخبر في البلاد : أني برىء مما هم عليه – يعنى الأشاعرة – وبرىء من مذهب أبي بكر الباقلاني ، فإن جماعة من المتفقهة الغرباء ، يدخلون على الباقلاني خفية فيقرعون عليه ، فيفتون بمذهبه ، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة ، فيظن ظان أنهم منى تعلموه وأنا قلته ، وأنا برىء من مذهب الباقلاني وعقيدته » .

هذا قول الإسفراييني في معاصره الباقلاني ، وهو قول سدها الإسراف والتجنى ، ولحمته الهوى والعصبية ، فما كان الباقلاني مبتدعاً يدعو الناس إلى الضلالة ، وما كان مذهبه فاسداً ، ولا عقيدته مدخولة ؛ بحيث يتبرأ منهما مسلم ولكن العصبية قاهرة غلبة ، والتعاصر مع التماثل في الصناعة مدرجة العداوة والبغضاء .

(٢١) ذكر أبو حيان التوحيدى في كتاب « الإمتاع والمؤانسة » ١ / ١٤٣ أن الوزير أبا عبد الله العارض ، سأله في الليلة الثامنة ، وقال له : « فما تقول في ابن الباقلاني ؟ قلت :

فما شرُّ الثلاثة أمَّ عمرو بصاحبك الذى لا تصحبينا

يزعم أنه ينصر السنة ، ويفهم المعتزلة ، وينشر الرواية ، وهو في أضعاف ذلك على مذهب الحرَّميَّة ، وطرائق الملحدة . قال : والله إن هذا لمن المصائب الكبار ، والمخن الغلاظ ، والأمراض التى ليس لها علاج » .

ولست أرتاب في أن أبا حيان قد جاء بالإفك ، حين رعى الباقلاني بأنه كان على مذهب الحرَّميَّة وطرائق الملحدة ، ولو كان لذلك الاتهام نصيب من الصحة لجرَّد له قلمه الجبار ، وذهب يبين عن مظاهره ومصادره ، ويفيض في الطعن عليه ، ولبادر إلى ثلبه والتشهير به ، أعداؤه من شتى المذاهب والنحل التى تقض أقوالها ، وأتى على معتقداتها من القواعد ؛ ولتسابقوا إلى تأليب الناس عليه ، وتحريض السلطان على إهدار دمه وصلبه ، كما صلب بابلك الحرى . فإن الحرمة فرقة

مبتدعة ، لا يعدها أحد في زمرة المسلمين ؛ لأنها تستحل كل محرم ، وتذهب إلى شركة الناس جميعاً في الأموال والنساء ، ويجتمع رجالها ونساؤها في ليال مخصوصة ، يفنونها في احتساء الخمر والرقص ، ثم يطفئون كل سراج منير ، وكل نار موقدة ، ويعكف كل واحد منهم على المرأة التي اتفق جلوسها بجانبه ! وهم يدينون بالوهية بابلك الحرّمي ، ويدعون أنه كان لهم ملك في الجاهلية اسمه « شروين » ، ينوحون على موتاهم باسمه ، ويفضلونه على الأنبياء جميعاً .

ولست أدري كيف يكون الباقلاني على مذهب هؤلاء الحرّمية ، ويخفى أمره على أعدائه المتربصين به ، وعلى أوليائه الملتفين حوله ، ولا يظهر إلا لأبي حيان وحده ! فيتفرد بتسجيله عليه ؛ ثم لا ينقله عنه ناقل ، ولا ينزعه به نابز ؟ ! إن في ذلك لآية على إفكه ، ودليلاً على اختلاقه عليه ، وعداوته له .

ولعل من أسباب عداوة أبي حيان للباقلاني ، بغضه للكلام والمتكلمين ، الذي أفصح عنه بقوله : « ولم أر متكلماً في مدة عمره بكى خشية ، أو دمعت عينه خوفاً ، أو أقلق عن كبيرة رغبة ، يتناظرون مستهزئين ، ويتحاسدون متعصبين ، ويتلاقون متخادعين ، ويصنفون متحاملين ، جذاً الله عروقهم ، واستأصل شافهم ، وأراح البلاد والعباد منهم ، فقد عظمت البلوى بهم ، وعظمت آفاتهم على صغار الناس وكبارهم ، ودبت دواؤهم ، وعسر دواؤهم ؛ وأرجو ألا أخرج من الدنيا حتى أرى بنيانهم متضعضاً ، ومساكنه متجعجعا » .

وقد يكون أبو حيان مدفوعاً إلى تلك العداوة بتأثير العداوة بين الباقلاني وبين أستاذه أبي سليمان المنطقي من جهة ، وبينه وبين أبي حامد الإسفراييني من جهة أخرى ، وكلاهما له في نفس أبي حيان منزلة سامية ، وإجلال بالغ .

ومهما يكن من أمر عداوة أبي حيان للباقلاني ، وأياً كان مبعثها ومأتاها ، فلا مرأى في أنه قد ظلمه ظلماً مبيناً ؛ إذ نُسبه إلى طائفة الحرّمية ، وهو منها برىء براءة الذئب من دم ابن يعقوب .

(٢٢) وثالثة الأثافي التي رمى بها الباقلاني ، تلك الأقوال المنكرة التي قالها عنه ابن حزم الظاهري (٣٨٤ - ٤٥٦) في كتاب « الفصل في الملل والأهواء

النحل » فهو عنده : « كافر أصلع الكفر ! مشرك يقدر في النبوات ! ملحد خبيث المذهب ملعون ، يلحد في أسماء الله ، ويخالف القرآن ويكذب الله ! نذل يوجب الشك في الله وفي صحة النبوة ! مظلم الجهالة ، من أهل الضلالة ، مَمْرُورٌ فاسق ؛ أحرق ؛ يكيده للإسلام ويستخف به !! قد صدق فيه قول القائل :

شهدت بأن ابن المعلم هازل بأصحابه والباقلاني أهزل
وما جعل الملعون في ذاك دونه وكلهم في الإفك والكفر منزل »

هذه بعض أقوال ابن حزم في الباقلاني ، نقلها بألفاظها كما أثبتنا في مواضع مختلفة من كتابه .

ولو صدق بعض هذه الأقوال عليه لوجب على المسلمين البراءة منه ، ونبد كتبه ، وعدّه في طليعة أعداء الإسلام ؛ فكيف إذا صدقت كلها ؟ !
ويجدر بنا - قبل أن نعرض للحكم عليها - أن نتبين : هل كان ابن حزم نزيهاً في حكمه ، منصفاً في قوله ، أميناً في نقله ؛ سليم الصدر من دواعي الهوى والعصبية ؟ أم كان غير ذلك ؟

وما يدعو إلى الدهشة والعجب حقاً ، ويملاً النفس بالأسف الممض ، أن يكون ابن حزم عريئاً عن ذلك كله ، متنبكاً سبيل العلم والأخلاق والدين في حديثه عن الباقلاني ؛ لأنه أشعري ، وهو ظاهري يبغض الأشاعرة جميعاً ، ويصفهم بنجث المقالة وفساد الدين واستسهال الكذب على الله جهاراً ، وعلى رسوله بلا رهبة ؛ ويقول عنهم : « والحمد لله الذي لم يجعلنا من أهل هذه الصفة المرذولة ، ولا من هذه العصابة المخدولة » ، ويحمد الله على ضعفهم في عصره ، فيقول : « وأما الأشاعرة فكانوا ببغداد والبصرة ؛ ثم قامت لهم سوق بصقلية والقيروان وبالأندلس ؛ ثم رق أمرهم ، والحمد لله رب العالمين ! » .

وهو ينسب إليهم أقوالاً لم يقولوها ، ومذاهب لم يذهبوا إليها ؛ ثم يندفع في تكفيرهم ، وكييل الشتائم لهم ، كما صنع في باب الرد على من زعم أن الأنبياء والرسل ليسوا اليوم أنبياء ولا رسلاً ؛ حيث يقول ١ / ٨٨ : « حديث فرقة مبتدعة ،

تزعم أن محمد بن عبد الله ، صلى الله عليه وسلم ، ليس هو الآن رسول الله ، ولكنه كان رسول الله . وهذا قول ذهب إليه الأشعرية . وهذه مقالة خبيثة ، مخالفة لله تعالى ولرسوله ، ولما أجمع عليه جميع أهل الإسلام منذ كان الإسلام إلى يوم القيامة ونعوذ بالله من هذا القول ، فإنه كفر صراح لا ترداد فيه ؛ ثم اندفع في إبطال هذا القول في شدة وعنف ؛ ونسى أو تناسى أن هذا القول لم يقل به أحد من الأشاعرة ؛ وإنما نسبته إليهم بعض الكرامية ؛ واشتد نكيرهم على من نسبته إليهم ، وبينوا أنه مختلق على إمامهم الأجل أبي الحسن الأشعري .

وفي ذلك يقول أبو القاسم القشيري (٣٧٦ - ٤٧٥) في كتابه « شكايه أهل السنة » - : « فأما ما حكى عنه وعن أصحابه أنهم يقولون : إن محمداً ، صلى الله عليه وسلم ، ليس بنبي في قبره ، ولا رسول بعد موته ؛ فهبتان عظيم ، وكذب محض ، لم ينطق به أحد منهم ، ولا سمع في مجلس مناظرة ذلك عنهم ، ولا وجد ذلك في كتاب لهم . . . » .

وليس أدل على كذب هذا القول على الأشاعرة ، من قول الباقلاني عنه - في كتاب رسالة الحرة المسمى بالإتصاف ص ٥٥ - : « ويجب أن يعلم أن نبوات الأنبياء ، صلوات الله عليهم ، لا تبطل ولا تنخرم بخروجهم عن الدنيا وانتقالهم إلى دار الآخرة ؛ بل حكمهم في حال خروجهم من الدنيا كحكمهم في حالة نومهم ، وحالة اشتغالهم إما بأكل وشرب ، أو قضاء وطر . والدليل عليه : أن حقيقة النبوة لو كانت ثابتة لهم في حالة اشتغالهم بأداء الرسالة ، دون غيرها من الحالات - لكانوا في غيرها من الأحوال غير موصوفين بذلك . وقد غلط من نسب إلى المحققين من الموحدين - إبطال نبوة الأنبياء عليهم السلام بخروجهم من دار الدنيا . وإيس ذلك بصحيح ؛ لأن مذهب المحققين : أن الرسول ما استحق شرف الرسالة بتأدية الرسالة ؛ وإنما صار رسولا ، واستحق شرف الرسالة والنبوة ، بقول مرسله - وهو الله تعالى - : أنت رسولي ونبي ؛ وقول الله تعالى قديم لا يزول ولا يتغير . والدليل على صحة هذا أيضاً : أنه صلى الله عليه وسلم ، سئل فقيل له : متى كنت نبياً ؟ فقال : « كنت نبياً وآدم بين الماء والطين » . فحاصل الجواب

في هذا : أن شرف النبوة وكمال المنصب ثابت للأنبياء ، صلوات الله عليهم أجمعين ،
الآن حسب ما كان ثابتاً لهم في حال الحياة ؛ لم يتلهم ، ولم ينتقض ؛ سواء نسخت
شرائعهم أو لم تنسخ . ومن راجع نفسه ، ولم يغالط حسه ، عرف وتحقق أن
النبي ، صلى الله عليه وسلم ، الآن لم يخاطب شفاها ، ولا يأمرهم ، ولا يكلمهم
من غير واسطة ؛ لكن حكم شريعته وصحة نبوته ؛ ثابت لم ينتقض لأجل خروجه
من الدنيا ، ولم تزل مرتبته ، ولا انخرمت رسالته ، ولا بطلت معجزته . فاعلم ذلك
وتحققه .

ولست أدري : كيف يقرأ ابن حزم كلام الباقلاني هذا في كتابه هذا ؛
ثم يستسيغ ضميره أن يزعم بعد ذلك أن الأشاعرة قالوا هذه المقالة الخبيثة ؛ مع
قوله : إن الباقلاني كبيرهم ؟ حقاً إن هذا لشيء عجاب !
وما أكثر التهم التي ألصقها ابن حزم بالأشاعرة إلصاقاً ؛ وما أوفر عبارات
القذف والسباب التي قذفهم بها وسبهم ، والتي بلغت أقصى حدود الإفحاش
والإقذاع ؛ وقد اختص الباقلاني منها بأعظم قسط ، وأجزل نصيب . ولعل مرد ذلك
إلى أن الباقلاني قد نقد داود الظاهري (٢٠٠ - ٢٧٠) ؛ كما يشعر بذلك قول
ابن حزم في الفصل ٤ / ٢٢٥ : « ومن العجب أن هذا النذل الباقلاني قطع بأن
داود خالف الإجماع في قوله بإبطال القياس ، أفلا يستحي هذا الجاهل من أن
يصف العلماء بصفته ، مع عظيم جهله ؟ ولكن من يضل الله فلا هادي له .
وما أحفظه عليه أيضاً ، وأرث نار عداوته في صدره ، أنه كان لا يعبأ
بالظاهرية ، ولا يعادهم من العلماء ؛ وقد نقل شيخ الأزهر الشيخ حسن العطار ،
(المتوفى سنة ١٢٥٠) - في حاشيته على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع
٢ / ٢٢١ - أن أبا إسحاق الإسفراييني قال : « كل مسلك يختص به أصحاب
الظاهر عن القياسيين ، فالحكم بحسبه منقوض ؛ وبحق قال حَسْبُ الأُصول القاضي
أبو بكر : إني لا أعدهم من علماء الأمة ، ولا أبالي بخلافهم ولا وفاقهم .
ولست أريد أن أقبس هنا سائر ما أورده من قول ؛ وما نحله من رأى ؛
ثم أبين ما صنعه فيه من تحريف كلمه عن مواضعها ، ولي عباراته عن معانيها ،

وقطع مقدماته عن نتائجها ؛ وأخذه من ظاهر لفظه ما يتفق وهوى نفسه ، ويتسق وما يريد أن يلزمه من إلزامات شائنة تذهب بسمعته ومكانته . لست أريد ذلك لأن بيانه يحتاج إلى بسط وإطناب لا سبيل إليهما في هذا المقام . ولكني أذكر من ذلك ما لا مناص من ذكره ، وهو ما يتعلق بقوله في القرآن .

قال ابن حزم في معرض حديثه عن الأشاعرة ٤ / ٢٢١ : « ومن شنعهم قول هذا الباقلاني في كتابه المعروف بالانتصار في القرآن : إن تقسيم آيات القرآن ، وترتيب مواضع سورة ، شيء فعله الناس وليس هو من عند الله ، ولا من أمر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم . فقد كذب هذا الجاهل وأفك ؛ أترأه ما سمع قول الله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ ؛ وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في آية الكرسي ، وآية الكلاله ، والخبر : أنه عليه السلام كان يأمر إذا نزلت آية كذا ، أن تجعل في سورة كذا ، وموضع كذا . ولو أن الناس رتبوا سورة ، لما تعدوا أحد وجوه ثلاثة : إما أن يرتبوها على الأول فالأول نزولا ، أو الأطول فما دونه ، أو الأقصر فما فوقه . فإذا ليس ذلك كذلك ، فقد صح أنه أمر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، الذي لا يعارض ، عن الله عز وجل ، لا يجوز غير ذلك أصلا » .

وما كذب الباقلاني ولا أفك في مسألتى ترتيب الآيات ، وترتيب مواضع السور في القرآن ، وما نخرج بقوله فيهما عما قاله أعلام الأئمة وأجمعوا عليه . فقد أجمعوا جميعاً على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة فيه ؛ وأيد إجماعهم ما ترادف في ذلك من النصوص . ولم تجتمع كلمتهم على أن ترتيب السور توقيفي ؛ فمنهم من قال به ، ومنهم من قال : إنه باجتهاد من الصحابة ؛ كمالك بن أنس .

وأنصح دليل على صدق الباقلاني وبرأته مما رماه به ابن حزم ، قوله في كتاب « الانتصار لنقل القرآن » : « ترتيب الآيات أمر واجب ، وحكم لازم ؛ فقد كان جبريل يقول : ضعوا آية كذا في موضع كذا » . وقوله أيضاً في ذلك الكتاب (ورقة ٤ - ب) : « والذي نذهب إليه في ذلك أن جميع القرآن الذي أنزله الله ، وأمر بإثبات رسمه ، ولم ينسخه ، ويرفع تلاوته بعد نزوله - هو هذا

الذى بين الدفتين ، الذى حواه مصحف عثمان ؛ وأنه لم ينقص منه شيء ، ولا زيد فيه ، وأن ترتيبه ونظمه ثابت على ما نظمه الله تعالى ، ورتبه عليه رسوله ، من آى السور ، لم يقدم من ذلك مؤخرًا ، ولا آخر منه مقدماً ؛ وأن الأمة ضبطت عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ترتيب آى كل سورة ومواضعها ، وعرفت مواقعها : كما ضبطت عنه نفس القراءات وذات التلاوة ؛ وأنه يمكن أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد رتب سورته على ما انطوى عليه مصحف عثمان ، ويمكن أن يكون قد وكل ذلك إلى الأمة بعده ، ولم يتول ذلك بنفسه . وأن هذا القول الثانى أقرب وأشبه أن يكون حقاً .

ولن يمتري إنسان — بعد قراءة هذا الكلام — فى تكذيب ابن حزم فى قوله ، إن الباقلانى يقول : « إن ترتيب الآيات والسور شيء فعله الناس ، وليس هو من عند الله ، ولا من أمر رسول الله . فقد كذب هذا الجاهل وأفك ! » . ولن يمتري كذلك فى أنه نص صريح فى تكذيب ابن حزم فى قوله عن الأشاعرة : « وقالوا كلهم : إن القرآن لم ينزل به قط جبريل على قلب محمد ، عليه الصلاة والسلام ، وإنما نزل عليه بشيء آخر هو العبارة عن كلام الله ؛ وإن القرآن ليس عندنا البتة إلا على هذا المجاز ؛ وإن الذى نرى فى المصاحف ونسمع من القراء ، ونقرأ فى الصلاة ، ونحفظ فى الصدور — ليس هو القرآن البتة ، ولا شيء منه . كلام الله البتة ، بل شيء آخر ؛ وإن كلام الله لا يفارق ذاته . وإن قول هذه الفرقة فى هذه المسألة نهاية الكفر بالله عز وجل ، ومخالفة القرآن والنبي ، صلى الله عليه وسلم ؛ ومخالفة جميع أهل الإسلام قبل حدوث هذه الطائفة الملعونة . وهذا افتراء قصد به التشنيع والتلبيس على الناس ، يدحضه قول الباقلانى فى « رسالة الحرة » ص ٦٢ : « اعلم أن الله تعالى متكلم له كلام عند أهل السنة والجماعة ، وأن كلامه قديم ليس بمخلوق ، ولا مجعول ، ولا محدث ؛ بل كلامه قديم ، صفة من صفات ذاته ، كعلمه وقدرته وإرادته ، ونحو ذلك من صفات الذات . ولا يجوز أن يقال : كلام الله عبارة ولا حكاية ، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق ، ولا يجوز أن يقول أحد : لفظى بالقرآن مخلوق ولا غير مخلوق ؛

ولا إني أتكلم بكلام الله .

وقوله ص ٨٢ : « ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف على الحقيقة كما قال : (إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون) ؛ وهو في مصاحفنا مكتوب على الوجه الذي هو مكتوب في اللوح المحفوظ ؛ كما قال تعالى : (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) . لكن نحن نعلم وكل عاقل أن كلام الله الذي هو مكتوب في اللوح المحفوظ ، هو والقرآن المكتوب في مصاحفنا شيء واحد ، لا يختلف ولا يتغير ؛ وأن اللوح غير أوراق مصاحفنا ، وأن الخط الذي فيه غير الخطوط التي في مصاحفنا ، وأن القلم الذي كتب في اللوح المحفوظ غير أقلامنا . وكذلك ما اختلف وغاير غيره ، واختص بمكان دون مكان ، وزمان دون زمان — فهو مخلوق مربوب ، وكل ما هو على صفة واحدة لا يختلف ولا يتغير ، ولا يجوز عليه شيء من صفات الخلق . فكذلك هو كلام الله تعالى القديم وجميع صفات ذاته . وكذلك القرآن محفوظ بالقلوب على الحقيقة ، كما قال تعالى : (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم) . لكن نعلم قطعاً أن زيدا الحافظ غير عمرو الحافظ ، وأن قلب هذا غير قلب هذا ، وأن حفظ هذا غير حفظ هذا ؛ لكن المحفوظ لهذا يحفظه هو المحفوظ للآخر يحفظه ، وهو شيء واحد لا يختلف ولا يتغير ؛ إذ هو صفة لله تعالى ، قديم غير مخلوق . وكذلك نقول : إنه مقروء بالاستئنا ، نتلو بها على الحقيقة ؛ لكن نعلم أن زيدا القارئ غير عمرو القارئ ، وأن لسان زيد غير لسان عمرو ، وأن قراءة زيد غير قراءة عمرو ؛ ولكن المقروء لزيد هو المقروء لعمرو ، شيء واحد لا يختلف ولا يتغير ؛ بل هو كلام الله القديم الذي ليس بمخلوق ولا يجوز عليه صفات الخلق . وهذا كما قال تعالى : (إنما أنزل بعلم الله) يعلمه زيد بعلمه ، ويعلمه عمرو بعلمه ؛ ويعبده زيد بعبادته ، ويعبده عمرو بعبادته ؛ ويدعوه زيد بدعائه ، ويدعوه عمرو بدعائه ؛ ويذكره زيد بذكره ، ويذكره عمرو بذكره ؛ ويسبحه زيد بتسبيحه ، ويسبحه عمرو بتسبيحه ؛ فزيد غير عمرو ، وذكره غير ذكر عمرو ، وعبادته غير عبادة عمرو ، ولكن المعبود لهذا هو المعبود لهذا ، والمذكور لهذا هو المذكور لهذا ، والمسبح لهذا هو المسبح

لهذا ؛ والله تعالى القديم الواحد الذى ليس كمثل شئ ، وهو السميع البصير .
وقوله فى ص ٨٣ ، ٨٥ : « يجب أن يعلم أن كلام الله تعالى مسموع لنا
على الحقيقة ؛ لكن بواسطة ، وهو القارئ . . . ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى
منزل على قلب النبي صلى الله عليه وسلم ، نزول إعلام وإفهام ، لا نزول حركة
وانتقال » ؛ و « أن جبريل عليه السلام علّم كلام الله وفهمه ، وعلمه الله النظم
العربى الذى هو قراءته ، وعلم هو القراءة نبينا ، صلى الله عليه وسلم ، وعلم النبي
صلى الله عليه وسلم أصحابه ، ولم يزل ينقل الخلف عن السلف ذلك ، إلى أن اتصل
بنا ، فصرنا نقرأ بعد أن لم نكن نقرأ » .

ويستبين من سائر هذه النصوص أن ابن حزم لم يكن أميناً فى نقله ، ولا صادقاً
فى قوله ؛ وإنما خان أمانة العلم ؛ وكذب فيما ادعاه على الباقلانى والأشاعرة ، ليتسنى
له تكفيرهم ، وسبهم بما يرضى نفسه الظامئة إلى الطعن والسباب . وقد عرف ذلك
عنه ، حتى قال فيه ابن العريف : « كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج
شقيقين » ؛ وسجل عليه ذلك المؤرخون له ، كابن خلكان ، الذى يقول فى وفيات
الأعيان : « وكان كثير الوقوع فى العلماء المتقدمين ، لا يكاد يسلم أحد من
لسانه ؛ فنفرت عنه القلوب ، واستهدف لفقهاء وقته ، فمالثوا على بغضه ، وردوا
قوله ، وأجمعوا على تضليله ، وشنعوا عليه ؛ وحذروا سلاطينهم من فتنه ، ونهوا
عوامهم عن الدنو إليه والأخذ عنه ؛ فأقصته الملوك وشردته عن بلاده » . وكالحافظ
الذهبي الذى قال عنه فى سير أعلام النبلاء : « لم يتأدب مع الأئمة فى الخطاب ؛
بل فجج العبارة وسب وجدع ، فكان جزاؤه من جنس فعله ، بحيث إنه أعرض عن
تصانيفه جماعة من الأئمة وهجروها ، ونفروا منها ؛ وأحرقت فى وقته » .

وإذا كان ذلك كذلك فيجب ألا يلتفت إنسان إلى قول ابن حزم فى الباقلانى ،
ولا ينظر بعين الاعتبار إلى طعنه عليه ، وتكفيره له .

(٢٣) قال ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (٧٣٢ - ٨٠٨) فى مقدمته ،
أثناء حديثه فى فصل علم الكلام ص ٤٦٥ : « . . وكثر أتباع الشيخ أبى الحسن
الأشعرى ، واقتنى طريقته من بعده تلاميذه ، كابن مجاهد وغيره ، وأخذ عنهم

القاضي أبو بكر الباقلاني ، فتصليح للإمامة في طريقتهم وهذبا ، ووضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار ، وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء ، وأن العرض لا يقوم بالعرض ، وأنه لا يبقى زمانين ، وأمثال ذلك مما تتوقف عليه أدلتهم ، وجعل هذه القواعد تبعاً للعقائد الإيمانية في وجوب اعتقادها ؛ لتوقف تلك الأدلة عليها ، وأن بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول . وحملت هذه الطريقة ، وجاءت من أحسن الفنون النظرية والعلوم الدينية ، إلا أن صور الأدلة تعتبر بها الأقيسة ، ولم تكن حينئذ ظاهرة في الملة ؛ ولو ظهر منها بعض الشيء ، فلم يأخذ به المتكلمون ، لملاستها للعلوم الفلسفية المباشرة للعقائد الشرعية بالجملة ، فكانت مهجورة عندهم لذلك . ثم جاء بعد القاضي أبي بكر الباقلاني إمام الحرمين أبو المعالي ، فأمل في الطريقة كتاب الشامل ، وأوسع القول فيه ، ثم لخصه في كتاب الإرشاد ، واتخذته الناس إماماً لعقائدهم . . .

(٢٤) قال ابن تيمية في كتاب « بغية المرتاد » ص ١٠٧ في معرض حديثه عن مصادر معارف أبي حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥) وأستاذه أبي المعالي الجويني ؛ إمام الحرمين (٤١٩ - ٤٧٨) - : « وأبو حامد مادته الكلامية من كلام شيخه في « الإرشاد » و « الشامل » ونحوهما ، مضموماً إلى ما تلقاه من القاضي أبي بكر الباقلاني ، لكنه في أصول الفقه سلك في الغالب مذهب ابن الباقلاني ، مذهب الواقفة وتصويب المجتهدين ، ونحو ذلك ، وضم إلى ذلك ما أخذ من كلام أبي زيد الدبوسي وغيره في القياس ونحوه . وأما في الكلام فطريقته طريقة شيخه دون القاضي أبي بكر .

وأما شيخه أبو المعالي فمادته الكلامية أكثر من كلام القاضي أبي بكر ونحوه ، واستمد من كلام أبي هاشم الجبائي ؛ على مختارات له . وكان قد فسر الكلام على أبي قاسم الإسكافي ، عن أبي إسحاق الإسفراييني ، ولكن القاضي هو عندهم أولى . ولقد خرج عن طريقة القاضي وذويه في مواضع إلى طريقة المعتزلة : .

(٢٥) ومن ألد أعداء الأشعرى والأشاعرة : أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز ، الأهوازي (٣٦٢ - ٤٤٦) وقد ألف في مثالب

الأشعري كتاباً ، رماه فيه بكل ما أمكنه ذكره من الأمر الشنيع والوصف القبيح ، كما رمى كبار أصحابه ، وأعلام مذهبه ، وقد نقض عليه كتابه الحافظ ابن عساكر في كتاب « تبين كذب المفترى » ص ٣٦٤ - ٤٢٠ ومن قوله في ص ٣٩٨ : « وأما ما ذكره في حق القاضي أبي بكر بن الباقلاني رحمه الله ، من أنه كان أجير الفامي ، وأنه إنما ارتفع قلعه بمدخلة السلاطين لا بالعلم - فعين الجهل والتعamy . وهل ينكر فضل القاضي أبي بكر في العلم والفهم من شم أدنى شمة من العلم ؟ وتبصانيفه في الخلق مبثوثة ، وعلاومه عنه مستفادة موروثة . وقد كان يدرس المدة الطويلة في دار السلام ، ويصنف الكتب الجلية في قواعد الإسلام ، ويؤخذ عنه علم الفقه على مذهب مالك بن أنس ، وينتفع بدروسه في أصول الدين والفقه كل مقتبس ، والرحلة إليه من الشرق والغرب ، فقوله في حقه قول من لا يتحاشى من الكذب » .

والذي حمداً بالأهوازي إلى الطعن في الأشعري ومتابعيه ، أنه كان مشبهاً مجسماً ، يقول بالظاهر ، ويذهب مذهب السالمية ، وهي فرقة من المشبهة ، يقولون : إن الله سبحانه يرى في صورة آدمي ، وإنه يقرأ على لسان كل قارئ ، وإنهم إذا سمعوا القرآن من قارئ يرون أنهم يسمعون من الله . ويعتقدون أن الميت يأكل في قبره ويشرب . وقد اتهم العلماء الأهوازي بالوضع والاختلاق ، وقد قال عنه تلميذه الخطيب البغدادي : « أبو علي الأهوازي كذاب في الحديث والقرآن جميعاً » !

الباقلاني وابن المعلم :

وكان يعاصر الباقلاني إمام الرافضة ولسان الإمامية أبو عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان بن سعيد ، البغدادي الكوفي ، المعروف بابن المعلم ، والملقب عند الشيعة بالشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣) وكان ابن المعلم جليل المكانة في الدولة البويهية ، وكان عضد الدولة يزوره في داره ، وكان قوياً في الكلام والفقه والجدل ، مولعاً بمناظرة أهل كل عقيدة . قال الخطيب البغدادي ٥ / ٣٧٩ : « إن ابن المعلم شيخ الرافضة ومتكلمها ، حضر بعض مجالس النظر مع أصحاب له ، إذ أقبل القاضي

أبو بكر الأشعري ، فالتفت ابن المعلم إلى أصحابه ، وقال لهم : قد جاءكم الشيطان ، فسمع القاضي كلامهم - وكان بعيداً من القوم - فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه ، وقال لهم : قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزًّا ﴾ أى إن كنت شيطاناً فأنتم كفار ، وقد أرسلت عليكم ! » .

قال القاضي : وحكى غير الخطيب أن الحكاية جرت للباقلاني مع أهل مجلس فناخسرو الملك ، من شيوخ المعتزلة ، وأنه كان داخلاً إذ سمعهم يذكرون أمره ، فقال لهم بعضهم : ما هو إلا شيطان ؟ فوصل إليهم وهو يتلو الآية .

قال : وسمعت بعض الشيوخ يحكى : أن ابن المعلم تكلم معه يوماً ، فلما احتد الكلام بينهما ، رماه ابن المعلم بكف باقلاء (فول) أعده له ، يعرض له بما ينسب إليه ، ليخجله بذلك ويحصره ، فرد القاضي للحين يده في كمه ورماه بـدِرَّةٍ أعدها له ، فعجب من فطنته وإعداده للأمور أشباهها قبل وقتها .

وفاة الباقلاني :

حدث الخطيب البغدادي ٣٨٢/٥ عن علي بن أبي علي المعدل ، قال : مات القاضي أبو بكر محمد بن الطيب ، في يوم السبت لسبع بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وأربعمائة .

وقال أبو الحجاج يوسف بن عبد العزيز اللخمي : توفي القاضي الباقلاني سنة أربع وأربعمائة .

وقد نقل القاضي عياض في « ترتيب المدارك » ما حكاه الخطيب ، ثم قال : « ووجدت عن غيره : سنة أربع ، أيام بهاء الدولة ، والخليفة القادر بالله ، وهذا خطأ والأول أصح » .

وقد صلى على الباقلاني ابنه الحسن ، وكان شاباً مرجوفاً ، واختارته المنية بعد أبيه . ودفن القاضي في داره ، ثم نقل بعد ذلك فدفن في مقبرة باب حرب ، في تربة بقرب قبر أحمد بن حنبل ، ونقش على شاهد تربته ما نصه : « هذا قبر القاضي الإمام السعيد ، فخر الأمة ، ولسان الملة ، وسيف السنة ، عماد الدين ،

ناصر الإسلام ، أبي بكر محمد بن الطيب البصرى ، قدس الله روحه ، وألحقه بنبىه
محمد صلوات الله عليه وسلامه ، ويزار ويستسقى ويتبرك به .

وقد حضر أبو الفضل التميمى الحنبلى (٣٤١ - ٤١٠) يوم وفاته العزاء حافياً
مع إخوته وأصحابه ، وأمر أن ينادى بين يدى جنازته : « هذا ناصر السنة والدين ،
هذا إمام المسلمين ، هذا الذى كان يذب عن الشريعة السنة
المخالفين ، هذا الذى صنف سبعين ألف ورقة ردّاً على الملحدين » . وقعد للعزاء ثلاثة
أيام فلم يبرح ، وكان يزور تربته كل يوم الجمعة فى الدار .

وكان يزورها أيضاً للترحم عليه أبو الفضل عبيد الله بن أحمد بن على المقرئ
(٣٧٠ - ٤٥١) وأبو على الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان (٣٣٩ - ٤٢٦)
وأبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى (٣٥٥ - ٤٣٥) .
وقد رثى الباقلانى بعض الشعراء فقال :

انظر إلى جبل تمشى الرجال به وانظر إلى القبر مايحوى من الصِّلَفِ
وانظر إلى صارم الإسلام منعمداً وانظر إلى درة الإسلام فى الصَّدَفِ

كتاب إعجاز القرآن

وهو أول كتب الباقلاني نشرًا ، وأشهرها ذكرًا ، وهو أعظم كتاب ألف في الإعجاز إلى اليوم ، وإن كره ذلك بعض المتعصبين على المعهد العتيق . ولقد حدثني من أثق بصدق حديثه : أن دارًا للنشر والطبع استشارت كبيراً منهم في طبع هذا الكتاب بتحقيقي ، فكتب إليها بخط يده يقول : « أنا لا أنصح بطبع كتاب إعجاز القرآن للباقلاني ؛ لأنه ليس أنفس كتاب في موضوعه » !!!
ولما لقيت كاتب هذا التقرير العجيب قذفت سامعته بهذا التحدي : « دُلّني على كتاب واحد في إعجاز القرآن تربو قيمته على كتاب الباقلاني أو تضارعه » ! فأبلس ولم يحر جواباً . . .

* * *

ذكر الباقلاني في مقدمته أن الذين ألفوا في « معاني القرآن » من علماء اللغة والكلام ، لم يبسطوا القول في الإبانة عن وجه معجزته ، والدلالة على مكانه ؛ مع أن الحاجة إلى ذلك البيان أمسّ ، والاشتغال به أوجب ، فهو أحق بالتصنيف من الجزء والطفرة والأعراض وغريب النحو وبديع الإعراب . وأن ما صنّفه العلماء في هذا المعنى جاء غير كامل في بابه ، قد أخل بتهذيبه وأهمل ترتيبه ، وقد التمس بعضهم العذر فيما وقع منه من تفريط ؛ لأن بيان وجه الإعجاز « مما لا يمكن بيانه إلا بعد التقدم في أمور عظيمة المقدار ، دقيقة المسلك ، لطيفة المأخذ » . وقال : إن الجاحظ « صنف في نظم القرآن كتاباً لم يزد فيه على ما قاله المتكلمون قبله ، ولم يكشف عما يلتبس في أكثر هذا المعنى » .

ثم قال : إن سائلاً سأله أن يذكر جملة من القول بجامعة ، تسقط الشبهات ، وتزيل الشكوك التي تعرض للجهاال ، وتنتهي إلى ما يخطر لهم ، ويعرض لأفهامهم ، من الطعن في وجه المعجزة . فأجابه إلى ذلك ، وألف هذا الكتاب . وذكر أنه أشار إلى ما سبق بيانه من غيره ، ولم يبسط القول فيه ؛ لئلا يكون ما ألفه مكرراً

ومقولاً . وقال : إنه لا يزعم أنه يمكنه أن يبين ما رام بيانه ، وأراد شرحه وتفصيله ، إلا لمن كان « من أهل صناعة العربية ، وقد وقف على جمل من محاسن الكلام ومتصرفاته ومذاهبه ، وعرف جملة من طرق المتكلمين ، ونظر في شيء من أصول الدين » . ثم بين في الفصل الأول أن نبوة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، مبنية على دلالة معجزة القرآن ، واستدل على ذلك بآيات كثيرة ، وقال : إنه ما من سورة من السور المفتحة بذكر الحروف المقطعة إلا وقد أشبع فيها بيان ذلك « وكثير من هذه السور إذا تأملته ، فهو من أوله إلى آخره مبنى على لزوم حجة القرآن ، والتنبيه على معجزته » .

وفصل القول في نظم سورتي غافر وفصلت ، وبين دلالة على ذلك . وعقد الفصل الثاني ص ٢١ لبيان وجه دلالة معجزة القرآن على نبوة النبي ؛ وبني ذلك على أصليين : أولهما : وقوع العلم الضروري بأن القرآن المتلو المحفوظ المرسوم في المصحف هو الذي جاء به النبي من عند الله تعالى ، وأنه تلاه على من في عصره ثلاثاً وعشرين سنة ، وقام به في المواقف ، وكتب به إلى البلاد ، وتحمله عنه إليها من تابعه ، حتى ظهر فيهم الظهور الذي لا يشبهه . والأصل الثاني : أنه تحداهم إلى أن يأتوا بمثله ، وقرعهم على ترك الإتيان طول تلك السنين فلم يأتوا بذلك ؛ واستدل على هذا الأصل بآيات كثيرة ، منها آية استدلت بها على بطلان قول من زعم أن وحدانية الله لا تعلم إلا من جهة العقل ، ولا يمكن أن تعلم من القرآن ؛ وهي قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افترأه ، قل : فأتوا بعشر سور مثله مفريات ، وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ۝ فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله ، وأن لا إله إلا هو ، فهل أنتم مسلمون ﴾ . وقد عقب عليها بقوله ص ٢٣ : « فجعل عجزهم عن الإتيان بمثله دليلاً على أنه منه ، ودليلاً على وحدانيته » .

ثم كشف عن المعاني التي استقصى أهل العلم الكلام فيها قبله ، وما جاء به بعدهم ، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف كون القرآن معجزاً حين أوحى إليه من قبل أن يقرأه على غيره أو يتحدث إلى غيره . وأفاض في إبطال قول

القائلين بالصرقة ، وقال : إن التوراة والإنجيل وغيرهما من كلام الله يشارك القرآن في الإعجاز بما تضمنته من الإخبار عن الغيوب ، ويباينه في أنه ليس بمعجز في النظم والتأليف ؛ لأن الله لم يصفه بما وصف به القرآن ، ولم يقع به التحدى كما وقع بالقرآن ؛ ولأن الألسنة التي نزل بها لا يتأتى فيها من وجوه الفصاحة ما يقع به التفاضل الذى ينتهى إلى حد الإعجاز . وقال : إن كتاب زرادشت وكتاب مانى ليس يقع فيهما إعجاز ، وإنه لا يوجد لابن المقفع كتاب يدعى مدع أنه عارض فيه القرآن . والفصل الثالث ص ٤٨ في جملة وجوه إعجاز القرآن . وقد ذكر في مستهله أن الأشاعرة وغيرهم ذكروا في ذلك ثلاثة أوجه : أولها : ما تضمنه القرآن من الإخبار عن الغيوب ، وذلك مما لا يقدر عليه البشر ، ولا سبيل لهم إليه .

والوجه الثانى : أنه أتى بجمل ما وقع وحدث من عظيمة الأمور ومهمات السير من حين خلق الله آدم إلى مبعثه ، مع أنه كان أمياً لا يكتب ولا يحسن أن يقرأ ، ولم يكن يعرف شيئاً من كتب المتقدمين وأقاصيصهم وأنبيائهم وسيرهم . والوجه الثالث : « أنه بديع النظم ، عجيب التأليف ، متناه في البلاغة إلى الحد الذى يعلم عجز الخلق عنه » . وقال : إن الذى أطلقه العلماء في هذا الوجه هو على هذه الجملة ، أما هو فقد كشف الجملة التى أطلقوها ، وفصل ذلك بعض التفصيل ، حيث يقول ص ٥١ : « فالذى يشتمل عليه بديع نظمه المتضمن للإعجاز وجوه : منها ما يرجع إلى الجملة ، وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه ، وتباين مذاهبه ؛ خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم ، وله أسلوب يختص به ، ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد » . ومنها ص ٥٣ « أنه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة والتصرف البديع ، والمعاني اللطيفة ، والفوائد الغزيرة ، والحكم الكثيرة ، والتناسب في البلاغة ، والتشابه في البراعة ؛ على هذا الطول ، وعلى هذا القدر . . . وهذا المعنى هو غير المعنى الأول ، فتأمله تعرف الفصل » .

والمعنى الثالث ص ٥٤ : أن عجيب نظمه ، وبديع تأليفه لا يتفاوت ولا يتباين ، على ما يتصرف إليه من الوجوه التى يتصرف فيها ويشتمل عليها « وإنما هو على حد

واحد في حسن النظم ، وبديع التأليف والرصف ، لا تفاوت فيه ولا انحطاط عن المنزلة العليا ، ولا إسفاف فيه إلى الرتبة الدنيا . وكذلك قد تأملنا ما يتصرف إليه وجوه الخطاب من الآيات الطويلة والقصيرة ، فرأينا الإعجاز في جميعها على حد واحد لا يختلف . وكذلك قد يتفاوت كلام الناس عند إعادة ذكر القصة الواحدة ، تفاوتاً بيناً ، ويختلف اختلافاً كثيراً . ونظرنا القرآن فيما يعاد ذكره من القصة الواحدة — فرأيناه غير مختلف ولا متفاوت ؛ بل هو على نهاية البلاغة ، وغاية البراعة ، فعلمنا بذلك أنه لا يقدر عليه البشر .

والمعنى الرابع : أن كلام الفصحاء يتفاوت تفاوتاً بيناً في الفصل والوصل ، والعلو والنزول ، والتقريب والتبعيد ، وغير ذلك مما ينقسم إليه الخطاب عند النظم ، ويتصرف فيه القول عند الضم والجمع . وكذلك يختلف سبيل غيره عند الخروج من شيء إلى شيء ، والتحول من باب إلى باب . والقرآن على اختلاف فنونه ، وما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة ، والطرق المختلفة — يجعل المختلف كالموثلف ، والمتباين كالمتناسب ، والمتنافر في الأفراد إلى حد الأحاد . وهذا أمر عجيب ، تبين به الفصاحة وتظهر به البلاغة ، ويخرج معه الكلام عن حد العادة ، ويتجاوز العرف .

والمعنى الخامس : أن نظم القرآن وقع موقعاً في البلاغة يخرج عن عادة كلام الجن ، كما يخرج عن عادة كلام الإنس ، فهم يعجزون عن الإتيان بمثله كعجزنا ، ويقصرون دونه كقصورنا .

والمعنى السادس ص ٦٢ : « أن الذي ينقسم عليه الخطاب ، من البسط والاقتصار ، والجمع والتفريق ، والاستعارة والتصريح ، والتجوز والتحقيق ، ونحو ذلك من الوجوه التي توجد في كلامهم — موجود في القرآن ، وكل ذلك مما يتجاوز حدود كلامهم المعتاد بينهم في الفصاحة والإبداع والبلاغة . »

والمعنى السابع ص ٦٣ : « أن المعاني التي تضمنها في أصل وضع الشريعة والأحكام والاحتجاجات في أصل الدين ، والرد على الملحدين ، على تلك الألفاظ البديعة ، وموافقة بعضها بعضاً في اللطف والبراعة مما يتعذر على البشر ويمتنع . »

والمعنى الثامن : أن الكلام يتبين فضله ورجحان فصاحته ، بأن تذكر منه الكلمة في تضاعيف كلام ، أو تقذف ما بين شعر ، فتأخذها الأسماع وتتشوف إليها النفوس ، ويرى وجه رونقها بادياً ، غامراً سائر ما تقرن به ، كالليرة التي ترى في سلك من خرز ، وكالياقوتة في واسطة العقد . وأنت ترى الكلمة من القرآن يتمثل بها في تضاعيف كلام كثير ، وهي غرة جميعه ، وواسطة عقده ، والمنادى على نفسه بتميزه ، وتخصيصه بروقه وجماله ، واعتراضه في حسنه ومائه .

ثم قال في ص ٦٤ : « ولولا هذه التي بينها ، لم يتحير فيه أهل الفصاحة ، ولكانوا يفرعون إلى العمل للمقابلة ، والتصنع للمعارضة . . . فلما لم نرهم اشتغلوا بذلك — علم أن أهل المعرفة منهم بالصنعة إنما عدلوا عن هذه الأمور ، لعدمهم بعجزهم عنه ، وقصور فصاحتهم دونه . »

والمعنى التاسع ص ٦٦ : « أن الحروف التي بنى عليها كلام العرب تسعة وعشرون حرفاً ، وعدد السور التي افتتح فيها بذكر الحروف ثمانية وعشرون سورة ، وجملة ما ذكر من هذه الحروف في أوائل السور من حروف المعجم نصف الجملة ، وهو أربعة عشر حرفاً ، ليبدل بالذكور على غيره ، وليعرفوا أن هذا الكلام منتظم من الحروف التي ينظمون بها كلامهم . »

والمعنى العاشر : « أنه سهل سبيله ، فهو خارج عن الوحشى المستكره والغريب المستنكر ، وعن الصنعة المتكلفة . وجعله قريباً إلى الأفهام ، يبادر معناه لفظه إلى القلب ، ويسابق المغزى منه عبارته إلى النفس . وهو مع ذلك ممتنع المطلب ، عسير المتناول ، غير مطمع مع قربه في نفسه ، ولا موهيم مع دنوه في موقعه — أن يقدر عليه أو يظفر به . »

ثم قال في ص ٧٠ : « وقد يمكن في تفاصيل ما أوردنا من المعاني الزيادة والإفراد ، فإننا جمعنا بين أمور ، وذكرنا المزية المتعلقة بها . وكل واحد من تلك الأمور مما يمكن اعتماده في إظهار الإعجاز فيه . »

ثم ختم كلامه في هذا الفصل بالإجابة على سؤال هام أورده في ص ٧١ ، وهو : « فإنه قيل : فهل تزعمون أنه معجز ، لأنه حكاية لكلام القديم سبحانه ،

أو لأنه عبارة عنه ، أو لأنه قديم في نفسه ؟ » .

قيل : « لسنا نقول بأن الحروف قديمة ، فكيف يصح التركيب على الفاسد ؟ ولا نقول أيضاً : إن وجه الإعجاز في نظم القرآن من أجل أنه حكاية عن كلام الله ؛ لأنه لو كان كذلك لكانت التوراة والإنجيل وغيرها من كتب الله عز وجل — معجزات في النظم والتأليف . وقد بينا أن إعجازها في غير ذلك . وكذلك يجب أن تكون كل كلمة مفردة معجزة بنفسها ومنفردة . وقد ثبت خلاف ذلك » .

* * *

والفصل الرابع ص ٧٢ : عقده لشرح ما بينه من وجوه إعجاز القرآن الثلاثة السابقة ، وهي الإخبار عن الغيوب ، والإنباء عن قصص الأولين وسير المتقدمين ، وبراعة النظم والتأليف والرصف .

والفصل الخامس ص ٧٦ : مقصور على نفي الشعر من القرآن .

وأما الفصل السادس فقد عقده لنفي السجع من القرآن . وقد استهله بقوله : « ذهب أصحابنا كلهم إلى نفي السجع من القرآن . وذكره الشيخ أبو الحسن الأشعري في غير موضع من كتبه . وذهب كثير ممن يخالفهم إلى إثبات السجع في القرآن ؛ وزعموا أن ذلك مما يبين به فضل الكلام ، وأنه من الأجناس التي يقع فيها التفاضل في البيان والفصاحة ، كالتجنيس والالتفات ؛ وما أشبه ذلك من الوجوه التي تعرف بها الفصاحة . وأقوى ما يستدلون به عليه : اتفاق الكل على أن موسى أفضل من هارون ، عليهما السلام ، ولما كان السجع قيل في موضع : « هارون وموسى » ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون ؛ قيل : « موسى وهارون » .

ثم قال الباقلاني : « وهذا الذي يزعمونه غير صحيح . ولو كان القرآن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم ؛ ولو كان داخلاً فيها لم يقع بذلك إعجاز . ولو جاز أن يقولوا : هو سجع معجز ، لحاز أن يقولوا : شعر معجز . وكيف والسجع مما كان يألفه الكهان من العرب ، وتقيه من القرآن أجدر بأن يكون حجة من نفي الشعر ؟ لأن الكهانة تنافي النبوات ، وليس كذلك الشعر . وقد روى أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال للذين جاءوه وكتّموه في شأن الجنين : كيف نلدّى من لا شرب ولا أكل ، ولا صاح فاستهل ، أليس دمه قد يُطَلّ ؟ فقال : « أسجاعة كسجاعة الجاهلية ؟ » وفي بعضها : « أسجعا كسجع الكهان ؟ » . فرأى ذلك مذموماً لم يصح أن يكون في دلالة .

والذى يقدّرونه أنه سجع فهو وهم ؛ لأنه قد يكون الكلام على مثال السجع وإن لم يكن سجعاً ، لأن ما يكون به الكلام سجعاً يختص ببعض الوجوه دون بعض ؛ لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذى يؤدى السجع ، وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع ؛ لأن اللفظ يقع فيه تالياً للمعنى .

ثم قال : « ويقال لهم : لو كان الذى في القرآن على ما تقدرونه سجعاً لكان مذموماً مردولاً ؛ لأن السجع إذا تفاوتت أوزانه ، واختلفت طرقه ؛ كان قبيحاً من الكلام . وللسجع منهج مرتب محفوظ ، وطريق مضبوط متى أخل به المتكلم وقع الخلل في كلامه ، ونسب إلى الخروج عن الفصاحة » .

ثم قال : « فلو رأوا أن ما تلى عليهم من القرآن سجعاً لقالوا : نحن نعارضه بسجع معتدل ، فتزيد في الفصاحة على طريقة القرآن ، ونتجاوز حده في البراعة والحسن » .

ويقول ص ٩٠ : « ولو كان الكلام الذى هو في صورة السجع منه لما تحيروا فيه ، ولكانت الطباع تدعو إلى المعارضة ؛ لأن السجع غير ممتنع عليهم ، بل هو في عاداتهم ، فكيف تنقض العادة بما هو نفس العادة ، وهو غير خارج عنها ولا متميز منها ؟ » .

ثم مضى في حديثه عن السجع ، وذكر فيما ذكر اختلاف العلماء في الشعر كيف اتفق للعرب قوله أولاً ؟ وهل كان اتفاقاً غير مقصود إنّه ؟ أم تواضعوا على هذا الوجه من النظم ؟ وأن الله عرفهم محاسن الكلام ، ودلهم على كل طريقة عجيبة ، ثم أعلمهم عجزهم عن الإتيان بمثل القرآن « ووجدوا أن هذا لما تعذر عليهم مع التحدى والتقريع الشديد والحاجة الماسة إليه ، مع علمهم بطريق وضع النظم والنثر ، وتكامل أحوالهم فيه — دل على أنه اختص به ؛ ليكون دلالة على

النبوة ، ومعجزة على الرسالة » .

ونختم الباقلاني كلامه في هذا الفصل بإلزام عجيب لمخالفيه حيث يقول في ص ٩٩ : « ولا بد لمن جوز السجع فيه وسلك ما سلكوه ؛ من أن يسلم ما ذهب إليه النظام ، وعباد بن سليمان ، وهشام القوطي ، وينذهب مذهبهم ، في أنه ليس في نظم القرآن وتأليفه إعجاز ، وأنه يمكن معارضته ؛ وإنما صرفوا عنه ضرباً من الصرف . ويتضمن كلامه تسليم الخطب في طريقة النظم ، وأنه منتظم من فرق شتى ، ومن أنواع مختلفة ينقسم إليها خطابهم ولا يخرج عنها . ويستبين ببديع نظمه وعجيب تأليفه الذي وقع التحدى إليه ! وكيف يعجزهم الخروج عن السجع والرجوع إليه ، وقد علمنا عادتهم في خطبهم وكلامهم ، أنهم كانوا لا يلزمون أبداً طريقة السجع والوزن ، بل كانوا يتصرفون في أنواع مختلفة . فإذا ادعوا على القرآن مثل ذلك ؛ لم يجدوا فاصلة بين نظمي الكلامين ! » .

هذا مجمل ما قاله الباقلاني في هذا الفصل الذي عقده لبيان نفي السجع من القرآن ؛ وهو أخف فصول الكتاب وزناً ، وأقلها قدراً ، وأحفلها بالخطأ البين في أصل الفكرة ، وفي كيفية نصرتها والدفاع عنها ، والحجاج دونها ، والرد على مخالفها ؛ ومرد ذلك - فيما يلوح لي - إلى أن الباقلاني قد اندفع في كلامه بدافع المناصرة للمذهب الأشاعرة الذي كان يدين به .

والذي حدا بالأشاعرة إلى نفي السجع من القرآن أنهم ظنوا ، بل تيقنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ذم السجع في حديث الجنين . ومن قصة هذا الحديث : أن حمل بن مالك بن النابغة كان قد تزوج بامرأتين ، يقال لإحدهما : مليكة بنت ساعدة ؛ وللأخرى : أم عفيفة بنت مسروح ؛ فتغايرتا كما هو الشأن دائماً بين الضرتين ، فضربت أم عفيفة مليكة بمسطح بيته أو بعمود فسطاطها ، وهي حامل فألقت جنينها ، ورفعت قضيتها إلى النبي فقضى على عاقلة الضاربة بغرّة : عبد أو أمة . فقال أخوها العلاء بن مسروح : يا رسول الله ، أنغرم من لا أكل ولا شرب ولا نطق ولا استهل ، فمثل هذا يطل ؟ ! فقال عليه السلام : « أسجع كسجع الجاهلية ؟ » وقد روى قول النبي بعدة روايات ؛ منها : « أسجع كسجع

الجاهلية وكهانتها ؟ » . ومنها : « دعنى من أراجيز الأعراب » . ومنها : « أسجاعة بك ؟ » . ومنها : « أسجع كسجع الجاهلية ؟ قيل : يا رسول الله ، إنه شاعر » . ومنها : « لسنا من أساجيع الجاهلية فى شىء » . ومنها : « إنما هذا من إخوان الكهان » . ومنها : « إن هذا ليقول بقول شاعر ، بل فيه — أى فى الجنين — غرّة » . ومنها : « أسجع كسجع الأعراب ؟ » .

وقد فهم كثير من العلماء أن هذا الحديث إنما ورد فى ذم السجع والتنفير منه . ولا شك أنهم واهمون فى ذلك . ولو كان النبي أراد إلى ذمه لقال : « أسجعاً » فقط . وإنما أراد النبي بقوله هذا ، كما يتضح من سياق الحديث ، إنكار تشادق هذا الساجع فى دفعه حقاً وجب عليه وعلى عاقلته ، وقعته بالسجع على طريقة الكهان فى الجاهلية .

وقد أغرب الباقلانى فى استنباطه من هذا الحديث ص ٨٨ : أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أن السجع مذموم ، فلا يصح أن يكون فى دلالة على نبوته ! وكيف يذم النبي السجع وكثير من كلامه مسجوع ؟ يقول : « أيها الناس ، أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلوا الأرحام ، وصلوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام » .

وقد أخطأ الباقلانى فى قوله : إن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذى يؤدى السجع . فليس السجع كذلك على الإطلاق ، وإنما هذا نوع من السجع ردىء لا يقع إلا فى كلام الضعفاء . ومنه نوع آخر يقع فيه اللفظ موقعه الرائع ، وهو مع ذلك تابع للمعنى . وهذا هو النوع المحمود منه الذى جاء فى المأثور الصحيح عن بلغاء الجاهلية ، وفصحاء الإسلام ؛ وورد فى أحاديث الرسول على أكمل وجه وأتم نسق اتفق وجوده فى كلام البشر ؛ وإليه يُرْبَغُ المَثْبُوتون للسجع فى القرآن ، القائلون بأن ما كان منه كذلك هو نهاية النهايات ، وأبعد الغايات فى البلاغة ، وقد بان بطلاوته وصفاء لفظه وتمكن معناه — عن جميع ما جرى هذا المجرى من كلام الخلق .

ولو قد تدبر الباقلانى ما حكاه من قول المثبتين للسجع فى القرآن : إنه مما يبين

به فضل الكلام ، وإنه من الأجناس التي يقع فيها التفاضل في البيان والفصاحة ، كالتجنيس والالتفات ، وما أشبه ذلك من الوجوه التي تعرف بها الفصاحة . لو تدبر هذا القول ، ولم يكن مدفوعاً إلى معارضته لمخالفته مذهب أصحابه ؛ لراه قولاً وجيهاً ، ولما وجد بين السجع وبين أنواع البديع التي ذكرها من فرق ؛ ولقال عنه مثل قوله عن البديع ص ١٧٠ : « ولكن قد يمكن أن يقال في البديع الذي حكيناه وأضغناه إليهم : إن ذلك باب من أبواب البراعة ، وجنس من أجناس البلاغة ؛ وإنه لا ينفك القرآن عن فن من فنون بلاغاتهم ، ولا وجه من وجوه فصاحتهم ؛ وإذا أورد هذا المورد ، ووضع هذا الموضع ؛ كان جديراً » .

ولو صنع ذلك لاهتدى إلى سواء الصراط ، ولما ذهب يتمحل العلل الواهية لنفي السجع من القرآن ، كقوله : « لو كان الذي في القرآن على ما تقدرونه سجعاً لكان مذموماً مردولاً ؛ لأن السجع إذا تفاوتت أوزانه ، واختلفت طرقه — كان قبيحاً من الكلام ! وللسجع منهج مرتب محفوظ ، وطريق مضبوط ، متى أخل به المتكلم وقع الخلل في كلامه ، ونسب إلى الخروج عن الفصاحة فلو كان ما تلى عليهم من القرآن سجعاً لقالوا : نحن نعارضه بسجع معتدل ، فتزياد في الفصاحة على طريقة القرآن ، ونتجاوز حدّه في البراعة والحسن » . وفوق ما في كلامه هذا من خطأ وتهافت ، فإن فيه هفوة أخرى ، إذ حكم قواعد البلاغة في القرآن ؛ مع أن القرآن هو الأساس الذي يجب أن تحاكم إليه قواعد البلاغة ، وأن تجرى على سنته ووفق أحكامه .

وكقوله : « ولا بد لمن جوز السجع في القرآن وسلك ما سلكوه ، من أن يسلم ما ذهب إليه النظام وعباد وهشام ، ويذهب مذهبه في أنه ليس في نظم القرآن وتأليفه إعجاز ، وأنه يمكن معارضته ، وإنما صرفوا عنه ضرباً من الصرف ! ويتضمن كلامه تسليم الخبط في طريقة النظم ، وأنه منتظم من فرق شتى ، ومن أنواع مختلفة ينقسم إليها خطابهم ولا يخرج عنها ! ويستبين ببديع نظمه وعجيب تأليفه الذي وقع التحدى إليه ! » .

وهذه إلزامات عجيبة لا تلزم المثبتين للسجع في القرآن بحال من الأحوال ؛

لأنهم يرون أن السجع الرائع مظهر من مظاهر الاقتدار على البلاغة والامتلاك
لزام الفصاحة ؛ وأن السجع الكثير في القرآن قد جاء في أرفع صور البيان ، وباين
كل أسجاع الساجعين ؛ كما يؤمنون بأن سر إعجاز القرآن نظمه البديع ، وبلاغته
الرائعة المجاوزة لجميع بلاغات العرب .

وأى فارق بين مشاركة القرآن كله لغيره من الكلام في كونه كلاماً عربياً
مؤلفاً من ألفاظ فصيحة بليغة ، وبين مشاركة بعض آيه في كونها جاءت مسجوعة ؟
وكيف يكون السجع المحمود من أمارات الفصاحة المعدودة ، التي يقصد إليها
أعلام البلغاء في بعض كلامهم لتوشيته وتزيينه ، وتحسينه بعقد المناسبة بين ألفاظه ؛
ثم نجرد القرآن منه ، وننفيه عنه بزعمنا ؛ مع ادعائنا أنه قد اشتمل على أنواع البلاغة
والفصاحة جميعاً ؟

ولئن قال الباقلاني : إن السجع عيب يجب نفيه عن القرآن ؛ فإني أقول : إن
السجع من الميزات البلاغية التي يجدر بنا أن نتره القرآن عن خلوه منها .

* * *

والفصل السابع من فصول إعجاز القرآن ص ١٠١ في ذكر البديع من الكلام ،
بدأه الباقلاني بقوله : « إن سأل سائل فقال : هل يمكن أن يعرف إعجاز القرآن
من جهة تضمنه البديع ؟ قيل : ذكر أهل الصنعة ومن صنّف في هذا المعنى من
صفة البديع ألفاظاً نحن نذكرها ، ثم نبين ما سألوا عنه ؛ ليكون الكلام وارداً
على أمر مبين ، وباب مقرر مصور » . ثم نقل جملة من بديع الشعر ، بعضها من
كتابي البديع لابن المعتز . ونقد الشعر لقدامة بن جعفر ؛ وقال ص ١٦٢ : « وقد
قدّر مقدرون أنه يمكن استفادة إعجاز القرآن من هذه الأبواب التي نقلناها ، وأن
ذلك مما يمكن الاستدلال به عليه . وليس كذلك عندنا ؛ لأن هذه الوجوه إذا
وقع التنبيه عليها أمكن التوصل إليها بالتدريب والتعود والتصنّع لها ، والوجوه التي
نقول : إن إعجاز القرآن يمكن أن يعلم منها ، فليس مما يقدر البشر على التصنّع
له والتوصل إليه بحال » . ونختم كلامه في هذا الفصل بقوله : « إنا لا نجعل الإعجاز
متعلقاً بهذه الوجوه الخاصة ، ووقفاً عليها ، ومضافاً إليها ، وإن صح أن تكون

هذه الوجوه مؤثرة في الجملة ، آخذة بحظها من الحسن والبهجة ، متى وقعت في الكلام على غير وجه التكلف المستبشع ، والتعمل المستشنع .

والفصل الثامن في كيفية الوقوف على إعجاز القرآن ؛ وعنده أن إعجاز القرآن لا يتحى على العربي البليغ الذى قد تنهى في معرفة اللسان العربي ، ووقف على طرقها ومذاهبها ، ولا يشتبه على ذى بصيرة ، ولا يخيل عند أخى معرفة . وأما من لم يبلغ في الفصاحة الحد الذى يتناهى إلى معرفة أساليب الكلام ، ووجوه تصرف اللغة ، فهو كالأعجمى في أنه لا يمكنه أن يعرف إعجاز القرآن إلا بأن يعلم أن العرب قد عجزوا عنه ؛ وإذا عجز هؤلاء عنه فهو عنه أعجز .

ثم نقل الباقلانى نصوصاً من خطب النبي وكتبه ، وكلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن عباس وعبد الله بن مسعود ومعاوية وعمر بن عبد العزيز والحجاج وقس بن ساعدة وأبي طالب . وقد استغرقت هذه النصوص من ص ١٩٦ - إلى ص ٢٣٤ . ثم قال : إنه نسخ لقارئ كتابه جملاً من كلام الصدر الأول ومحاوراتهم وخطبهم ، ليتأملها بسكون طائر ، وخفض جناح ، وتفرغ لب ، وجمع عقل ؛ حتى يقع له الفصل بين كلام الآدميين ، وبين كلام رب العالمين ؛ ويعلم أن نظم القرآن يخالف نظمهم ، ويتبين الحد الذى يتفاوت بين كلام البليغين والخطيبين والشاعرين ، وبين نظم القرآن جملة .

ثم عقد باباً جليلاً الشأن عظيم الخطر ص ٢٣٦ : لبيان أن نظم القرآن يزيد في فصاحته على كل نظم ؛ قال فيه : « إذا أردنا تحقيق ما ضمنناه لك ، فمن سبيلنا أن نعود إلى قصيدة متفق على كبر محلها . وصحة نظمها ، وجودة بلاغتها ، ورشاقة معانيها ، وإجماعهم على إبداع صاحبها فيها ؛ مع كونه من الموصوفين بالتقدم في الصناعة ، والمعروفين بالحدق في البراعة ؛ فتفك على مواضع خللها ، وعلى تفاوت نظمها ، وعلى اختلاف فصولها ، وعلى كثرة فصولها ؛ وعلى شدة تعسفها ، وبعض تكلفها ؛ وما تجمع من كلام رفيع ، يقرن بينه وبين كلام وضعيع ؛ وبين لفظ سوقى ، يقرن بلفظ ملوكى . »

وبعد أن عرض لكلام مسيلمة ، رجع إلى ما ضمنه من الكلام على الأشعار

المتفق على جودتها . فهد لذلك بالكلام على جودة شعر امرئ القيس وبراعته وفصاحته ، وما ابتدعه في طرق الشعر ؛ ثم عرض لنقد معلقته حيث يقول ص ٢٤٣ : « ونظم القرآن جنس متميز ، وأسلوب متخصص ، وقيل عن النظر متخلص ؛ فإذا شئت أن تعرف عظم شأنه ، فتأمل ما نقوله في هذا الفصل لامرئ القيس في أجود أشعاره ، وما نبين لك من عواره ؛ على التفصيل » . ثم مضى في نقد المعلقة ، وانتهى منه في ص ٢٧٧ ، بعد أن بين أن « هذه القصيدة قد تردت بين أبيات سوقية مبتذلة ، وأبيات متوسطة ، وأبيات ضعيفة مردولة ، وأبيات وحشية غامضة مستكرهة ، وأبيات معدودة بديعة ؛ وأن وحشيتها مستنكر يروع السمع ، ويهول القلب ، ويكد اللسان ؛ ويعبس معناه في وجه كل خاطر ، ويكفره مطلعها على كل متأمل أو ناظر ؛ ولا يقع بمثله التمدح والتفاسيح » .

ثم قال ص ٢٧٧ : « وقد بينا لك أن هذه القصيدة ونظائرها تتفاوت في أبياتها تفاوتاً بيناً في الجودة والرداءة ، والسلاسة والانعقاد ، والسلامة والانحلال ، والتمكن والاستصعاب ، والتسهيل والاسترسال ، والتوحش والاستكراه ؛ وله شركاء في نظائرها ، ومنازعون في محاسنها ، ومعارضون في بدائعها . ولا سواء كلام ينحت من الصخر تارة ، ويدوب تارة ؛ ويتلون تلون الحرباء ، ويختلف اختلاف الأهواء ؛ ويكثر في تصرفه اضطرابه ، وتتقاذف به أسبابه ؛ وبين قول يجري في سبكه على نظام ، وفي وصفه على منهاج ، وفي وضعه على حد ، وفي صفائه على باب ؛ وفي بهجته ورونقه على طريق ، مختلفه مؤتلف ، ومؤتلفه متحد ، ومتباعده متقارب ، وشارده مطيع ، ومطيعه شارد ، وهو على متصرفاته واحد ؛ لا يستصعب في حال ، ولا يتعقد في شأن » .

ثم عرض لنظم القرآن ونهجه ، فقال : « فأما نهج القرآن ونظمه ، وتأليفه ورصفه ؛ فإن العقول تنيه في جهته ، وتحار في بحره ، وتضل دون وصفه . ونحن نذكر لك في تفصيل هذا ما تستدل به على الغرض ، وتستولي به على الأمد ، وتصل به إلى المقصد ، وتتصور إعجازه كما تتصور الشمس ، وتيقن تناهي بلاغته كما تيقن الفجر ؛ وأقرب عليك الغامض ، وأسهل لك العسير » .

ثم ذكر آيات كثيرة ، وبين أسرار إعجازها بياناً شافياً كافياً ، على نحو رائع جميل ، كقوله في ص ٢٩٤ : « ما رأيك في قوله تعالى : ﴿ إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم ، يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم ؛ إنه كان من المفسدين ﴾ ؟ هذه تشتمل على ست كلمات ، سناؤها وضياؤها على ما ترى ، وسلاستها وماؤها على ما تشاهد ، وروقتها على ما تعان ، وفصاحتها على ما تعرف . وهي تشتمل على جملة وتفصيل ، وجامعة وتفسير : ذكر العاو في الأرض باستضعاف الخلق بذبج الولدان وسبي النساء ؛ وإذا تحكمت في هذين الأمرين فما ظنك بما دونهما ؟ ! لأن النفوس لا تطمئن على هذا الظلم ، والقلوب لا تقرر على هذا الجور . ثم ذكر الفاصلة التي أوغلت في التأكيد ، وكفت في التظلم ؛ وردت آخر الكلام على أوله ، وعطفت عبجزة على صدره . ثم ذكر وعده تخليصهم بقوله : ﴿ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين ﴾ . وهذا من التأليف بين المؤلف ، والجمع بين المستأنس .

وقد استغرق كلامه على تلك الآيات من ص ٢٨١ - إلى - ٣٢٢ ؛ ثم رجع إلى حاشيته عن امرئ القيس وعن عارض القرآن بشعره ؛ ثم قال ص ٢٢٧ : « فإن قال قائل : أجمالك تحاملت على امرئ القيس ، ورأيت أن شعره يتفاوت بين اللين والشراسة ، وبين اللطف والشكاسة ؛ وبين التوحش والاستئناس ، والتقارب والتباعد ؛ ورأيت الكلام الأعدل أفضل ، والنظام المستوثق أكمل ؛ وأنت تجد البحري يسبق في هذا الميدان ، ويفوت الغاية في هذا الشأن ؛ وأنت ترى الكتاب يفضلون كلامه على كل كلام ، ويقدمون رأيه في البلاغة على كل رأى ؛ وكذلك تجد لأبي نواس من بهجة اللفظ ، ودقيق المعنى ؛ ما يتحير فيه أهل الفضل . . . فكيف يعرف فضل ما سواه عليه ؟ » .

ثم خلاص من الإجابة على هذا السؤال ؛ وقال في ص ٣٣٣ : « ونحن نعمد إلى بعض قصائد البحري فتكلم عليها ، كما تكلمنا على قصيدة امرئ القيس ؛ ليزداد الناظر في كتابنا بصيرة ، ويستخلص من سر المعرفة سريرة ؛ ويعلم كيف تكون الموازنة ، وكيف تقع المشابهة والمقاربة . ونجعل تلك القصيدة التي نذكرها

أجود شعره . وهي التي مطلعها :

أهلاً بـذلكم الخيال المقبل فعل الذي نهواه أو لم يفعل

ثم أخذ في نقلها حتى قال في ص ٣٧٣ : « وإنما اقتصرنا على ذكر قصيدة البحترى ؛ لأن الكتاب يفضلونه على أهل دهره ، ويقدمونه على من في عصره . ومنهم من يدعى له الإعجاز غلوًّا ، ويزعم أنه يناغى النجم في قوله علوًّا . . . فيينا قدر درجته ، وموضع رتبته ، وحد كلامه . وهيات أن يكون المطموع فيه كالمأبوس منه ، وأن يكون الليل كالنهار ، والباطل كالحق ، وكلام رب العالمين ككلام البشر . والحق أن نقد الباقلاني لمعلقة امرئ القيس وقصيدة البحترى ، من نماذج النقد الأدبي الرائعة ، وصوره الرفيعة البارة ؛ غير أنه شان حسنها ، وشاب صفاءها ، بتحامله عليهما ، وإسرافه في نقد بعض أبياتهما ؛ كقوله في نقد قول امرئ القيس ص ٢٥٣ :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

قوله : « دخلت الخدر خدر عنيزة » ذكره تكريماً لإقامة الوزن ، لا فائدة فيه غيره ، ولا ملاحاة له ولا رونق ! وقوله : « فقالت لك الويلات إنك مرجلي » كلام مؤنث من كلام النساء ، نقله من جهته إلى شعره ! وليس فيه غير هذا !! . وكقوله ص ٣٣٥ في نقد قول البحترى :

أهلاً بـذلكم الخيال المقبل فعل الذي نهواه أو لم يفعل

برق سري في بطن وجرة فاهتدت بسناه أغناق الركاب الضلل

البيت الأول في قوله : « ذلكم الخيال » ثقل روح وتطويل وحشو ، وغيره أصلح له . وأخف منه قول الصنوبري :

أهلاً بـذاك الزور من زور شمس بدت في فلك الدور

وعذوبة الشعر تذهب بزيادة حرف أو نقصان حرف ، فيصير إلى الكرازة ، وتعود ملاحته بذلك ملاحظة ، وفصاحته عيباً ، وبراعته تكلفاً ، وسلاسته تعسفاً ،

وملاسته تلويحاً وتعقداً ، فهذا فصل . وفيه شيء آخر ، وهو : أن هذا الخطاب إنما يستقيم مهما نخطب به الخيال حال إقباله ، فأما أن يحكى الحال التي كانت وسلفت على هذه العيادة ؛ ففيه عهدةٌ ، وفي تركيب الكلام عن هذا المعنى عقدة . وهو — لبراعته وحذقه في هذه الصنعة — يعلقُ نحو هذا الكلام ، ولا ينظر في عواقبه ؛ لأن ملاحظة قوله تغطي على عيون الناظرين فيه نحو هذه الأمور . ثم قوله « فعل الذي نهواه أو لم يفعل » ؛ ليست بكلمة رشيقة ، ولا لفظة ظريفة ؛ وإن كانت كسائر الكلام .

ولست أشك في أن الباقلاني قد جاد عن جادة الصواب عندما حكم بأن بيت الصنوبري أخف من بيت البحري . وغنى عن البيان أن بيت الصنوبري ثقیل بالغ الثقل ؛ وحسبه أن يجتمع في شطره الأول « الزور من زور » ، وأن يكون في شطره الثاني كلمة « الدَّور » ، ليأخذ سبيله إلى مستقره في حضيض الشعر الأوهد . وأما نقد الباقلاني لبيت البحري الثاني ، فإني أوردته ليكون بياناً لمنهجه في نقده ، ولأنه استطرد فيه إل نقد امرئ القيس بنقد لطيف ذهب به ، ولم يسبقه أحد إليه . قال : « فأما بيته الثاني ، فهو عظيم الموقع في البهجة ، وبدايع المأخذ ، حسن الرواء ، أنيق المنظر والمسمع ، يملأ القلب والفهم ، ويفرح الخاطر ، وتسرى بشاشته في العروق . وكان البحري يسمى نحو هذه الأبيات عروق الذهب ؛ وفي نحوه ما يدل على براعته في الصناعة ، وحذقه في البلاغة . ومع هذا كله فيه ما نشرحه من الخلل ، مع الديباجة الحسنة ، والرواق المليح . وذلك أنه جعل الخيال كالبرق لإشراقه في مسراه ؛ كما يقال : إنه يسرى كنسيم الصبأ ، فيطيب ما مرّ به ؛ كذلك يضئ ما مرّ حوله ، وينور ما مرّ به . وهذا غلو في الصنعة ، إلا أن ذكره « بطن وجرة » حشو ، وفي ذكره خلل ؛ لأن النور القليل يؤثر في بطون الأرض وما اطمأن منها ، بخلاف ما يؤثر في غيرها ؛ فلم يكن من سبيله أن يربط ذلك ببطن وجرة . وتحديد المكان — على الحشو — أحمد من تحديد امرئ القيس من ذكر « سقط اللوى بين الدخول فحومل ، فتوضح بالمقراة » ؛ لم يقنع بذكر حله ، حتى حله بأربعة حدود ، كأنه يريد بيع المنزل فيخشى إن أنخل

بحدّ أن يكون بيعه فاسداً أو شرطه باطلاً ! ! فهذا باب . ثم إنما يذكر الخيال
 بخفاء الأثر ، ودقة المطلب ، ولطف المسلك . وهذا الذى ذكره يضادّ هذا الوجه ،
 ويخالف ما وضع عليه أصل الباب . ولا يجوز أن يقدر مقدر أن البحرى قطع
 الكلام الأول ، وابتداءً بذكر برقٍ لمع من ناحية حبيب من جهة بطن وجرة ؛ لأن
 هذا القطع إن كان فعله ، كان خارجاً به عن النظم المحمود ، ولم يكن مبدعاً ؛
 ثم كان لا تكون فيه فائدة ؛ لأن كل برق شعل وتكرر وقع الاهتداء به فى الظلام ؛
 وكان لا يكون بما نظمه مفيداً ولا متقدماً . وهو على ما كان من مقصده ، فهو
 ذو لفظ محمود ، ومعنى مستجلب غير مقصود ، ويعلم بمثله أنه طلب العبارات ،
 وتعليق القول بالإشارات . وهذا من الشعر الحسن الذى يحلو لفظه ، وتقل فوائده .
 ومن شواهد تجنى الباقلانى على البحرى قوله فى ص ٢٤٠ : « وأما قوله :

ما الحسن عندك يا سعاد بمحسنٍ فيما أتاه ولا الجمال بمُجَمِّلِ
 عُدل المشوق وإن من سبى الهوى فى حيث يجهله لَجَاجُ العُدُلِ

قوله فى البيت الأول : « عندك » حشو ، وليس بواقع ولا بديع ، وفيه كلفة ،
 والمعنى الذى قصده ، أنت تعلم أنه متكرر على لسان الشعراء . وفيه شيء آخر ،
 لأنه يذكر أن حسنهما لم يُحسن فى تهيج وجده . وتهنيم قلبه ؛ وضدّ هذا المعنى هو
 الذى يميل إليه أهل الهوى والحب . وبيت كشاجم أسلم من هذا ، وأبعد من الخلل ؛
 وهو قوله :

بحياة حسنك أحسنى ، وبحق من جعل الجمال عليك وقفاً أجملى .
 ولست أرى رأى الباقلانى فى أن كلمة « عندك » قد وقعت حشواً متكلفاً ،
 ليست بواقعة ولا بديعة ؛ وإنما هى فى هذا المقام قد وقعت موقعها الطبيعى البديع ،
 ولم يجتلبها التكلف حشواً لا يغنى غناءه فى تأدية المعنى ، وإنما هى أصيلة فى أصل
 المعنى ، ولا يؤدى معناها غيرها . ولست أشك كذلك فى أن بيت البحرى أمثل
 من بيت كشاجم .

وينحى إلى أن الباقلانى قد ضل عنه معنى بيت البحرى ؛ إذ فهم أنه « يذكر

أن حسنهما لم يحسن في تهيج وجده وتهيم قلبه . وإنني أفهم أن المعنى الذي أراغ إليه البحترى : أن حسنهما لم يحسن إليه بما يود الحبيب من حبيبه أن يحسن إليه به ، مما يتمتع نفسه ، ويروى ظمأ حبه ؛ وأن جمالها لم يجل بل بإصفاء المودة ، وإنالة بجنى الحب المشتهى . وبذلك يتسق معنى البيت ، مع المعنى الذي يميل إليه أهل الهوى والحب .

ولئن كان الباقلاني قد أخطأ في نقد بيت البحترى الأول ، وضل عن معناه ؛ فإنه أصاب في نقده للبيت الثاني ، حيث يقول : « وأما البيت الثاني فإن قوله : « في حيث » ، حشا بقوله كلامه ، ووقع ذلك مستنكراً وحشياً ، نافرأ عن طبعه ، جافياً في وضعه ؛ فهو كرقعة من جلد في ديباج حسن ! فهو يمحو حسنه ، ويأتى على جماله . ثم في المعنى شيء ؛ لأن لجاح العذل لا يدل على هوى مجهول ، ولو كان مجهولاً لم يهتدوا للعذل عليه . فلم أن المقصد استجلاب العبارات . ثم لو سلم من هذا الخلل لم يكن في البيت معنى بديع ، ولا شيء يفوت قول الشعراء في العذل ؛ فإن ذلك جملهم الذلول ، وقولهم المكرر المقول . »

* * *

ثم قال الباقلاني في ص ٣٧٤ « وأما الغرض الذي صنفنا فيه ، في التفصيل والكشف عن إعجاز القرآن ، فلم نجد على التقريب الذي قصدنا ، وقد رجونا أن يكون ذلك مغنياً ووافياً وقد قصدنا فيما أمليناه الاختصار ، ومهدنا الطريق . . . »

ثم عرض لنقد الجاحظ في ص ٣٧٧ : بأن كلامه قريب ، ومنهاجه معيب ؛ ونطاق قوله ضيق . ومن أجل ذلك يستعين بكلام غيره ، ويفزع إلى ما يوشح به كلامه ، من بيت سائر ، ومثل نادر ؛ وحكمة منقولة ، وقصة مأثورة ؛ فإذا أطال ولم يستعن بكلام غيره ، كان كلامه ككلام غيره .

ثم زعم أن أبا الفضل بن العميد قد سلك مسلكه ، ونازعه طريقته ، فلم يقصر عنه . ولعله قد بان تقدمه عليه ، لأنه يأخذ في الرسالة الطويلة فيستوفى على حدود مذهبه ، ولا يقتصر على أن يأتي بالأسطر من نحو كلامه ؛ كما ترى الجاحظ يفعل

في كتبه ، متى ذكر من كلامه سطرأ أتبعه من كلام الناس أوراقاً ؛ وإذا ذكر منه صفحة بنى عليه من قول غيره كتاباً . وفي هذا الكلام حق كثير ، وظلم مبین ؛ وأين كلام ابن العميد من سحر الجاحظ ؟ هيهات هيهات أن يقارنه أو يقاربه .

* * *

ثم عقد فصلاً في ص ٣٨٠ لبيان أن عجز سائر أهل الأعصار عن الإتيان بمثل القرآن ثابت ، كعجز أهل العصر الأول .

ثم أعقبه بفصل في التحدي ووجه الحاجة إليه في باب القرآن ص ٣٨٢ . وتلاه بفصل في قدر المعجز من القرآن عند الأشاعرة والمعتزلة ص ٣٨٦ : « فذهب عامة الأشاعرة إلى أن أقل ما يعجز عنه من القرآن السورة ، قصيرة كانت أو طويلة ، أو ما كان بقدرها . قال الأشعري : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة ، وإن كانت سورة الكوثر ، فذلك معجز ؛ ولم يقيم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر . وذهبت المعتزلة إلى أن كل سورة برأسها فهي معجزة » .

وبعده فصل في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة ؟ ص ٣٩٣ وقد ذهب إلى أن الأعجمي لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالاً ، وكذلك غير البليغ من العرب ؛ فأما البليغ الذي أحاط بمذاهب العربية وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه عن الإتيان بمثله ، ويعلم عجز غيره بمثل ما يعرف عجز نفسه . وجعل الفصل الذي يليه ص ٣٩٤ فيما يتعلق به الإعجاز : أهو الحروف المنظومة ؟ أم الكلام القائم بالذات ؟ أم غير ذلك ؟ وذهب إلى أن التحدي واقع إلى أن يأتوا بمثل الحروف المنظومة ، التي هي عبارة عن كلام الله تعالى ، في نظمها وتأليفها ، وهي حكاية لكلامه ، ودلالات عليه ، وأمارات له ؛ على أن يكونوا مستأنفين لذلك ، لا حاكين لما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم ذكر فصلاً في وصف وجوه من البلاغة ، بدأه بقوله : « ذكر بعض أهل الأدب والكلام : أن البلاغة على عشرة أقسام . . . » . وهذا البعض الذي لم يشأ

أن يصرح باسمه ، هو معاصره أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى المعتزلى . وقد نقل الباقلانى هذا الفصل الطويل بأمثلته من كتابه : « النكت فى إعجاز القرآن » ؛ وعلق عليه تعليقات شتى . وقد ذيلت كل مثال نقله بما قاله الرمانى فيه ؛ لتم فائدة القارئ ، وليستين الفرق بين الرجلين .

ثم عقد الباقلانى فصلا فى حقيقة المعجز ص ٤٣٦ ، فبين معنى إعجازه على أصول الأشاعرة بأنه لا يقدر العباد عليه ؛ وإنما ينفرد الله بالقادرة عليه ؛ ولما لم يقدر عليه أحد ، شُبّه بما يعجز عنه العاجز ؛ وإنما لا يقدر العباد على مثله لأنه لو صح أن يقدروا عليه بطلت دلالة المعجز ؛ وقد أجرى الله العادة بأن يتعذر فعل ذلك منهم وأن لا يقدروا عليه . ولو كان غير خارج عن العادة لأتوا بمثله ، أو عرضوا عليه من كلام فصائحهم وبلغائهم ما يعارضه . فلما لم يشتغلوا بذلك علم أنهم فطنوا لخروج ذلك عن أوزان كلامهم ، وأساليب نظامهم ؛ وزالت أطماعهم عنه . وتعرض فى هذا الفصل لنظم القرآن ص ٤٣٩ ، وأن أصحابه قالوا فيه : إن الله يقدر على نظم هيئة أخرى تزياء فى الفصاحة عليه ، كما يقدر على مثله . وأما بلاوغ بعض نظم القرآن الرتبة التى لا مزيد عليها ، فقد قال مخالفونا : إن هذا غير ممتنع والذى نقوله : أنه لا يمتنع أن يقال : إنه يقدر الله تعالى على أن يأتى بنظم أبلغ وأبداع من القرآن كله . وأما قُدْرَ العباد فهى متناهية فى كل ما يقدرون عليه ، مما تصح قدرتهم عليه .

وعقد بعد ذلك فصلا فى كلام النبى صلى الله عليه وسلم ، وأمور تتصل بالإعجاز ، بين فيه أنه محال أن يكون القرآن من كلامه عليه السلام ، ورد فيه على قول من يقول : لولا أن كلامه معجز لم يشتبه على ابن مسعود الفصل بين المَعْوِذَتَيْن ، وبين غيرهما من القرآن ؛ وكذلك لم يشتبه دعاء القنوت فى أنه هل هو من القرآن أم لا .

وقال : إن هذا من تخليط الملحدين ، وإن الذى يروونه فى ذلك خبر واحد ، لا يسكن إليه فى مثل هذا ولا يعمل به . وقد يجوز أن يكون أبى قد كتب دعاء القنوت على ظهر مصحفه لئلا ينساه ؛ كما يجوز أن يكون ابن مسعود قد شد عن

مصحفه إثبات المعوذتين ، أو أن يكون الناقل اشتبه عليه الأمر ، لأن مصحفه مخالف في النظم والترتيب مصحف عثمان . وقال : « ولو كان قد أنكر السورتين على ما ادعوا ، لكانت الصحابة تناظره على ذلك ، وكان يظهر وينتشر ؛ فقد تناظروا في أقل من هذا ؛ وهذا أمر يوجب التكفير والتضليل ؛ فكيف يجوز أن يقع التخفيف فيه ؟ ! وقد علمنا إجماعهم على ما جمعه في المصحف ، فكيف يقدح بمثل هذه الحكايات الشاذة المولدة في الإجماع المقرر ، والاتفاق المعروف ؟ ! » .

ثم قال : « ولو كان القرآن من كلامه ، لكان البون بين كلامه وبينه مثل ما بين خطبة وخطبة ينشئهما رجل واحد ؛ وكانوا يعارضونه ؛ لأننا قد علمنا أن القدر الذي بين كلامهم وبين كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، لا يخرج إلى حد الإعجاز ، ولا يتفاوت التفاوت الكثير ، ولا يتخفى كلامه من جنس أوزان كلامهم ، وليس كذلك نظم القرآن ؛ لأنه خارج من جميع ذلك » .

ثم أجاب إجابة دقيقة موفقة على اعتراض أورده في ص ٤٤٦ ؛ وهو :

« لو كان القرآن معجزاً لم يختلف أهل اللغة في وجه إعجازه ؟ » .

ثم أعقبه بفصل موجز لبيان أن من شرط المعجز أن يعلم أنه أتى به من ظهر عليه .

ثم ذكر الباقلاني الفصل الأخير من كتابه ، ص ٤٥٢ ، وقال في مستهله :

« قد ذكرنا في الإبانة عن معجز القرآن وجيزاً من القول ، رجونا أن يكفي ، وأملنا أن يقنع ؛ والكلام في أوصافه — إن استقصى — بعيد الأطراف ، واسع الأكثاف ؛ لعلو شأنه ، وشريف مكانه . والذي سطرناه في الكتاب ، وإن كان موجزاً ، وما أمليناه فيه ، وإن كان خفيفاً — فإنه ينبه على الطريقة ، ويدل على الوجه ، ويهتدي إلى الحجة ؛ ومتى عظم محل الشيء فقد يكون الإسهاب فيه عيًّا ، والإكثار في وصفه تقصيراً . . . ولولا أن العقول تختلف ، والأفهام تتباين ، والمعارف تتفاضل — لم نحتج إلى ما تكلفنا ؛ ولكن الناس يتفاوتون في المعرفة ، ولو اتفقوا فيها لم يجوز أن يتفقوا في معرفة هذا الفن ، أو يجتمعوا في الهداية إلى هذا العلم ؛ لاتصاله بأسباب خفية ، وتعلقه بعلوم غامضة الغور ، عميقة القعر ، كثيرة المذاهب ، قليلة

الطلاب ، ضعيفة الأصحاب ، وبحسب تأتّى مواقعه تقع الأفهام دونه ، وعلى قدر لطف مسالكه يكون القصور عنه . . . فإذا كان تقد الكلام كله صعباً ، وتمييزه شديداً ، والوقوع على اختلاف فنونه متعذراً ؛ وهذا فى كلام الآدميين ؛ فما ظنك بكلام رب العالمين ؟ .

ثم قال : « وقد بينا فى نظم القرآن أن الجملة تشتمل على بلاغة منفردة ، والأسلوب يختص بمعنى آخر من الشرف » . وأطلق لقلمه العنان فى وصف القرآن وما اشتمل من جوامع المعانى ، وعظيم البلاغة ، وعجيب النظم المفارق لسائر النظم ؛ فأتى فى ذلك بما يلد ويشوق . ويعجب ويغرب ؛ ومن قوله فى هذا المعنى : « تجد فيه الحكمة وفصل الخطاب مجلوة عليك فى منظر بهيج ، ونظم أنيق ، ومعرض رشيق ، غير مُعتَصِ على الأسماع ، ولا مغلق على الأفهام ، ولا مستكره فى اللفظ ، ولا مستوحش فى المنظر ؛ غريب فى الجنس ، غريب فى القبيل ؛ ممتلىء ماء ونضارة ، ولطفاً وغضارة ؛ يسرى فى القلب كما يسرى السرور ، ويمر إلى مواقعه كما يمر السهم ، ويضئ كما يضئ الفجر ، ويزخر كما يزخر البحر ؛ طموح العباب ، جموح على المتناول المتتاب ؛ كالروح فى البدن ، والنور المستطير فى الأفق ، والغيث الشامل ، والضياء الباهر ، لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزىل من حكيم حميد » ؛ من توهم أن الشعر يلحق شأوه بان ضلاله ، ووضع جهله ، إذ الشعر سميت قد تناولته الألسن ، وتداولته القلوب ، وانثالت عليه الهواجس ؛ وضرب الشيطان فيه بسهمه ، وأخذ منه بحظه . وما دونه من كلامهم فهو أدنى محلاً ، وأقرب مأخذاً ، وأسهل مطلباً . . . والقرآن كتاب دل على صدق متحملة ، ورسالة دلت على صحة قول المرسل بها ، وبرهان شهد له براهين الأنبياء المتقدمين ، وبينت على طريقة ما سلف إلى الأولين . تحداهم به إذ كان من جنس القول الذى زعموا أنهم أدركوا فيه النهاية ، وبلغوا فيه الغاية ؛ فعرفوا عجزهم ، كما عرف قوم عيسى نقصانهم فيما قدروا من بلوغ أقصى الممكن فى العلاج ، والوصول إلى أعلى مراتب الطب ؛ فجاءهم بما بهرهم من إحياء الموتى ، وإبراء الأكف والأبرص ، وكما أتى موسى بالعصا التى تلقفت ما برعوا فيه من سحرهم ، وأنت

على ما أجمعوا عليه من أمرهم ، وكما سخر لسليمان الريح والطير والجن حين كانوا يولعون به من فائق الصنعة وبدائع اللطف . ثم كانت هذه المعجزة مما يقف عليه الأول والآخر وقوفاً واحداً ، ويبقى حكمها إلى يوم القيامة . . . فتأمل ما عرفناك في كتابنا ، وفرغ له قلبك . واجمع عليه لبك ؛ ثم اعتصم بالله يهلك ، وتوكل عليه يعنك ويحرك ، واشترشده يرشدك ، وهو حسبي وحسبك ، ونعم الوكيل .

* * *

رأى الرافعى فى إعجاز القرآن :

قال فى كتاب « تاريخ آداب العرب » ٢ ، ١٥٣ : « وجاء القاضى أبو بكر الباقلانى المتوفى سنة ٤٠٣ فوضع كتابه المشهور « إعجاز القرآن » ، الذى أجمع المتأخرون من بعده على أنه باب فى الإعجاز على حدة ؛ والغريب أنه لم يذكر فيه كتاب الواسطى ، ولا كتاب الرمانى ، ولا كتاب الخطابى الذى كان يعاصره ، وأوماً إلى كتاب الجاحظ بكلمتين لا خير فيهما ، فكأنه هو ابتداء التأليف فى الإعجاز بما بسط فى كتابه واتسع ، وفى ذلك ما يثبت لنا أن عهد هذا التأليف لا يرد فى نشأته إلى غير الجاحظ . على أن كتاب الباقلانى وإن كان فيه الجيد الكثير ؛ وكان الرجل قد هذبه وصفاه وتصنع له ، إلا أنه لم يملك فيه بادرة عابها هو من غيره ، ولم يتحاش وجهاً من التأليف لم يرضه من سواه ، وخرج كتابه كما قال هو فى كتاب الجاحظ : « لم يكشف عما يلتبس فى أكثر هذا المعنى » . فإن مرجع الإعجاز فيه إلى الكلام ، وإلى شىء من المعارضة البيانية بين جنس وجنس من القول ، ونوع وآخر من فنونه ، وقد حشر إليه أمثلة من كل قبيل من النظم والنثر ؛ ذهبت بأكثره ، وغمرت بجملة ؛ وعدّها فى محاسنه وهى من عيوبه . وكان الباقلانى ، رحمه الله وأثابه ، واسع الحيلة فى العبارة ، مبسوط اللسان إلى مدى بعيد ، يذهب فى ذلك مذهب الجاحظ ومذهب مقلده ابن العميد ؛ على بصر وتمكن وحسن تصرف ؛ فجاء كتابه وكأنه فى غير ما وضع له ؛ لما فيه من الإغراق فى الحشد ، والمبالغة فى الاستعانة ، والاستراحة إلى النقل ؛ إذ كان أكبر

غرضه في هذا الكتاب أن « ينبه على الطريقة ، ويدل على الوجه ، ويهdy إلى الحجة » وهذه ثلاثة لو بسطت لها كل علوم البلاغة وفنون الأدب - لوسعتها ، وهي مع ذلك محشو ووصل .

على أن كتابه قد استبد بهذا الفرع من التصنيف في الإعجاز ، واحتمل المؤنة فيه بجملتها من الكلام والعربية والبيان والنقد ، ووفى بكثير مما قصد إليه من أمهات المسائل والأصول التي أوقع الكلام عليها ، حتى عدّوه الكتاب وحده ، لا يُشرك العلماء معه كتاباً آخر في خطره ومترلته ، وبعده غوره ، وإحكام ترتيبه ، وقوة حجته ، وبسط عبارته ، وتوثيق سرده . فانظر ما عسى أن يكون غيره مما سبقه أو تلاه . وما زاد الباقلاني ، رحمه الله ، على أن ضمن كتابه روح عصره ، وعلى أن يجعله في هذا الباب كالمستحيث للخواطر الوانية ، والهمم المتشاقة في أهل التحصيل والاستيعاب الذين لم يذهبوا عن معرفة الأدب ، ولم يغفلوا عن وجه اللسان ، ولم ينقطعوا دون محاسن الكلام وعيونه ، ولم يضلوا في مذاهبه وفنونه ، حتى قال : « إن الناقص في هذه الصنعة كالحارج عنها ، والشادي فيها كالباثن منها » . وقد كانت علوم البلاغة لم تهذب لعهد ، ولم يبلغ منها الاستنباط العلمي ، ولم تجرد فيها الأمهات والأصول ، ككتب عبد القاهر ومن جاء بعده ؛ فبسط الرجل من ذلك شيئاً ، وأجمل شيئاً ، وهذب شيئاً ، ونحا في الانتقاد منحى الذين سبقوه من العلماء بالشعر وأهل الموازنة بين الشعراء ، وكانت تلك العصور بهم حفيظة . وبالحملة فقد وضع ما لم يكن يمكن أن يوضع أوفى منه في عصره .

CA
22

Bibliotheca Alexandrina



0433237